جامعة عبد الرحمان ميرة _ بجاية_

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون العام

سياسة الردع النووي بين توفير الأمن والسلم الدوليين والهيمنة

مذكرة نيل شهادة الماستر في الحقوق

فرع: فرع القانون العام

تخصص: القانون الدولي الانساني وحقوق الانسان

من إعداد الطالب:

- **بجيح زيدان**

تحت إشراف الأستاذ:

ناتوري كريم

لجنة المناقشة:

الأستاذ: دريس نسيمة، أستاذة مساعدة قسم "أ" جامعة عبد الرحمان ميرة رئيسا

الأستاذ: ناتوري كريم، أستاذ مساعد قسم "أ" جامعة عبد الرحمان ميرة مشرفا

الأستاذ: الدكتور طاهير رابح، أستاذ محاضر قسم "ب" جامعة عبد الرحمان ميرة ممتحنا

السنة الجامعية: 2016/ 2017

الشكر والتقدير

الحمد لله :

فمن باب الفضل إلى أهل أتوجه بخالص الشكر والتقدير والامتنان والعرفان إلى ولدي وأستاذ الكريم تاتوري كريم، على تفضله بقبول الاشراف على الدراسة وما أنفق من نصائح وتوجيهات.

- كما أنتهز الفرصة لأعبر عن عميق الشكر وخالص التقدير والعرفان، إلى سادة أساتذة أعضاء اللجنة.
- كما لا يفوتني الشكر لكل من قدم لي يد العون و المساعدة في إتمام هذا البحث.

إهداء

إلى الوالدين الكريمين وكل عائلتي وإلى كل أصدقائي الاعزاء:

وإلى أخي أحمد و ماسينيسا و إلى أختي فطمة ومحند أكل وكل أصدقائي خاصة أكريد خالد، علواش بشير ،

وزملائي في الدراسة...

قائمة المختصرات:

1/المختصرات باللغة العربية:

(**الو.م.أ)** : الولايات المتحدة الامريكية.

ط: الطبعة .

ع: العدد.

(**د.د.ن)** : دون دار نشر.

(**د.ن. ط)** : دون طبعة.

(ج.ر.ج.ج):الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

2/المختصرات باللغة الفرنسية:

A.D.M : Armes de Destruction Massive.

C.I.J : Cour Internationale de Justice.

URSS : Union soviétique.

R.D.A.I : Revue de Droit des Affaires Internationales.

TNP : Traité de Non-Prolifération Nucléaire.

CIA : service de renseignement et d'espionnage américain.

ONU : Organisation des nations unies.

START : Traité de réduction des armes stratégique.

AIEA : l'Agence Internationale de l'énergie Atomique.

مقدمة

انتهت الحرب العالمية الثانية، تاركتا خلفها فضائع حرب من بدايتها حتى نهايتها، ومهدت لجيل جديد من الأسلحة الفتاكة، وظهرت قوى عالمية جديدة لها من القدرة والرغبة في استعمالها، هذا الظرف الجديد، صورة تعكس الدرجة الخطيرة التي وصل إليها العلم الحديث في مجال التسلح، واتعتبار التكنولوجيا النووية من أهم واخطر الاكتشافات التي توصل إليها العقل البشري، ولم تمحي في ذاكرة الكثير من الشعوب الدمار الذي أحدثته القنبلتان النوويتان، اللّتان تم إلقاءهما على مدينتي هيروشيما وناكازاكي اليابانيتان، كنتيجة للحرب العالمية الثانية[1] .

يشكل هذا النوع من الأسلحة خطرا على الإنسانية بأكملها، وهي أدوات تخدم الحرب في كل الوقت، مما استلزم البحث عن كيفية إيجاد وسائل وسياسات واستراتيجيات ،تتماشى مع هذا النوع الجديد من التهديد الشامل ،وتعطيل نشوب حرب نووية محتملة ،وذلك إما عن طريق استحداث منظومة قانونية دولية ،تكون أداة ضبط لكل تهديد محتمل[2]، أو مواكبة التهديد بالتهديد عن طريق سياسة الردع النووي، والتي ترغم الخصمين النوويين على التفكير و النضج والوعي لهذه المشكلة بشكل جدي قبل أي عمل عسكري ،أو إعلان النية في ذلك، وهي تندرج ضمن الاستراتيجيات السياسية والعسكرية الذي يتميز به هذا العصر، فلقيت هذه السياسة استحسان من بعض الدول، نضرا لنجاحها في تخفيض شدة الصراع، واستبعاد أي مواجهة مباشرة بين الخصوم، أما بعض الدول الأخر، خاصة التي لا تملك هذا النوع من الأسلحة الخطيرة، أبدت تخوفها من التلاعب سياسيا في هذا الملف، واستعماله لمصالح خاصة، بعيدا كل البعد عن توفير الأمن والسلم العالمي، فهذا الشعور المتزايد بضرورة وضع حد لهذه الأسلحة النووية، ازدادت معه الرغبة وحاجة هذه الدول للمزيد منها، بتكديس كميات كبيرة من الاسلحة، بالإضافة إلى توسع نطاق سباق التسلح

[1]- عبد القادر رزقين ، تنفيذ الجهود الدولية للحد من انتشار الأسلحة النووية ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام جامعة أبو بكر بلقا يد تلمسان،الجزائر، 2015 ،ص01.

[2]DAVID Cumin, l’arme nucléaire française devant le droit international et le droit constitutionnel , université JEAN Moulin, Lyon 3,France, 2005, p 03.

النووي، الذي بدأ بالقنبلة النووية وأضحى بالقنابل الهيدروجينية والنيوترونية والتكتيكية ،[3]هدفها الحفاظ على أمنها بكل الوسائل المتاحة بغض النظر عن إمكانية الهدم الحضاري للبشرية، وترك عبئ ثقيل لكل الأجيال الصاعدة، الأمر الذي يتطلب اتخاذ خطوت جذرية وملحة من المجتمع الدولي، وفي هذا السياق، بذلت الأمم المتحدة جهود معتبرة، بإبرام العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، من أجل وقف هذا الزحف الكثيف نحو التسلح، وإقرار تنظيم دولي قادر على توفير الأمن والسلم الدوليين، والحد من التسلح بصفة عامة، وأسلحة الدمار الشامل بصفة خاصة.

فتبنت الدول الكبرى سياسة الردع النووي بشكل عام، في مواقفها الدولية المختلفة ، ومعاملاتها الإقليمية، والتي هي مرفوضة في الأماكن الأخرى، ونضيف إلى ذلك مشاكل الدول التي لم تنظم إلى معاهدة منع انتشار النووي لعام 1968م، مثل الهند وباكستان، اللتان أصبحتا من الدول التي تملك الاسلحة النووية، مع إسرائيل في الشرق الأوسط، وكذلك كوريا الشمالية وتفجيرات النووية التي والتي تستعملها كتهديد للو.م.أ، مجرتا معها كل دول العالم، مما يجعل دول المنطقة تفكر في مواجهة هذا التهديدات المحتمل، بتوفير وسائل الردع المناسبة لخلق توازن في القوة، ومنع أي محاولة اعتداء، وهذا المنهج يخدم سياسة الردع النووي من جهة، وزيادة الطلب العالمي للأسلحة من جهة أخرى[4]؛ فالعالم قد تكيف مع سياسة الردع بسلطانها وخطورتها، ومع معاهدة منع انتشار الاسلحة النووي، التي يتم خرقها بصيغة مستمرة،[5] بسبب اعتراض بعض الدول، خاصة من إيران بملفها النووي، ولا ريب أن ازدواجية المعايير في نضام الضمانات التي أقرتها معاهدت منع انتشار الاسلحة النووية، بات واضحا وغير مقبول، خاصة بعد أحداث العراق، وما تقوم به كل من كوريا والهند وباكستان، دليل على المعاملة الغير العادلة في هذا الملف،

---

[3]- شوقي عرجون ، المشكلة النووية في الشرق الأوسط و انعكاساتها على استقرار المنطقة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية فرع العلاقات الدولية ،الجزائر 2007 ص 01.

[4]- عبد القادر رزقين، المرجعالسابق، ص 04.

[5]-DAVID Cumin,op.Cit. p03.

- الأسلحة النووية : وهي تلك الأسلحة التي تستخدم الذرة و اليورنيوم في عملية التفجير و تتنوع إلى: ذرية ،هيدروجينية ،نيترونية. كما عرفتها فتوى محكمة العدل الدولية : أجهزة كبيرة تتم من خلالها تفاعلات نووية بالاندماج و الانشطار تنبعث منها حرارة شديدة وإشعاع قوي يسبب في تدمير العمران كله و كذا أضرار للنظامالبيئي. أنظر: فتوى محكمة العدل الدوليةبشأن مشروعية استخدام الطاقة النووية لعام 1996ف35 ص21.

الرجوع إلى إسرائيل وترسانتها النووية، التي اعتبرها البعض خطر كبيرة على منطقة الشرق الأوسط، والتي لم تتعرض لأي معارضة أو استنكار من الدول الكبرى، بل بالعكس اعتبرته حق دفاع شرعي لها،[6]وهذه هي سياسة القوة في العلاقات الدولية.

أدركت الدول هذه الحقيقة وعملت إلى التأقلم مع الواقع، وفي نفس الوقت احترام القانون الدولي والانصياع لأوامره، وفرضه على كل الدول بما فيها النووية الكبرى،والاحتجاج إن خالفته، والسعي إلى طلب حقها للتكنولوجيا النووية لأغراض سلمية، وأنه لا يمكن لنا الجزم بأن انتشار القدرات النووية وامتلاك التكنولوجية النووية، سيترتب عنه بالضرورة انتشار السلاح النووي، فامتلاك القدرة بغير رغبة في استعمالها للأغراض العسكرية، لن تكون فيها عملية تسلح، وهناك أمثلة على ذلك، مثل اليابان، السويد وألمانيا، ودول أخرى تطالب بحقها المشروع في استعمال الطاقة النووية للأغراض الغير عسكرية[7].

والهدف من الدراسة هو تبيان سياسة الردع النووي بوجهين مختلفين، مع الحجج التي تخدمها الدول النووية من حيث القانون والسياسة، في شرعية امتلاك هذه الأسلحة، وعدم التنازل عنها رغم المخاطر التي تلعبها على الصعيد العالمي، ولعل تمكن دول الغربية في صياغة القانون الدولي وفرض نفوذها في المؤسسات الدولية، لعب دور هام في مرور سياسة الردع النووي، وتبيانها بأنها الوسيلة الوحيدة لمنع الحروب بين الدول الكبرى النووية، وفرض الأمن الدولي باستعمال القوة النووية الرادعة، وهذه السياسة تجمع بين الردع النووي وفكرة امبريالية الردع،[8]بهذه الدراسة يمكن لنا فهم الإستراتيجية النووية، وعلاقاتها بالسياسات العسكرية التي ورثتها القوى الكبرى

---

[6]- محمد الطاهر رانية، الملف النووي الإيراني بين متطلبات الأمن القومي و إملاءات الشرعية الدولية، المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية، جامعة حلوان ،مصر، ع2، ج2 ص ص330،331.

[7] - طالب وشاش نوران، العلاقات الدولية وتدويل الطاقة النووية السلمية، international relation and the internationalisation of energy peaceful nuclear، الرسالة جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية مقدمة إلى المجلس العلمي للكلية الأكاديمية العربية في الدانمرك، كلية القانون والسياسة قسم العلوم السياسية، 2010/2009، ص33.

[8] - الامبريالية : اصطلاحا هو يعن التسلط بالترجمة الحرفية ، وهو مرادف للدول الاستعمارية و الاستغلال للشعوب الضعيفة لتحقيق مصالحها الاقتصادية و قد أعطي هذا المصطلح الدول الامبريالية لفرنسا و بريطانيا و الآن (الو.م .أ)وظهرت معالم قوة وفكرة الامبريالية الردع هوادخال فكرة الاستغلال و الهيمنة لسياسة الردع أنظر : - حيدر محمد، الفلسفة السياسية للمحافظين الامركيين الجدد: اديولوجية الفوضى الخلاقة، مجلة الجيش، ع53، مركز دلتا للصحافة والأبحاث،تموز2015 ، لبنان، ص، 01وأنظر:
-Kissinger, Henry Alfred, « Nuclear weapons and foreign policy », Harper, New York, 1957, p. 139.

من الحرب الباردة، و ضرورة إبراز أهم أهداف تلك الإستراتيجية، وانعكاساتها على الساحة الدولية من خلال **تساؤلنا عن مدى نجاعة سياسة الردع النووي في توفير الأمن والسلم الدوليين، واعتبارها وسيلة لتكريس الهيمنة وبسط النفوذ؟**؛ وسنتعرف إلى الردع النووي مع أهدافه الإستراتيجية وأبعاده السياسية، والدور الذي لعبته الجهود الدولية، مع رأي الدول والقانون من الردع النووي، في (الفصل الأول)، بالإضافة إلى دورها في توفير الأمن والسلم الدوليين، مع دراستها كسياسة هيمنة ونفوذ في (الفصل الثاني).

الفصل الأول:

الدراسة المفاهمية لسياسة الردع النووي

مهدت سياسة الردع النووي، لعصر جديد يتميز بانتشار الاسلحة بوتيرة كبير، وتمكن العديد من دول في امتلاك السلاح النووي ، وتبنت استراتيجيات في إطار سياسة الردع النووي، تختلف من مكان لآخر، لخدمة مصالحها الأمنية والإستراتيجية، واعتماد الحروب كعقيدة عسكرية متوارثة، فالعالم الذي نعيش فيه، هو تكملة وكنتيجة للحرب العالمية الثانية، خاصة بعد بروز القطب الشيوعي، والقطب الرأسمالي اللبرالي، اللذان تجمعت الدول حولهما، لقد تركت نتائج الحرب رد فعل دولي، وإذا لم نتعرف عليها، فلا يمكن لنا أن نفهم القرارات التي يتم اتخاذها، أو فهم الأحداث التي نعرفها حاليا.[1]

فمن الضروري إيجاد علاقة بين التاريخ والواقع، لا يسم أثناء الحرب الباردة، التي ظهر فيها مصطلح الرعب النووي، معتبرة سياسة الردع النووي سياسة غير فعالة في حالة ، واحدة فقط عند إلقاء القنبلتين في اليابان، وهو الظرف الوحيد الذي أظهر القوة التدميرية للقنابل الذرية، و بلا شك لأنها المرة الأولى التي يستعمل فيها هذا السلاح، الذي أدخل أزمة نفسية في ذاكرة الشعوب،[2]والتي أدت إلى إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية، خاصة بعد الحرب الباردة من بينها وأهمها، اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية لسنة 1968م، لمنع الدول من امتلاك الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الكلي للتجارب النووية 1996م، على الرغم من عدم التزام العديد من الدول بها، مثل كوريا الشمالية التي تواصل في تجاربها وتفجيراتها النووية إلى يومنا هذا، ورفضت بعض الدول الانضمام إليها، معتبرتا القضية تمس بأمن وسلامة أوطانها، وأن الدول النووية لا تتقيد بالتزاماتها الواردة في المعاهدة، ففي هذا الفصل سنتحدث عن سياسة الردع النووي، كمفهوم وكتاريخ مع ذكر الاستراتيجيات المختلفة بين مختلف الأقطاب، والدول (المبحث الأول) ودور الذي لعبته الأمم

[1]- BONIFACE PASCAL, les relations internationales de1945 à nos jours-là, comment en sommes-nous arrivés là, group Ayrolle 61 bd ,paris, 2017, p01.

[2]-DOCASTRO MARINA, la terreur concept psycho- stratégique, approche comparative entre la dissuasion nucléaire et le terrorisme, Le Harmattan rue de l'école polytechnique, paris,pp07-09 .

المتحدة و أجهزتها في توفير الامن السلم الدوليين مع رأي القانون والدول حول سياسة الردع النووي (المبحث الثاني).

المبحث الأول:

سياسة الردع وإطارها التاريخي

ظهر مفهوم الردع إبان الحرب الباردة، وارتبط بالحروب التي كانت في الحقبة التي تلت الحرب العالمية الثانية، وكانت هناك صراعات تم ضمها، من طرف القطب الشيوعي الجبهة الشرقية (الاتحاد السوفييتي)، ومن جهة أخرى الجبهة الغربية الرأسمالية اللبرالية بزعامة (الو.م.أ) وكانت صراعات اديولوجية تم استعمالها، في الاستراتيجيات العسكرية بما فيها سياسة الردع النووي، حيث أن السوفييت استطاع الحصول على تكنولوجية النووية، مباشرة بعد الأمريكان في بداية الحرب الباردة (الكتلة الشرقية) ، وانتهائها بشكل معلن في1991م، كانت لها صدى على الوضع الأمني العالمي والأنظمة الدولية، فتغيرت موازين القوة بتفرد (الو.م.أ)، كقوة كبرى عالمية بالإضافة إلى ظهور مطامع واستعداد الدول للوصول إلى مرتبة قوة إقليمية، سعيا منها لحماية أمنها القومي، وكان لذلك تغيير واضح على مفهوم سياسة الردع، وتحولت الإستراتيجية بعد ذلك إلى حالة من التأهب للهجوم، ولم تعد ترويجا باستعمال القوة كما كانت سابقا في الحرب الباردة، وسنتعرف على مفهوم سياسة الردع (المطلب الأول)، ودراسة استراتيجيات الردع النووي (المطلب الثاني).

المطلب الأول:

مفهوم سياسة الردع النووي

كانت دروس التاريخ المرجع الأساسي في استقراء الردع، وصياغة مفهوم لسياسة الردع وهي تتناسب مع المتغيرات الدولية باستمرار، على غرار مفهومها الشامل المتعارف عليه، أي يمكن لنا استقراء سياسة الردع النووي، حسب الوقائع التاريخية الملموسة، وهي إستراتيجية عسكرية متبعة منذ القدم على غرار اختلافها العملي و ليس الفلسفي، سنتطرق عبر هذا المطلب لمفهوم الردع (الفرع الأول)، ودراسة تطور هذه الفكرة، التي هي ناتج المتغيرات المستمرة للعلاقات الدولية

فكان للعلماء دوراً هاما في تطور الأحداث، نظرا للتقدم العلمي الكبير في العديد من المجالات، ولقد جمعتهم الدول الكبرى من أجل تطوير أسلحتها العسكرية، والوقوف أمام أي تهديد و التهيئة أمام ظاهرة السباق نحو التسلح بمختلف أشكالها الموجودة آنذاك، وهذا في دراسة تاريخ هذه السياسة النووية (الفرع الثاني).

الفرع الأول:

التعريف بالردع

الردع في حد ذاته جزء لا يتجزأ من التاريخ، وهو متواجد في كل مجتمع منذ الأزل، فيتعلق الأمر بجعل الخصم يفهم من ورائه، أنه لن يجني أي فائدة بفعلته، لهذا يعتبر من انجح الوسائل الوقائية من كل هجوم واعتداء، ومن دون الاضطرار لاستعمال القوة.

الردع عسكريا ليس بالضرورة نوويا، فإذا كان الردع التقليدي موجودا منذ فجر التاريخ كالمثل الروماني المشهور "si vis pacem para bellum"،[3] "إذا كنت تريد السلم، فكن متأهبا للحرب" ويبدوا أن الردع قلما أفاد في منع الحروب على نطاق واسع، أما الردع النووي فيخص التهديدات الكبرى وهو ما يدعوا إلى التوفيق بين إرادة سياسية و قوة عسكرية، وجعل الخصم يدرك الاثنين، كما قال في هذا الصدد أوسكاروايد: «إن الجمال إنما يوجد في عيني الناظر، وقد يصدق المنطق على مفهوم الردع ،إذ لا يهم ما لدى المدافع من وسائل، بقدر ما يهم أن يعتقد مهاجمه المفترض أنه يتوفر على تلك الوسيلة ».

حيث أن "خروشوف" زعيم السوفييت آنذاك، حاول إبان الحرب الباردة، أن يقلب ضعف القطب الشيوعي إلى قوة رادعة، بل إلى قوة سياسية، عن طريق التضخيم الصاروخي للقدرات النووية في الأزمة الكوبية 1962م[4]، والردع الأكثر انتشارا، هو توعد الخصم المحتمل بضربة عقابية شديدة في حال حدوث اعتداء من جانبه، وهو ما يسمى الردع عن طريق التخويف بالعقاب، وهذا النوع من الردع قديم جدا، أصبح أساس الإستراتيجية في القرن الواحد وعشرون، خاصة بعد ثبوت التوازن النووي الحرب العالمية، وتولد قناعة لدى الدول النووية بعدم جدوى

[3] - تيرتري برونو، السلاح النووي بين الردع الخطر، الطبعة الأولى، هيئة أبو ضبي للثقافة والتراث، أبو ظبي 2011 ص34.

[4]- أم سيراكوسا جوزيف، الأسلحة النووية، ط الاولى، مؤسسة هونداي للتعليم والثقافة، مصر 2012 ص2.

الحرب لأنها عملية انتحارية، فكلا الجهتين تملك القدرة على الانتقام، كما أكده بعض الباحثين الفرنسيين حول تعريفهم للردع حال حدوث حرب، حيث أن الردع النووي في العلاقات الدولية مصطلح يوضح استراتيجية التي تهدف إلى فشل كل إمكانية فعل معادي من طرف قوة عدوة محتملة ، و استراتيجية الردع الناجحة تقتضي جعل المعتدي في وضعية نفسية معينة و هذا الفعل لا يمكن إلا بإقناع كل خصم بأن ضربته لن تنجح ولن تنفعه بشي (dissuasion par dinai) وأنه سيدفع الثمن غاليا، ولن تمر هجمته بدون عقاب (dissuasion par punition)، وهذا لا يكون إلا بتنظيم قوة دفاعية فعالة، أو عن طريق هجوم مضاد اكبر، والوصول إلى وضعية الردع النووي يقتضي أن تكون القوتين المتصارعتين متوازنتين عسكريا[5].

أصبحت القضية مختلفة تمامًا بعد ظهور الأسلحة النووية، فأضحت المسألة بالتهديد بِاستعمال هذا السلاح، فالتطورات العلمية التقني ربط سياسة الردع النووي بمعادلات جديدة متغيرة لأن سياسة الردع النووي إستراتيجية متبعة من قبل الدول النووية، من أجل التأثير على سلوك البلدان الأخرى، وعدم تشجيع العدو على أي عمل عسكري ، وفي المجال السياسي يعني عدم تشجيع الطرف الثاني بفعل عمل ما، يتسم بالتهديد الضمني أو المكشوف، واستخدام عقوبة ما إذا أنجز أو أقام العمل الممنوع،أما المبدأ الثاني فيرتكز على مفهوم بسيط وهو **(استباقية الضربة الأولى)**، التي تضمن إنهاء الخصم، ومنعه من القيام بضربة مضادة، إلا أن هذا المبدأ اندثر تماما في النادي النووي، وذلك لأن جميع الدول النووية أصبحت قادرة على تنفيذ ضربة مضادة، فعلى سبيل المثال، نجد الإستراتيجية العسكرية الفرنسية ترتكز على وجود عدو واحد وهو (الجيش الأحمر)[6]، ويقصدون بذلك روسيا، وتشرح بوضوح هذه الإستراتيجية أنه في حال قررت روسيا شن

[5]- BYANGOY Dieu merci , le rôle de l'arme dans la pacification des nations ca de la RDV et Dee Rwanda licence en en relation internationales, faculté droit et science politiques, université de Lubumbashi ,Congo, 2011, p36.

[6] - سعد آل مرعي إبراهيم، الردع النووي، جريدة الرياض ، العدد 1669، جانفي2005 ص02 .

- معنى **الضربة الاستباقية** : ويعرف أهل السياسة "الضربة الاستباقية" بأنها "التحول من الرد على هجوم فعلي إلى المبادرة بالهجوم ، خاصة إذا تمكنت من اكتشاف نوايا مبكرة بالهجوم لدى الخصم بغض النظر عن مظاهر هذه النوايا، وهي تأتي لمباغتة الخصم قبل المبادرة ببدء الحرب وكما ورد في قاموس أكسفورد الانجليزي ، **Préventive** والذي يقصد منع شيء ما من الحدوث. أنظر: إمام بن عمار، الحرب الوقائية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، دراسة حالة العراق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008ص17.

-Definition taken from: The Oxford English Mini-dictionary, 6th edition, Clarendon press, Oxford , P 408.

الضربة النووية الأولى ضد فرنسا، فسيتم تدميرها نهائياً، بحكم مساحتها الصغيرة والتي تعادل ربع مساحة الجزائر، ومن هنا صُممت الإستراتيجية النووية الفرنسية بحيث تضمن قدرة بعض أبنائها على توجيه **(الضربة استباقية)** معاكسة لروسيا، وتدمير نصف مساحها ، ولم تكن الصواريخ الأرضية النووية هي نقطة قوة لدى الفرنسيين، بل أوكلت تنفيذ هذه المهمة إلى الغواصات النووية التي تتناوب منذ عام 1966م في أعماق المحيطات، لغرض واحد فقط **(توجيه الضربة المضادة)** أو في حال اختفت جمهورية فرنسا من الخريطة، وأُبيد الشعب الفرنسي بكامله وعدم إمكانية الرد عن طريق الصواريخ النووية الأرضية، بهذا المنطلق أصبحت الدول النووية تُدرك أهمية العمل الدبلوماسي، وأن مفهوم الضربة الاستباقية لم يعد له وجود، بل إن الحرب التقليدية الشاملة بين تلك الدول أصبحت أيضاً مستحيلة، خوفاً من تطور الصراع إلى حرب تستعمل فيها الأسلحة النووية و بالتالي دمار وإبادة للجنس البشري.

نستنتج أن الردع هو مهمة شبه هجومية، وأن الدفاع وسيلة سلبية، حيث أن كل العالم له قناعة بضرورتها العملية لحماية سيادتها وسلامة أراضيها من أي تدخل خارجي[7]، وهذا السلاح يعتمد على إجراءات انتقامية هجومية، وهي في الأصل عبارة عن مناورات حربية مستفزّة مع التهديد باستخدام القوة، ويرتفع الشك حتى إلى استعمال العتبة النووية إذا اقتضى الأمر ذلك)nuclear(threshold،أي إمكانية الوصول إلى حرب نووية حقيقية بحيث أن وزير الدفاع الأمريكي"Robert McNamara"، طارحا مسألة الأسلحة النووية قائلا:« إن الردع النووي هو التدمير الأكبر في ظل امتلاك القدرة الفعلية على هذا التدمير ولا بد أن تكون هذه القدرة مقنعةً » . وفي هذا السياق جاء جون غيتون "Jean Guite"، لتعريفه للردع النووي من جهة النظرية الدفاعية أن الردع النووي هو منع أي طرف من المهاجمة أو فعل معادي ، ويؤكد أن الردع النووي يختلف عن الردع التقليدي، الذي سبق السلاح النووي ويضح ذلك من خلال الهدف، و أوضح أن الردع قبل اكتشاف إمكانات الانشطار، الذري هو إجبار الطرف الأخر على الخضوع لشروطنا، و يهدف إلى منع الطرف الأخر من الهجوم نظرا لتكافئ القوى و انتشار السلاح[8].

[7] -سعد آل مرعي إبراهيم، المرجع السابق، ص04.

[8]- الصفدي عقبة، حروب ونزاعات مسلحة، ما هو الردع وما مفهوم السلاح النووي، مجلة بابونج، ب ن ع، 2016 ، ص01إلى04.

– فالردع فكرة بسيطة نسبيا، جهة فاعلة تقنع جهة أخرى ،باستعمال الوسائل وسياسات، توضح لها أن العدوان سيكون عقابه بشكل أكبر وبصفة غير مقبولة، يفوق أي مكاسب يمكن تحقيقها، بالإضافة إلى ضرورة وجود ومشاركة جهتين فاعلتين على الأقل، وهذا يسمح لنا أن نستنتج، أن الخصم سيبقى في وضع متأهب في كل الأحوال[9]، ولا تكون علاقة الردع مستقرة إلا من حين توفر لكل منهما ما يسمونه قدرة محمية على رد الضربة، capability strike second) (secure، فيعتمد الردع على جانبين أساسيين:

1. القدرة على تدمير المراكز العسكرية، والمدنية واقتصاد الخصم.

2. القدرة على امتصاص الضربة المعادية، عن طريق مراكز لحماية المدنيين والمراكز العسكرية والإنتاجية، مثل: الأنفاق وأماكن الحماية بالإضافة إلى السرعة في رد المثل، ولا ننسى عنصر جوهري وهو حجر الزاوية في سياسة الردع النووي، المتمثل في مدى جاهزية السلاح النووي للرد في الوقت المناسب، لأنه إن لم يكن كذلك فلن يفيد مالكه بشيء[10]، بالإضافة إلى إرادة سياسية معلنة باللجوء إلى استعمال السلاح النووي ضدّ أي اعتداء محتمل، وأصبحت الدول على قناعة تامة بأن السلاح النووي، وسيلة فعالة لضمان استقرارها، وردع أعدائها ووسيلة دعم لها اقتصاديا، وتمرير قراراتها الخارجية، وهذا نوع من المفاهيم التي يطغى عليها الطابع السياسي و الاستراتيجي .[11]

[9] - طلاسي مصطفى، الإستراتيجية السياسية العسكرية (ب ن ط) ، دمشق دار طلاس، 1991،ص ص07،08 وأنظر:
- عدي محمد الحامدي شجاع، الردع النووي الإسرائيلي في ضوء المتغيرات الإقليمية (الواقع و المستقبل)، ط الاولى، القدس، دار الجندي للنشر و التوزيع، 2017،ص23 .

[10] - هيبة نعيمي وبن سعدة عواطف رانية، نظرية الردع النووي في ظل المتغيرات الإقليمية دراسة مقارنة إيران- إسرائيل، مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، جامعة الجلفة كلية الحقوق العلوم السياسية ،2017/2016، ص16.

[11] - فني كنزه، تطبيقات النظريات الإستراتيجية في الحرب الباردة، بحث علمي السنة الثالثة، جامعة 08ماي 1945، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قالمة، 2013/2012، ص08 .

الفرع الثاني

الإطار التاريخي لسياسة الردع النووي:

من المؤكد أن السلاح النووي ظهر لأول مرّة في أوساط الأربعينات عندما أجرى الأمريكان تجارب نووية،وأول تجربة ناجحة كانت في صحراء الأمواردو Alamogordo، في نيومكسيكو بتاريخ 17 جويلية 1945م[12]، فلم تكن هناك احتكاك بين الردع والسلاح النووي، بل سبق ذلك علماء فيزياء بنظرياتهم وآرائهم المستقبلية من بينهم جوزيف روبلات (Joseph Rotblat)، في صيف 1939م، قال بأن الوسيلة لمنع ألمانيا من استخدام و امتلاك قنبلة نووية ضدّ الحلفاء لا يكون إلا بإجراءات مماثلة ضدّهم، و عبر فريش بيرلز (Frisch–Peiels)، عن إمكانية التخطيط لتهديد مضاد نووي من الحلفاء، بالإضافة إلى تصريحات القائد العام للقوات البريطانية أن هنري تيزارد (Henry– Tirard)، بان السلاح النووي يمثل وسيلة لردع كل أعداء المملكة المتحدة بريطانية وكل محاولة عدوانية عسكري محتمل في المستقبل[13].

فبعد هيروشيما ونكازاكي في أواخر عام 1944م و القاذفات الأمريكية طويلة المدى من طراز (B–29)، تنفذ أعنف هجوم في التاريخ، و إجمالا ألقي في نهاية الحرب حوالي 160 ألف طن من القنابل على اليابان، والقنابل النارية التي دمرت مدينة طوكيو وعددا من المدن اليابانية الأخرى، وتسببت هذه الغارات وحدها بمقتل أكثر من 333 ألف جندي ومدني وجرح نصف مليون آخر[14]، فلم تكن هذه الخسائر الفادحة من الأرواح و الممتلكات بالأمر الغير المسبوق، و حتى استسلام النازيين في مايو 1945م كان ذلك بمقتل 635 ألف ألماني وأغلبهم من المدنيين، وشرد من 5 إلى 7 ملايين شخص، بإلقاء القنابل البريطانية والأمريكية على 131 مدينة ألمانية منها "**درسدن**"[15]و انفجارات هوريشيما و ناكازاكي و من جهة أخرى تفجيرات درسدن و هي حرب نفسية

[12]Pinol Julien, l'usage de la bombe a fission nucléaire : le projet Manhattan, tome2, 2005, PP 6 -7.

[13] - برونو تيرتري، المرجع السابق ،ص ص 44-76.

[14]-S. Jodoque, introduction a histoire de la bombe atomique, document pédagogique domaine : histoire contemporaine, France pp 8,9.

[15]- **درسدن**: كانت أجمل عواصم أورباو هي مدين عريقة و تم قصفها من قبل الحلفاء و قدرت ضحايا القصف بين 82000 إلى 300000 ضحية و هي أكثر الوقائع الحرب العالمية إثارة للجدل بسبب العنف المفرط الذي تعرض إليه المدنيين و كانت منطقة لجوء خالية من أي دفاع جوي أنظر :الصفدي عقبة، حروب ونزاعات مسلحة، ما هو الردع وما مفهوم السلاح النووي، مجلة بابونج،(ب ن ع)، 2016و النظر أيضا الصفدي عقبة، حروب ونزاعات مسلحة، ما هو الردع وما مفهوم السلاح النووي، مجلة بابونج، ب ن ع، 2016.

انتقامية، بالإضافة إلى السؤال المطروح حول ضرورة إلقاء القنابل الذرية على اليابان، وما النتيجة المرجوة منها، بالإضافة إلى تفجيرات فارسوفي؛ فالهدف هو ترهيب الشعب الألماني والشعب الايطالي و اليابان عن طريق إلقائها في أماكن سكانية و استعملت وسائل عنيفة و مدمرة [16]، وكان المبرر بسيط كما علق المؤرخ "يورج فريديرش"، في بداية قصف الحلفاء لألمانيا النازية خلال الحرب العالمية الثانية قائلا: « إن الفكرة هي أن المدن وإنتاجها وروحها المعنوي كانت تساهم في الحرب، وبهذا لم تكن الحرب مقتصرة على الجيش فحسب فهي واجب الدولة بأسرها».

نستنتج أن الحلفاء قاموا بعمليات انتقامية وهذه تعتبر حرب شاملة، فكل شخص يكون هدفا مستباحا، ولم يكن هذا الأمر بالجديد لأبناء تلك الفترة مثل جورج أورويل في مقاله الرائع بعنوان "إنجلترا هي لك "، الذي كتب في فبراير 1941 تحت القصف النازي، فقال: يطير فوق رأسي بشر فائقو التحضر يحاولون قتلي، فقد ثبت على يد الخبراء الاستراتيجيين في المجال العسكري، أن تدمير المدينتين هيروشيما ونغزاك في 9-8-1945م بالقنابل الذرية، أحدث تغيير كبير في التاريخ ، و ستكون الحروب في المستقبل تقوم على فكرة استعمال أو عدم استعمال الأسلحة النووية، و أكد "Bernard-Brodie" من (الو.م.أ) و" Raoul-castée" من فرنسا، أن هذا النوع من الأسلحة يجب أن ينحصر دورها في الردع فقط خاصة بعد انهزام ألمانيا أمام الحلفاء[17]،كل هذا يوضح لنا أن سياسة الردع النووي تم التفكير لها إبان الحرب العالمية الثانية، وتم تبني هذه السياسة بعدها مباشرتا، بانطلاق موجة من الصراعات الأيديولوجية و السياسية التي سعى من خلاله كل من المعسكر الشرق بزعامة الاتحاد السوفييتي (URSS)، و المعسكر الغربي بزعامة الو.م.أ(USA)،إلى امتلاك أسلحة الذرية والتكنولوجيا النووية من أجل فرض الهيمنة.

بداة هذه الحرب بعد فشل ملتقى لندن، وهي حقبة خطيرة جدا نظرا لتهديد الأطراف باستعمال السلاح النووي واحتمال اندلاع حرب عالمية جديدة.[18]لقد كانت متزامنة مع الحرب الأهلية في

[16] - .-S.MAIER Chales, treading in the city: debates and silences about the aerial bombing of word war 2, volume 87 n 859, September, pp:2-5.

[17]- تيرتري برونو، المرجع السابق، ص ص 45،46

[18]- SAAD JALDI Abdeslam, les états unis dans les relations internationales , de l'après-guerre froide : le statut de la superpuissance, université Hassan 2 faculté des sciences juridiques de Mohammedia, Maroc, 2008 .p : 1

اليونان وصعود الشيوعية في الصين، تبعتها أزمات دولية كادت أن تجر العالم إلى حرب جديدة، لا يمكن أن ينجو فيها أحد، يمكن تقسيم الحرب الباردة إلى مرحلتين رئيسيتين:

أولا: المرحلة الأولى: تمتد من 1945 إلى 1949 وتشمل دورين بارزين:

1- الدور الأول: ويمكن تسميته بالفترة الانتقالية من " 1945 - 1947 "، والتي تحطم خلالها الحلف الكبير بين الاتحاد السوفييتي والدول الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تميزت هذه الفترة بمجموعة من الأحداث؛ فقد عمل الاتحاد السوفييتي على توسيع رقعته غربا لاسترجاع ما فقده في الحرب العالمية الأولى، بل أكثر من ذلك، كما عزم على تأمين حدوده في إطار إنشاء الديمقراطيات الشعبية، ففي سنة 1945 قامت الأحزاب الشيوعية بانقلابات وتولت الحكم في كل من رومانيا، بلغاريا، يوغسلافيا، ألبانيا ثم بولونيا والمجر سنة 1947 وأخيرا تشيكوسلوفاكيا.[19]

كانت أول مواجهة غير مباشرة بين المعسكرين هي (الحرب الأهلية في اليونان 1946) ، إذ اقتنع الغرب أثناءها بضرورة التصدي للزحف الشيوعي في أوربا، على إثر فشل بريطانيا في دعمها للنظام الليبرالي باليونان وتركيا، وهنا أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية مذهبا جديدا، تمثل في تقديم المساعدات المادية في1947، واستفادت من ذلك كل من اليونان وتركيا بمساعدات تقدر بـ 250 مليون دولار، كما اشتد التوتر في إيران 1946 بسبب تباطؤ الاتحاد السوفييتي في إجلاء قواته الموجودة فيها منذ الحرب العالمية الثانية، بهدف إقامة حكومة موالية له، كما بدأ الخلاف يدب بين الحلفاء والاتحاد السوفييتي[20] في ربيع 1946، بسبب تصرف الاتحاد السوفييتي بحرية في القسم الشرقي من ألمانيا دون الرجوع إلى اللجنة الرباعية المشتركة، مما أضر بوضعية ألمانيا الاقتصادية،

---

[19]- نخبة القادة العسكريين الفرنسيين، 2194 يوما من أيام الحرب العالمية الثانية، يوميات معززة بالصور والوثائق السرية، ط 01،الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1994، ص ص 8، 9.

[20] - Chaliand, Gérard, and Jean-Pierre Rageau, Atlas stratégique: géopolitique des rapports de forces dans le *monde: l'après-guerre froide*. Vol. 48, Editions complexe, 1994, p 16-22. Et regarder : KONDIS, Basil et WALLE, Marianne, LA DIMENSION INTERNATIONALE DE LA GUERRE CIVILE EN GRÈCE 1946-1949, *Guerres mondiales et conflits contemporains*, 1993, pp. 49-66.

وهكذا غير كل فريق نظرته ومعاملته حيال منطقة احتلاله، لكسب ود الألمان عن طريق سياسات اقتصادية ممنهجة [21].

2- الدور الثاني:بلوغ الحرب الباردة ذروتها وامتدت من" 1947 - 1949 " وتميزت بالأحداث التالية:

- ما أن جاء عام 1947 حتى أصبح تقسيم ألمانيا إلى قسمين حقيقة واقعية لا بد منها، إلى جانب بروز حادثين كانتا نذيرين بتزايد مظاهر (الحرب الباردة)، واحتمال نشوب حرب نووية وهما : - " مذهب ترومان " (أمريكا للأمريكيين ومشروع مارشال الاقتصادي 1947)، وهذا الأخير الذي يتمثل في تقديم المساعدة لأوربا للنهوض باقتصادها المنهار، وقدرت هذه المساعدة بـ 12 مليار دولار، لتنمية بلدان أوروبا المُخرّبة التي دمّرتها ويلات الحرب العالمية الثانية، والتي تمثلت في "مشروع أو خطة مارشال " Marshall Plan " ، في هذا المشروع خصّصت حكومة الولايات المتحدة 13 مليار دولار أميركي على النحو التالي: انجلترا: 3.6 مليار دولار، فرنسا: 3.1 مليار دولار، ايطاليا: 1.6مليار دولار، ألمانيا الغربية: 1.4 مليار دولار، هولندا: مليار دولار، اليونان: 800 مليون دولار، النمسا: 700 مليون دولار بلأضافة إلى 2.4 مليار دولار أخرى تم توزيعها على مجموعة دول أوربية أخرى: (بلجيكا، الدنمرك، إيرلندا، أيسلندا، يوغوسلافيا، لكسمبورج، النرويج، البرتغال، السويد، سويسرا و تركيا)، وقد ساهمت هذه الأموال في إعادة اعتمار، وتشغيل الاقتصاد والمصانع الأوربية، فتحول الدولار إلى سيّد العملات، فقد نجحت واشنطن في تحقيق سيطرتها عن طريق الاستثمارات وشراء المشروعات القائمة في تلك البلدان،غير أنها كانت مشروطة بالتبعية السياسية، فرفضها الاتحاد السوفييتي ودول شرق أوربا السائرة في فلكه، وكان رد فعل الاتحاد السوفييتي هو تأسيس "الكومنفورم" في 6 أكتوبر 1947، والهدف منه توجيه الشيوعية العالمية وخاصة في دول غرب أوربا، وجنوب

[21] -BASCH, S., & JOUANNY, R. A, (1995) *Le mirage grec: la Grèce moderne devant l'opinion française depuis la création de l'École d'Athènes jusqu'à la guerre civile grecque, 1846-1946*.p 45 et YERASIMOS Stéphane, "La Grèce et la Turquie dans les Balkans: la complémentarité introuvable." Cahiers balkaniques no : 33, (2004), pp : 10, 11.

شرق آسيا[22].ومن جهة أخرى كان رد فعل الدول الرأسمالية في مارس 1948 إذ تعهدت كل من : (بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، هولندا، لكسمبورغ)، بمعاهدة تعاون ثقافية ومثلت هذه المعاهدة بمثابة تمهيد لميثاق "حلف شمال الأطلسي"، الذي تأسس في : 1949/04/4، والذي يعد الخطوة الأولى التي اتخذها الحلفاء لتنظيم الدفاع المشترك ضد الشيوعية، ووقعت عليه في الأخير كل من : (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، بريطانيا، فرنسا، أيسلندا، ايطاليا، لكسمبورغ، النرويج، الدانمرك، البرتغال وبلجيكا).[23]

* من أهم أحداث هذا الدور أيضا(أزمة برلين 1948)، والتي ظهرت على إثرانعقاد "مؤتمر لندن 1948 "، المتعلق بتنظيم مناطق ألمانيا الثلاثة الغربية، كما انسحب الاتحاد السوفييتي من اللجنة الرباعية، وإعلانه الإشراف العسكري على القسم الشرقي من ألمانيا. كرد فعل على "معاهدة بروكسل " الأنفة الذكرى، أعلن الاتحاد السوفييتي في 20 مارس 1948 (حصار برلين)، وطبق في شهر جوان 1948 إلى ماي 1949، غير أن هذه الأزمة تجددت في سنتي 1958 و1960، حيث أقيم الجدار الفاصل بين برلين الشرقية والغربية، في صيف1961[24]، إلى جانب هذه الأحداث يمكن اعتبار خريف سنة 1949، لصالح الكتلة الشرقية، ففي 21 سبتمبر1949، تم تفجير أول قنبلة ذرية سوفييتية في سيبيريا، وهذا معناه أن السلاح الذري لم يبق وقفا أو حكرا على الولايات المتحدة الأمريكية وحدها[25].

– إن انتصار الثورة الشيوعية في الصين في 1 أكتوبر 1949، والتي ظهرت كرد فعل على المصالح الرأسمالية في الشرق الأقصى. ويمكن القول بأن هذا الحدث الخطير كان بداية للمرحلة الثانية من "الحرب الباردة".

[22]- سمرك حسن حسين، لا تثقوا بالولايات المتحدة، مشروع مارشال: هل كانت خطة استغلال و تأمر أمريكية أم خطة لوجه التنمية ؟، صحيفة المثقف، ع 3999، الخميس 2017/08/17،ص 01-04

[23]- نفس المرجع، ص491

[24] Regarder dans : la chut du mur de Berlin pour ceux -https://www.youtube.com/watch?v=D4SOJwXAWe4 et- MORAND, Brigitte. La guerre froide dans les manuels scolaires français des années soixante à nos jours: une recomposition douloureuse de l'histoire de l'Europe et du monde, *Tréma*, 2008, no 29, p. 49-62.

[25]-KRAKOVSKÝ, Roman. Une représentation de la guerre froide: le camp de la paix et le camp de la guerre en Tchécoslovaquie (1948-1960). Relations internationales, 2007, no1, p. 21-35.

ثانيا:المرحلة الثانية:بدايات النزاعفي1950، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أدوار هي:

1- الدورالأول:الأحداث التي تلت 1950:

- أهم أحداثه "الحرب الكورية" (1950 – 1953): التي بدأت بالخلاف حول جمع الآراء بين الأحزاب الديمقراطية في البلاد، فتحولت إلى ميدان ساخن لتجارب أسلحة المعسكرين الفتاكة، مما أدى إلى تقسيمها إلى قسمين : "كوريا الشمالية الشيوعية وعاصمتها "**بيونغيونغ**"، كوريا الجنوبية الرأسمالية وعاصمتها "**سيول**".[26]

- أما في إطار سياسة الأحلاف العسكرية، فقد أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية في 9/8/ 1954"، حلف جنوب شرق آسيا" (سياتو) في " **مانيلا** "، والتي ضمت كل من : بريطانيا، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، زيلندا الجديدة، الباكستاني وتايلاند، وتأسيس (حلف جنوب شرق آسيا) "سياتو"، لحصار روسيا شرقًا بسبب المقدرة الكبيرة التي أظهرها السوفييت في الأسلحة التقليدية في الحرب الكورية، أرادت الولايات المتحدة تطوير ترسانتها من الأسلحة الغير تقليدية، مثل تطوير القنابل النووية والهيدروجينية، وتطوير جهاز صاروخي عابر للقارات وغواصات وطائرات تحمل السلاح النووي، من اجل حماية نفسها أقامت الولايات المتحدة ،قواعد عسكرية في جميع أنحاء آسيا، وفي منطقة المحيط الهادي وفي عام 1958 (**حلف المركز**) "**سيناتو**" ضم :الولايات المتحدة، بريطانيا، إيران تركيا وقبرص .[27]

2- الدور الثاني: الحرب في الشرق الأوسط:

انتقلت الحرب إلى الشرق الأوسط على إثر ظهور ما يسمى " بدولة إسرائيل "، التي كانت غايتها اغتصاب المزيد من الأراضي العربية، مشجعة من طرف الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك حفاظا على مصالح هذه الدول الاقتصادية، كما تتخذ هذه الدول منها قاعدة استراتيجية في منطقة، أخذت تميل بعض دولها إلى سياسة

[26]- روبرت جيه ما كمان، الحرب الباردة، ط الاولى ،مؤسسة هونداي للتعليم والثقافة مصر،2014 ص 37 و النظر: سعدي عبد الله إيناس الحرب الباردة، دراسة تاريخية للعلاقات الأمريكية-السوفيتية 1945-1963، ط الاولى، أشور بانيبال للكتاب، العراق ،2010ص42.

[27]-BRUNEAU, Michel, Des géographes et l'Asie du Sud-est, *Espace géographique*, 1986, vol. 15, no 4, pp. 247-255.

الحياد الإيجابي في إطار حركة عدم الانحياز، كما انطلق النزاع رسميا عند تأسيس "حلف بغداد" في فبراير 1955، وانضمام بريطانيا إليه، واشتراك الولايات المتحدة الأمريكية في أعماله في الوقت كانت فرنسا تفقد علاقاتها مع الدول العربية لقمعها لثورة التحرير في الجزائر.[28]

كان رد فعل الاتحاد السوفييتي، هو تأسيس (حلف وارسو) في 14 ماي 1955،[29] إلى جانب إعلانه عن اتفاقية مع مصر، تم بموجبها مقايضة السلاح السوفييتي بالقطن المصري، فكان رد فعل بعض الدول العربية، من جهة أخرى هو رفض القروض المالية الأمريكية (مشروع إيزنهاور الاقتصادي)، كما رفضت مصر الأموال المخصصة لبناء السد العالي، بسبب الشروط التي فرضتها الدول الغربية، فيما يخص هذا المشروع الهام، وكان رد الفعل قويا حيث أقدم الرئيس الراحل " جمال عبد الناصر" في 1956، على تأميم قناة السويس "، الذي نتج عنه العدوان الثلاثي من طرف : (بريطانيا، فرنسا ، إسرائيل) على مصر، والذي يعد جزء لا يتجزأ من الحرب الباردة، ومنذ هذه الأزمة دخلت البلدان العربية في نطاق الأزمات الدولية.[30]

2–الدورة الثالث: توسع رقعة النزاع:

امتد النزاع إلى بقاع كثيرة من العالم، مثل ما هو الحال في المجر سنة 1956، وتجدد أزمة "**برلين**" 1958–1960. وانتقل هذا النزاع إلى أمريكا اللاتينية إثر إعلان "**فيدال كاسترو**" عن اشتراكي ماركسي لينيني، مما جعل الباب مفتوحا أمام الاتحاد السوفييتي في العالم الجديد، وهذا ما دفع الرئيس الأمريكي **كندي** في نشر صواريخ نووية في الأراضي التركية، وفي 22 أكتوبر 1962 إلى حصار " **كوبا** " عسكريا واقتصاديا، وهذا الحدث كان بطائرات الاستطلاع الأمريكية، التي رصدت بكل وضوح الفرق السوفييتية وهي الوضعية التي أدت

[28]- VENESSON, pascale, les relations internationales dans la science politique aux ETATS-UNIS, politix 11.41, 1998, pp176-194

[29]- SKUBISZEWSKI, Krzysztof. Organisation du Traite de Varsovie. *Revue Belge de Droit International*, 1967, vol. 3, p. 69.

[30]- KOTT, SANDRIN, par-delà la guerre froide : les organisations internationales et les circulations Est Ouest (1947-1973), vingtième siècle, revue histoires, (2011), PP.143-154.

بين القوتين العملاقتين والعالم على شفى حرب نووية، و اللاجئين الكوبين أوضحوا ذلك بتزايد وتيرة الصواريخk وأوضحت الطائرة)(u2 صورا لصواريخ)(sam22 أجهزة دفاعية وسفن تنقل معظم الأسلحة وصور لصواريخ يمكن لها تدمير حاملات الطائرات، وتلك السفن تم تركها في مناء كوبا وهذه الوسيلة كانت عن طريق الطائرات بفضل العقيد**(Arthur lundahl)** ، والذي يستقرا كل تلك الصور فقال رئيس المخابرات **(جون ماكون)**، بأنه هذه الصواريخ ليست لحماية سكر كوبا، وفي سبتمبر 15سبتمر 1962، تم تصوير سفينة سوفييتية مملوءة بصواريخ حربية نووية، وبعد شهر من ذلك قبل كندي الوضعية، وتم أخذ الوضعية بأنها وسيلة دفاعية و لكن بعد ظهور صور مراكز قذف صواريخ نووية نحوى (الو.م.أ)، من هنا تم الاجتماع في البيت الأبيض،فأعضاء من الجيش قرروا اجتياح شبه الجزيرة الكوبية، ومستشاري الرئيس أرادوا ضرب مواقع الصواريخ أما كندي فلم يرضخ لتلك القرارات، خاف أن ضربا جويا سيؤدي إلى عمليات سوفييتية [31] في ألمانيا ، فأوضح كندي للشعب الأمريكي، بوجود تلك الصواريخ، وضرب حصار على كوبا والسفن السوفييتية وجهز طائرات (B52)، بقنابل نووية مستعدة لضرب الاتحاد السوفييتي من القطب الشمال، وأسطول ضخم في المحيط الهندي للحصار وتفعيل كل القواعد العالمية بالأسلحة النووية، وتركها في تأهب مستمر فأعطى للسوفييت مدة لسحب تلك الصواريخ فستجاب(URSS)،فكان فوز كبير للأمريكان[32]، وبوضيح العبارة اكتشفت مراكز سوفييتية على السواحل الكوبية، الشيء الذي أحدث هلعا وخوفا كبيرين في الرأي العام العالمي والأمريكي خاصة، وأصبح العالم مهددا بانفجار حرب نووية لا يعرف أحد مداها، لولا الرجوع إلى استخدام العقل لإيجاد نوع من التفاهم المشترك، لمنع الحرب المدمرة، وهنا تقرر إنشاء الخط الساخن أو ما يسمى بـ" **الخط الأحمر**"، بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية،[33] ورغم تظاهر كل من المعسكرين بالعمل على منع الاصطدام بين الشرق والغرب، فإن الأزمات السياسية فرضت نفسها على العلاقات الدولية، مثل أزمة " **براغ** "

[31] -سمرك حسن حسين، المرجع السابق ص01

[32]- يمكن النظر في الموقع الالكتروني الذي هو وثائق عن الحرب الباردة: تم مشاهدته في 2007/07/24.
.-https://www.youtube.com/watch?v=Ox8cB4h2n5w

[33] -ESCAITH, Hubert, Cuba pendant la «période spéciale»: ajustement ou transition?», *Cahiers des Amériques latines*, 1999, vol. 31, no 32, pp. 55-82.

العاصمة التشيكوسلوفاكية سنة 1968، والاعتداءات الصهيونية الإسرائيلية، على المنطقة العربية في السنوات : 1967 / 1973 /1982، كذلك أزمة بولونيا في 1980 –1981، وغيرها من الأزمات التي حدثت هنا وهناك، في مناطق عديدة منالعالم[34].

بادرت (الو.م.أ) حمل اسم "**مشروع مارشال**"[35]، فواقفة الدول الأوربية خاصة فرنسا وبريطانيا بالإضافة إلى مشاركة ألمانيا الغربية في المشروع لأن الصناعة والمواد الألمانية لا غنى عنها للنمو الاقتصادي الأوربي، في ضل مخاوف ستالين من إعادة إحياء القوة الألمانية وتمويل الدول الأوربية الغربية وإغرائها ماليا ففي سبتمبر 1947م، في مؤتمر بولونيا أسس السوفييت مكتب الإعلان الشيوعي المعروف "بالكومينفورم"،[36] فتطورت الأزمة بحصار الجيش الأحمر، لمدينة برلين جويلية 1948م، والذي دام 11شهر و ذلك نتيجة نية الحلفاء في إقامة دولة في ألمانيا الغربية، حسب مؤتمر لندن 1948م وشاركه كل من (الو.م.أ، بريطانيا، فرنسا، هولندا، بلجيكا ولكسمبورغ)، وذلك لإصرار ستالين إخراج الحلفاء من الجهة الغربية لبرلين، لأن وجودهم يمثل خطرا على ألمانيا الشرقية والشيوعية، فهو مركز متقدم لجواسيس وكالة المخابرات الأمريكية، فقد استطاعت أمريكا تمويل دول أوبا الغربية وتشتت الاتحاد السوفييتي ونته الصراع من دون نشوب حرب نووية بالرغم من وصول الأزمة إلى ذروتها واستطاع الأمريكان فرض نفسهم كقوة عظمى قادرة على مجابهة كل عدو، وكانت الأسلحة النووية ونجاحه سياسة الردع، العاملين اللذين ساعدا في انتهاء الحرب الباردة في 1991. [37]والإعتراف بالاتحاد السوفيتي كدولة عظمى نووية لها مصالحها و نفوذها في العالم، فوصلوا إلى صيغة في حل القضايا الخلافية المتعلقة بأوربا وإعادة جلسات الحوار حول مشكلة برلين. [38]

[34] CHEVALIER François SAINT-GEOURS, crises (soulèvements, révolution), nouvelle Clio, 1993,pp 505-588.

[35]BOLTANSKI, Luc. American,...[Le Plan Marshall et l'importation du. *Actes de la recherche en sciences sociales*, 1981, vol. 38, no 1, pp. 19-41. ET - PERROUX, François. *Le plan Marshall: ou, L'Europe nécessaire au monde*. Librairie de Médicis, 1948, pp27-28.

Et regarder : -COMITÉ POUR L'HISTOIRE ÉCONOMIQUE et FINANCIÈRE DE LA FRANCE. Le Plan Marshall et le relèvement économique de l'Europe: colloque tenu à Bercy les 21, 22 et 23 mars 1991. Comité pour l'histoire économique et financière de la France, Ministère de l'économie, des finances et du budget, 1993.

[36]-BAYERLEIN Bernhard ,and Denis PESCHANSKI, moscou-paris-berlin, Tallendier,2003,pp 44-48.

[37]- سعدي عبد الله إيناس، المرجع السابق، 2010ص ص42،43.

[38]- روبرت جيه ما كمان، المرجع السابق، ص 39.

المطلب الثاني:

إستراتيجية الردع النووي

اتخذت مسألة الردع النووي(Force de dissuasion nucléaire)، مكانة كبيرة في السياسة الدولية والعلاقات بين الأمم، خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، و تحقق ما يسمى بتوازن الرعب بين الشرق والغرب، بالإضافة إلى تطور معظم الاستراتيجيات العسكرية وأصبحت أكثر مرونة، وأسرع مواكبة لأي ظرف من الظروف الجديدة، وإلى الدور الكبير والثقيل في نفس الوقت الذي تلعبه الأسلحة النووية، من صعوبة استخدامها وكيفية احتوائها، ولا يمكن الحفاظ على الاستقرار، إلا باستراتيجيات عسكرية، ملائمة مع ظروف العصر النووي، وفي هذا السياق يرى العديد من الباحثين والمفكرين، أن الأسلحة النووية قد فتحت عصرا جديدا تركت الاستراتيجيات والخبرات العسكرية القديمة، بالمقابل تم التفكير إلى نوع جديد من استراتيجيات الردع التي تخدم الطابع النووي، و تخدم تحولات القرن الواحد والعشرين والذي هو أخطر المراحل التي عرفتها البشرية، نتيجة القفزة التقنية الهائلة، و ولادة إمكانيات جد متطورة تخدم الاستعداد للحرب في كل لحظة، والنتيجة سيتحملها كل سكان العالم وبقدرة تدميرية أكبر، من أي حرب عرفها التاريخ ،من هنا كانت صياغة الإستراتيجية النووية إبان الحرب الباردة واجب و حتمية لا مفر منها، من أجل خدمة التوازن وإبعاد أي مواجهة مباشرة، خوفا من الطرفين للعواقب المحتملة،[39] وسنقوم بدراسة الإستراتيجية التي تبنتها الكتلتين الشرقية والغربية إبان الحرب الباردة (الفرع الأول)، والإستراتيجية النووية بعد الحرب الباردة (الفرع الثاني).

[39] - TERTRAIS BRUNO, la France et la dissuasion nucléaire : concept, moyens, avenir, la documentation française, 2007, p 45- 49. Et JOXE ALAIN, le cycle de la dissuasion 1945-1990, essai de stratégie critique découverte, 1990, pp28 –03.

الفرع الأول:

إستراتيجية الردع النووي إبان الحرب الباردة

اتبع الأمريكان والسوفييت في الحرب الباردة، العديد من الاستراتيجيات، خدمة لسياسة الردع النووي، وفي كل مرحلة زمنية كان لهما إستراتيجية معينة اقتضتها ظروف العلاقات الدولية، ولعل أبرزها كالتالي:

أولا: إستراتيجية الردع النووي الأمريكية:

اعتمدت (الو.م.أ) على العديد من المراحل استعملت أنماط متعددة من الاستراتيجيات، والتي تتلاءم مع المحيط الجيوسياسية للعلاقات الدولية ومن أبرزها ما يلي :

1.: إستراتيجية الردع النووي (الاحتواء): أول إستراتيجية تم تطبيقها حيث أنها استجابة لمبدأ الاحتواء (Containment Doctrine)، التي طبقها الرئيس الأمريكي **"ترومان"**، حيث استأثرت واشنطن بالسلاح النووي منذ كارثة هيروشيما ونغزاك 1945، ولم تدم طويلا هذه الإستراتيجية وذلك بقيام الاتحاد السوفييتي بكسر هذا الاستئثار بتفجير قنبلتهم الذرية، في 1949/09/23م والهيدروجينية في 1953/08/13م، مما أدى بواشنطن لإعادة حساباتها الإستراتيجية، وتهييئ نفسها لكل صراع محتمل و مواكبة التغير الطارئ، والإسراع في إجراءات ضرورية، ومتوازية مع هذا التغيير في المعادلة ،والقيام بشكل رسمي بتطوير قدراتها الدفاعية و الهجومية، باعتبار السوفييت أعداء فيجب التأهب لأي هجوم محتمل، و كان ذلك عبر حملات إعلامية كبرى،[40] وصرح **"ترومان"** الرئيس الأمريكي في 12مارس1947، أمام الكونغرس الأمريكي بإستراتيجيتة الاحتوائية، للتصدي للتوسع السوفييتي خاصة في اليونان وتركيا، وفي الأساس هي عبارة عن مساعدات عسكرية و مالية من أجل اتوائها و ضمها إلى المعسكر الرأسمالي الأمريكي.[41]

2.إستراتيجية الردع الشامل:

[40] - رزيق المخادمي عبد القادر، سباق التسلح الدولي، الهواجس والطموحات والمصباح، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2010م،ص ص97، 98.

[41] -Le 12 mars 1947, le président **Harry Truman** présente devant le Congrès américain sa doctrine du "**containment**" .http://www.atelierdesarchive.com , image commercialisées par l'atelier des archives.

أتى بها وزير الخارجية الأمريكية الأسبق **"جون فستر دالاس "**، وهي تعتمد على مبدأ الردع الشامل (massive retaliation)[42]، قد تمثلت فكرة هذه الإستراتيجية على الرد لكل عدوان بكل قوة ممكنة، وعلى كل المستويات، الأمر الذي اقتضي التفوق الكمي والكيفي وباستعمال الأسلحة النووية الموجودة، والهدف منها إجبار الخصم على الاستسلام ويكون تحت هيمنة وقوة المنتصر، و تتركز على فلسفة الكل أو لا شيء، ويكون التدمير والهجوم من كل النواحي وبشكل جنوني، فمن الغير المعقول تحضي هذه الإستراتيجية بالنجاح نظرًا لإطلاق السوفييت لأول صاروخ **(بليستي)** يحمل القمر الاصطناعي المشهور سبوتنيك في 1957م، فاعتبرته (الو.م.أ) قدرة كبيرة يمكن من خلالها حمل رؤوس نووية إلى أي مكان في الكرة الأرضية، ما يعني تفوق السوفييت وقدرته على توجيه الضربة الأولى من دون عقاب، فراحت وسائل الإعلان الأمريكية تتهجم على العدو الذي أسمته محور الشر، فأخذت (الو.م.أ) إجراءات لرفع من ميزانيتها الدفاعية بشكل كبير من أجل الالتحاق بالاتحاد السوفييتي.

3.إستراتيجية الردع المرن (flexible response):

ساهم في هذه الإستراتيجية كل من **"ازنهاور"** ورئيس أركانه **"ماكسويل تايلور"**، ثم تطورت في عهد **"جون كندي"** ووزير دفاعه **"روبرت مكنمارا"**، والردع المرن ليس بالضرورة مماثلا فقد يكون دفاعيا نوويا تكتيكيا أو نوويا محدودا، فكانت إستراتيجية غير واضحة ولم تكتب في مصدر موثوق واحد، و في الواقع هو عدم استخدام الأسلحة النووية ، وتخفيف النزاع وإعطاء الردع مصداقية من الناحية الأمنية، فهناك خيارات متعددة يمكن الاعتماد عليها في العقيدة العسكرية[43]،أراد كينيدي ردع كل الحروب عامة، أو محدودة نووية أو تقليدية، كبيرة أو صغيرة ،"إيزنهاور ودولس"، أرادوا تحقيق أهداف مماثلة ولكن بأقل تكلفة ممكنة.

وكان خطرها إما عدم التصرف على الإطلاق، أو الاستجابة على جميع مستويات التهديد، بما يتجاوز الاستفزاز الأصلي، وتجاهل كينيدي التكاليف وشدد على مرونة كافية، لتجنب التصعيد

[42]- BUZZARD, Anthony, SLESSOR, John, The H-Bomb: Massive Retaliation or Graduated Deterrence?. *International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944)*, 1956, pp. 148-165.

[43]- **العقيدة العسكرية**: هي القاعدة الأساسية و الدليل التنظيمي و التدريبي في مختلف المستويات و هو المنطلق الأساسي لأي عمل عسكري أنظر:- دلال محمود السيد محمود، الاستمرارية والتغير في السياسة الدفاعية الإسرائيلية الجزء الأول، المكتب العربي للمعارف, 2015، ص ص9،10.

أوالإهانة على وجه الخصوص، أراد زيادة مجموعة الخيارات المتاحة، قبل اللجوء إلى الحرب النووية.[44]

4.إستراتيجية الردع المتدرج:

تشمل هذه الإستراتيجية الجمع بين الردع المرن والردع الشامل، وتقتضي في مبادئها والبدء بالأعمال القتالية وتنفيذها من الأصغر إلى الأكبر، ومن البسيط إلى المعقد، رغم تفوق السوفييتي على الأمريكيين في عدد الصواريخ البالستية العابرة للقارات والحاملة للرؤوس النووية، مما دفع إلى ظهور نظرية (الكفاية الدفاعية)، ونظرية (الرعب المتبادل)، هذا من جهة ومن جهة أخرى تبنى **"شليزنجر"** ومذهبه الذي يعتمد على تصعيد العقاب وتكثيفه بتدخل جهة ثالثة.[45]

5. إستراتيجية الردع المتدرج:

ظهر مصطلح حرب النجوم في الثمانينات وتم إنشاءه من قبل الرئيس الأمريكي **"دونالدريغان"**23 مارس 1983 م باستخدام الأرض والفضاء لحماية الو.م.أ من الصواريخ البالستية السوفييتية وهي إستراتيجية دفاعية بامتياز، عكس عقيدة التدمير والهجوم، وقد أعطية لهذا المشروع ميزانية تفوق 26 مليار دولار على مدى 5 سنوات في سرية تامة وهي منظومة صاروخية تقوم باكتشاف صواريخ العدو في الفضاء وتدميرها قبل الوصول إلى هدفها واشتركت في هذه الإستراتيجية إنجلترا وفرنسا وألمانيا.[46]

ثانيا: الإستراتيجية النووية السوفييتية:

تبنى الاتحاد السوفييتي من جهته إستراتيجية ردع نووية خاصة به، توازيا مع الإستراتيجية الأمريكية ومن شأنها الابتعاد عن أي مواجهة عسكرية مباشرة مع الكتلة الغربية، حيث أن الاتحاد السوفييتي قد طور أسلحة نووية وكان ذلك سببا لتبني سياسة ضدّ الو.م.أ، والسلاح النووي هو العامل الذي يدفع الأطراف المتنازعة إلى طاولة المفاوضات و الاعتراف بالاتحاد السوفييتي كقوة عظمي، مثل (سالت01) في1972 و(سالت02) في 1979، تتعلق الاتفاقيات بالطائرات

[44]-MURDOCH, James C. et SANDLER, Todd. Complementarily, free riding, and the military expenditures of NATO allies. *Journal of public economics*, 1984, vol. 25, no 1-2, pp. 83-101.

[45] -TOURAINE, Marisol , Le facteur nucléaire après la guerre froide. Politique étagère, 1992, p. 395-405, ET regarder - HAY Donald A, Sequential entry and entry-deterring strategies in spatial Competition, Oxford EconomicsPapers, 1976, vol. 28, no 2, pp. 240-257. IRONDELLE, Bastien. Et Stratégie nucléaire et normes internationales. La France face au tabou nucléaire>>, dans Y. SCHMEIL et WD EEBERWETN (1112), Normé le monde, Paris, Le Harmattan:2009, pp : 369-386.

[46]-المخادمي، المرجع السابق، ص 99 -100

الإستراتيجية والصواريخ من أجل التقليص التدريجي لعدد الصواريخ النووية بعيدة المدى وحددت سالت 2 وحدد مداها ب 600كلم، باعتبارها صواريخ دفاعية ؛ فلقد اعتمد السوفييت عقيدة عسكرية خاصة و التي انقسمت إلى عدة مراحل[47] و هي:

1.المرحلة الأولى:

استعمال الأسلحة النووية بشكل دفاعي وفقط، أي اعتمادها في الجبهة الأولى قبل أي رد للعدوّ، وهي المرحلة الأولية للاستراتيجيات العسكرية، والتي تستخدم فيها الأسلحة النووية وفقا لمبدأ الدفاع الأمامي دون الشروع في الهجوم.[48]

2.المرحة الثانية:

في هذه المرحلة تكون الإستراتيجية هجومية أكثر منها دفاعية، يكون الرد على الهجوم بشكل شامل وكبير وباستعمال معظم الأسلحة النووية المتاحة، والهدف من ذلك إخضاع الخصم وإجباره على الاستسلام، لكن هناك العديد من المشاكل تعترض وتعرقل الردع النووي السوفييتي ومنها:

1. سباق التسلح النووي أدى بالاقتصادي إلى الضعف ونقص نسبة النمو بشكل كبير، وفقدان التوازن التجاري.

2. بالإضافة إلى أن الإنتاج الكمي للأسلحة النووية، اعتبر كتعويض لعقدة التفوق التقني لدى الغرب، إن مساعي الاتحاد السوفييتي نحوي السلم وانفراج الدولي مطلبا ملحا بعد الخسائر التي تكبدها من الناحية الاقتصادية والسياسية، وتحمل تبعات السياسات الداخلية، إلا أنسياسة الردع النووي دائما هي أهم السياسات التي تبناها.[49]

الفرع الثاني:

[47] -DIRLIK, André. L'arme nucléaire et la stratégie soviétique en Europe. *Études internationales*, 1980, vol. 11, no 4, pp. 751-755.

[48].-JOXE, Alain, L'empire du chaos, *Revue du MAUSS*, 2002, no 2, pp : 171-177.

[49]- رزق المخادمي عبد القادر، المرجع السابق ،ص 101. يمكن النظر إلى:

-MELANDRI, Pierre, and Justin Vaisse, Empire du milieu(la guerre froide) : les Etats-Unis et le monde depuis la fin de la guerre froide, ODILE JACOB ,2001pp : 66-80

الإستراتيجية النووية بعد الحرب الباردة:

انقسمت استراتيجية الردع النووي إلى مراحل، وكل مرحلة كان لها من الإيقاع الكبير على العلاقات الدولية، فسنقوم بدراسة استراتيجية الردع النووي للولايات المتحدة الأمريكية(**أولا**)،والاستراتيجية السوفيتية بعد الحرب الباردة (**ثانياً**).[50]

أولا: الإستراتيجية النووية الأمريكية بعد الحرب الباردة:

بعد تصدع الكتلة الشيوعية 1991م، وظهور(الو.م.أ) كقوة متفردة،حاولت هذه الأخيرة حفاظ على هذه المكانة، ويمكن تقسيمها إلى مرحلتين أساسيتين وهما:

1: مرحلة التفرد (1990 –2001): تميزت هذه المرحلة بتولي الرئيس "**بوش الأب**")(Herbert Walker Bush الحكم،مع خبرته الكبيرة في الشؤون الدولية، والذي كان رئيس للعديد من المناصب فكان سفير الو.م.أ لدى الأمم المتحدة، ورئيس السفارة الأمريكية في الصين، بالإضافة إلى إدارته لوكالة الاستخبارات المركزية CIA، لذلك كانت لديه أفكار وتصورات كبيرة في المجال الاستراتيجي، وكان وراء الحرب العراقية الإيرانية (1980–1988)، والتي علق عليها المستشار الأمن القومي الأمريكي "**هنريكيسنجر**":«نريد منهزمين في هذه الحرب»[51]،وهي وسيلة لتدمير قوتين إقليميتين والقضاء على التهديدات التي تطال الو.م.أ في تلك المنطقة، ازدادت ترسانة الأسلحة العراقية عبر تلك الحرب، ولعبت الجزائر دور كبير في الوساطة لحل النزاع بين إيران و العراق؛ فتلت تلك الحرب اجتياح صدام للكويت 1990م، وهذا ما شكل تهديدا مباشرا للمصالح الأمريكية، فدفعت وزيرة الخارجية آنذاك "**مارغريت تاتشر**" جورج بوش لردع العراق، ولأول مرة منذ 1950 يجتمع مجلس الأمن ليسمح فيه بالتدخل العسكري على العراق، بصياغة قرار مجلس الأمن 678[52].

---

[50]- CHEVENEMENT, Jean-Pierre, La France et la sécurité de l'Europe, Politiqueétrangère, 1990, pp : 525-531.

[51]-HOFFMANN, Stanley, La France dans le nouvel ordre européen, Politique étrangère, 1990, pp : 503-512.

[52]- لوفا بفر ماكسيم، السياسة الخارجية الأمريكية، ط الأولى، عويدات للنشر والطباعة، لبنان، 2008م ص ص190 ،191.و النظر:

-CHEVRIER, Guylain, Guerre du Golfe et télévision: un mariage stratégique, *Cahiers d'histoire.* Revue d'histoirecritique, 2002, no 86, pp : 63-84.

- عاصفة الصحراء (Desert Storm): العملية العسكرية التي تم قرار مجلس الأمن بإعطاء مهلة ست أسابيع للقوات العراقية للانسحاب من (الكويت) و إلا سيتم تحريرها بالقوة و تمثلت تلك العملية بالحملة الجوية الكبرى و التي استمرت من 17 يناير حتى 24 فبراير.

وفرت في تلك الحرب ما يناهز 500 ألف جندي، وشاركت في العمليات العسكرية كل من (الو.م.أ وفرنسا، بريطانيا)، وساهمة في عملية التمويل كل من (ألمانيا واليابان المملكة العربية السعودية)، بعدما اعتقدت أن صدام حسين سيدخل أراضي المملكة، وهذه خديعة أمريكية أخرى وسميت هذه العملية "**بعاصفة الصحراء**"، وهي أهم فترة لحكم الرئيس جورج بوش الأب، وكانت أهداف الحرب إستراتيجية بالدرجة الأولى تخدم الاقتصاد الأمريكي، وفي فيفري 1991 تراجعت القوات العراقية وتم تحرير الكويت، وكانت خلفية التدخل العراقي لأن لكويت فقد كان لها موقف أكثر إيجابية عندما بادرت بإعلان تأييدها لمقترحات **(بريجنيف)** رئيس الوزراء السوفيتي الأسبق الداعية إلى تحييد منطقة الخليج في صراعات القوى الكبرى، مؤكدة على أن هذه المقترحات تلتقي مع أهداف دول المنطقة وطموحاته، بل إن وزير خارجيتها أعلن إبان زيارته للإتحاد السوفيتي فيأيار (مايو) 1981م، بأن الكويت ليست مهددة من قبل الإتحاد السوفيتي[53]، ولكنها على الأصح مهددة من قبل الولايات المتحدة الأميركية، وبناء عليه ترفض بلاده فكرة تشكيل قوات للتدخل السريع في منقطة الخليج العربي، منطقة لا يجب التدخل فيها لأنها لا تريد التواجد الأجنبي وفي هذا الصدد الذي دفع فيه الجيش العراقي لغزو الكويت،وقالوزير الدفاع السابق و**كلنباول:** « ...بفضل عاصفة الصحراء، وقع الشعب الأمريكي في حب قواته المسلحة »، وهذا بفضل السياسة التي أقامتها إدارة" جورج بوش"، عن طريق الإعلام لإقناع الشعب بضرورة خوض تلك الحرب، مع استدراك الدول الخليجية الأخرى عبر الحرب الإيرانية العراقية، لإيقاف الغزو السوفييتي لأفغانستان .[54]

أما "**بريجنسكي**" فإنه يرى أن عاصفة الصحراء، أعطت انطباعا سلبيا للو.م.أ، وأصبح ينظر إليها كالوريث للإمبراطورية البريطانية، وعموما مرت فترة بوش الأب بعدت أحداث تاريخية منها:

– الانسحاب السوفييتي من أفغانستان 1989م بدعم أمريكي.

– توحيد ألمانيا 1990م وحلّ الحزب الشيوعي 1991م وحرب الخليج الأولى الصراع العربي الإسرائيلي؛ فتدنت شعبية جورج بوش نظرا لاهتمامه بالقضايا الخارجية على حساب القضايا

[54]- سمرك حسن حسين،المرجع السابق، ص ص 89- 106.

الداخلية للو.م.أ، ما أدى إلى خسارته في الانتخابات أمام "**بل كلنتون**"[55]الذي اغتنم الفرصة في مناورة تلفزيونية والتي هاجم فيها جورج بوش لإهماله الأوضاع الداخلية لأمريكا وخصم الصراع نحوى البيت الأبيض.[56]

2.الاستراتيجية الأمنية خلال حكم بيل كلينتون 1993-2001: انتهى الصراع الدولي بين (الو.م.أ) والاتحاد السوفييتي بدون حرب بفضل فعالية استراتيجية الردع النووي، وشعار التهديد من أجل البقاء قد اختفت، وبوادر التعاون الجديد أعطت أمل المستقبل، فخلاف سياسة جورج بوش الأب التي تعتمد على القوة كأساس لصياغة الإستراتيجية الأمنية للو.م.أ، فكلينتون أكد أن القوة العسكرية وحدها غير كافية للمضي قدما، بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية للبلد وبروز منافسين كبار كالصين و ألمانيا و اليابان، والتي تنمو اقتصاديا بشكل خيالي وهذا يقلل من قدرة أمريكا على قيادة شؤون العالم، وان الاقتصاد الأمريكي هو الأولوية في السياسة القادمة، مع ضمان تراجع المنافسة العسكرية الدولية بالضرورة؛[57]انقسم حكم "**بيل كلينتون**" إلى فترتين مهمتين الفترة التي ركز على الظروف الداخلية للبلاد، مع عدم التركيز على السياسة الخارجية، إن "**بيل كلينتون**" بدأ بالمشاكل الداخلية المتفاقمة مثل الرعاية الصحية والبطالة والظروف الاقتصادية والاجتماعية، ما ساهم في منحه العديد من الأصوات في الفترة الثانية، إلا أن الأوضاع التي ورثها من جورج بوش وبتدخله في الصومال عام 1992، حيث إن الأزمة قد تفاقمت في عاصمة **(مقديشو)**، والتي سميت "**استعادة الأمل**" فلم تكن سهلة للجيش الأمريكي وقد ازدادت الحرب ضراوة بسبب المليشيات الصومالية بإمرة "**محمد فرح عديد**"، و في 22 أوت 1992م، بعثت إدارة كلينتون قوات خاصة من دون علم الكونغرس وفشلت العملية بسقوط 18 أمريكي و جرح 78 أخر، وإسقاط ثلاث طائرات الهليوكوبتر من نوع "**بالاك هوت**"،[58] ونقل عبر الشبكات التلفزيونية العالمية كل تلك الأحداث ، فشكل صدمة في أمريكا ودفع بالرئيس الأمريكي أن يبرر موقفه، بالتعليق أن

---

[55] - TOURAINE, Marisol. Le facteur nucléaire après la guerre froide. *Politique étrangère*, 1992, p. 395-405.

[56] – سيبغنو بريجنسكي،الفرصةالثانية ثلاث رؤساء وأزمة القوى العظمى الأمريكية، دار الكتاب العرب بيروت، 2007م، ص ص 79-81.

[57] سعد حقي توفيق، الاستراتيجية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ط الاولى، دار زهران للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية،2008 ص03 و النظر إلى:

-LACORNE, Denis. Où est l'intérêt national des États-Unis? Approche réaliste et conflits périphériques. Critiqueinternationale, 2000, vol. 8, no 1, pp : 97-116.

[58]-ROLAND Marchal ,Mogadiscio dans la guerre civile :rêve d'état, les étude deCERI n 69,octobre 2000,pp :2-5

الحرب في الصومال تديرها الأمم المتحدة، ونتج عن تلك الأزمة انسحاب القوات الأمريكية وأصبحت مسألة الصومال كعقدة (الو.م.أ)، مثل عقدة الفيتنامية، فأصبح **بيل كلينتون** و مستشاره للأمن القومي لا يتولون القيادة [59] و هو غير مسيطر في البيت الأبيض،بل عبارة عن مشارك فقط ، إلا أن الأحداث استقرت بعد ذلك، فتميزت سياسة الردع بأنها:

1. تمنع استخدام الأسلحة النووية ضدّ (الو.م.أ).
2. إبطاء انتشار السلاح النووي والاحتفاظ على التفوق التكنولوجي
3. تجهيز القوات الأمريكية للمشاركة بفعالية في عمليات السلام والتدخل في المساعدات الإنسانية، محاربة الإرهاب ومواجهة المخدرات و الاستعداد للقتال وربح معركتين متتاليتين.[60]

أ: مرحلة الهيمنة والنفوذ (2001 –2012):

سنتناول في هذه الحقبة وصول جورج بوش الابن إلى الحكم وظهور السياسة الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية ونخصص الفترة الثانية للحديث عن الإستراتيجية الأمنية خلال الفترة الأولى لرئاسة الرئيس براكأوباما.

1.الإستراتيجية الأمية في فترة جورج دبليو بوش(2001–2008):

كان الجيش الأمريكي في نصب أعين جورج بوش وأراد أن يقوم بتغييرات جوهرية وصرح عن ذلك أن الجيش الأمريكي لابد منه أن يكون مستعدا لمواجهة تحديات القرن الجديد و من أهم الاستراتيجيات هو تطبيق "**مخطط الشرق الأوسط**"[61]أي الحرب الاستباقية ،ومن الخطأ اختزال إستراتيجية الو.م.أ في مجرد اعتبارات جيوسياسية فقط إن السيطرة على منابع النفط هو دافع مهم في إستراتيجية بوش للحرب، إن القوى العظمى على مر التاريخ تتحرك بتشكيلات معقدة من الدوافع الإستراتيجية و الاقتصادية، وهي عبارة عن مسلسل تاريخي من تراكم التجارب وهذا ما لا تفهمه شعوبنا بأن التاريخ يعطي من الدروس وأن العديد من الأحداث مستوحاة منه، فبرزت

[59] - باسيفيتش أندرو، الإمبراطورية الأمريكية، حقائق وعواقب الدبلوماسية الأمريكية ،ط الاولى، الدار العربي للعلوم، لبنان 2014م،ص ص،191، 192

[60] - سعد حقي توفيق، المرجع السابق، ص 4.

[61]- محمد علي حوات، العرب وأمريكا من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير، مكتبة مدبولي القاهرة، ط الاولى ، 2006ص 26.

الإستراتيجية الأمريكية المرتكزة أساسا على أحداث الصدمة والرعب والتي ضيقت الفاصل بين الدفاع و الهجوم كما سعت الو.م.أ إلى تطبيق هذا النظام العالمي الجديد[62] الذي يهدف إلى:

1.السماح بتدفق النفط بغزارة والسيطرة على كل منابعه.

2.تنعم الدول الغربية بالرفاهة والأمن، والعمل على استمرار ذلك.

3.الترويج للقيم الغربية من أجل بسط نفوذها على الشعوب.

4.التحول إلى أيديولوجية السوق والعولمة، وانتشار الشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية، وتمكينها عن طريق سلطة المال والتكنولوجيا.

نصت الوثيقة الإستراتيجية للأمن القومي للو.م.أ بتحقيق الرفاهة الاجتماعي والاقتصادي وهذا عن طريق تواجدها في الأقاليم الرئيسية في العالم التي تحتوي على النفط والغاز الطبيعي، مع قيادة المؤسسات المالية والتجارية الكبرى،[63] فإن الإدارة الجديدة تميل إلى استخدام القوة العسكرية لتأمين كل هذه المصالح ، فأكد وزير الدفاع "**رامسفيلد**" « أن الو.م.أ قوة عالمية ذات التزامات ومسؤوليات تغطي العالم »، أي التعامل مع كل الاحتمالات السياسية و الجغرافية و الوظيفية في كل أنحاء العالم؛[64]عاد بوش ليؤكد ذلك في خطاب له أمام الحزب الجمهوري بتاريخ 15 يونيو 2002، حيث أوضح أن عنصري الردع والاحتواء اللذين قادا سياسة أميركا الخارجية منذ مبدأ ترومان عام 1947، لم يعودا كافيين؛ وبعد يومين من هذا الخطاب، شرحت مستشارته للأمن القومي "**رايس**" مبدأ بوش الاستباق أو الوقائي بقولها: "**إنه يعني منع أعمال تدميرية معينة ضدك، ومن خصم لك.**"

---

[62]- كالينيكوس أليكس، الإستراتيجية الكبرى للإمبريالية الأمريكية، (ب ن ط) ، مركز الدراسات الاشتراكية ، 2004ص09 المتوفر في الموقع الالكتروني:

- http://www.uomisan.edu.iq/library/admin/book/78771079285.pdf

[63] - سعد حقي توفيق،المرجع السابق،ص53.

[64]- غنيمي الشيخ رأفت، أمريكا في التاريخ الحديث والمعاصر، ط الاولى،عين للدراسات و البحوث الإنسانية و الاجتماعية، مصر،2013 ،ص222 .

- **الضربة الوقائية**: هو محاولة مبادرة الخصم بالضربة العسكرية قبل قيامه هو بالضربة وإحباط جميع استعداداته للقيام ببناء قوة عسكرية قادرة على التحدي، - النملة صالح، الضربة الاستباقية للسياسة الأمريكية : من مفهومها العسكري إلى مفهومها الاستراتيجي و السياسي و الاقتصادي، جريدة الرياض، ع 13344 ، 5يناير 2005،ص01.

تعتبر أحداث الحاد عشر من سبتمبر المسار الجديد الإستراتيجية الأمنية الأمريكية، مما أتاح المجال لصياغة إستراتيجية عالمية، ومن بينهم جورج بوش الابن ، وإن الحدث بذاته **(سقوط البرجين)**، كثرة عليه الروايات والشبهات وكسب تعاطف الشعب الأمريكي، ولكن السؤال الذي يخطر في بال العديد من المفكرين، هوهل ستة ارهابين استطاعوا أن يخترقوا أقوى جهاز مخابرات في العالم؟ واختطفوا طائرات تخضع لرقابة مشددة بواسطة الأقمار الصناعية والرادارات وقد طرح هذه الأسئلة الكاتب الفرنسي المشهور "**تيري ميسان**"، في كتابه **(الخديعةالكبرى)**[65]، و الذي منع من التداول في (الو.م.أ) بالإضافة إلى العديد من الشهادات مثل الملازم "**دلمارت إدوارد فريلاند**" في كندا، و تحدث حول مؤامرة في القوات العسكرية الأمريكية، للقيام بالهجمات وقد سلمت له رسالة حول الهجمات قبل حدوثها؛ وكشفت صحيفة "**هاريس**" الإسرائيلية، من شركة **أويغو** للرسائل الالكترونية أنها تلقت معلومات من مجهولين ساعتين قبل حصولها عن الهجومات وأن هناك برنامج يتم فيه قيادة طائرات التجارية عن بعد، والتشكك حول عدم إظهار أشرطة الفيديو لارتطام الطائرة بالبنتاغون، بالإضافة إلى تأكيد السعودية بوجود المشتبه فيهم السعوديين في أراضيها و لم يكونوا في (الو.م.أ).

إن هذه الأحداث سمحت للو.م.أ بإعادة ترتيب استراتيجياتها، بما يتلاءم مع مصالحها المستقبلية، وهذا ما صرح به وزير الدفاع "رامسفيلد "قائلاً: «**إن الدماء الأمريكية التي زهقت فيالأحداث ستحقق أهدافاً عظيمة للو.م.أ على مدى قرن كامل**»، أما جريدة **الغادرين** البريطانية علقة على لسان وزير البيئة البريطاني "مايكل وتشر": «**لقد كان مكتب التحقيقات الفدرالي علىاطلاع بالمخطط، وكان بإمكانه إحباطه ولكنه سكت عنه ليكون مبررا لأمريكا لتفعل ما فعلته** »،[66] و تم الزيادة في الإنفاق العسكري الأمريكي بشكل كبير، خدمتا لمتطلبات الحرب الاستباقية ، ولا تتم هذه العملية إلا بوجود عدوّ حقيقي، يمكن من خلاله القيام بعمليات عسكرية، لبسط العملية خارج (الو.م.أ)، والإرهاب هو ما تنتظره أمريكا منذ سقوط الإتحاد السوفييتي، من

[65]- الخديعة الكبرى هو عنوان الكاتب لمؤلف فرنسي اسمه **تيري ميسان**يتكلم على الخدعة التي اتبعته الو.م.أ من أجل بسط سيطرتها على العالم ويتكلم عن أحداث 11 سبتمبر والدلائل العلمية وشهود تلك الحادثة، بأنها عملية إرهابية أمريكية المصدر يمكن الاطلاع عليه وتحميله في الموقع:
- http://books.ibtesama.com/dld8et77701.pdf.html

[66]- يوسف أحمد سباتين، الإستراتيجية الأمريكية للهيمنة على الأمة الإسلامية، (ب ن ط)، عالم الكتب الحديث، الأردن،2004، ص ص45،46.

العدوان، ويفسح المجال بالقيام بضربات وقائية، مثل قيام إسرائيل بضرب المفاعل النووي العراقي **(أوزيراك)** 1981م، و إمكانية الرد على هجمات كراتشي التي أوقعت 11 قتيلا في القنصلية الأمريكية في 14حزيران 2001 م .

نستنتج أن (الو.م.أ) استبدلت سياستها التقليدية النووية بسياسة جديدة والمتمثلة بمحاربة الإرهاب، والاحتفاظ بترسانة نووية محدودة[67]، وتستخدم للحالات القصوى واعادت تشكيل قوتها بخيارات متنوعة واستعمال الأسلحة النووية التكتيكية لمساندة الأسلحة التقليدية ،وأن أمريكا تعمل بالخيار الاستباق منذ مدة طويلة، لأن الأعداء لهم أسلحة نووية فالو.م.أ لا تريد البقاء ساكنة وهذا واضح عن طريق دعم الخيارات الاستباقية ب:

1. بناء استخبارات أكثر تكاملاً لتأمين المعلومات عن كل تهديد محتمل، وقيام)(CIAكجهاز استخباراتي قوي ذا إمكانيات غير محدودة ، و إعطائه الضوء الأخضر قانونيا، وعمليا للقيام بتدخلات في كل أرجاء العالم، خدمتا لأمن و سلامة (الو.م.أ)ومحاربة الإرهاب.

2. تمويل القوات المسلحة، من أجل قيادة عمليات عسكرية سريعة ودقيقة، من أجل نتائج حاسمة والتنسيق مع الحلفاء لإعطاء تقويم لأكثر التهديدات المحتملة، وكان هذا بمجيء الرئيس أوباما.[68]

2.الإستراتيجية الأمنية في فترة أوباما (2008-2012):

كشف الرئيس "**براك أوباما**" إدارته أن الإستراتيجية الجديدة للأمن القومي الأمريكي، هو محاربة الإرهاب الداخلي، وأنه ليس التهديد الوحيد الذي تتعرض له البلاد، وأن الإستراتيجية الجديدة ستبدأ من الداخل وإن هناك مخاطر تهدد الداخل الأمريكي و باقي العالم، حسب فشملت تصريحاته المناخ والبيئة وسمته وثيقة أوباما (التقنيات المدمرة)، و نصت الوثيقة أن أمركة ليست في حرب عالمية على الإرهاب أو على الإسلام، بل هي في حرب ضد شبكة تنظيم

[67] - أنور الياسين، إستراتيجية الردع في ضل الإستراتيجية العسكرة الأمريكية الجديدة، وآثارها في الاستقرار الدولي جريدة النهار ،العدد423 الاثنين 03 نوفمبر، 2008.ص04.
[68] - سعد حقي توفيق، المرجع السابق، ص ص22- 24.

القاعدة[69]وعلى رأسها "**أسام بلادن**"، ووثيقة الأمن القومي الأمريكي مطلوبة لكل رئيس جديد لمعرفة اتجاه السياسة الأمريكية الجديدة، وتأثيرها على التشريعات التي يعتمدها الكونغرس، مثل التشريع الجديد حول الضمان الصحي، وترتكز سياسة براك أوباما الجديدة على اعتماد القوة الناعمة ومحاولة التواصل، وجعل القوة الخيار الأخير لإدارته الجديدة، وصرحت "**هيلاري كلينتون**" وزيرة الخارجية الإستراتيجية الحالية هي مزيج من القوة و الدبلوماسية بالإضافة إلى خوض معركة الاقتصاد و إعادة تنظيم الأوضاع المالية، و تعزيز حقوق الإنسان، فحاول أوباما تهدئة الأوضاع التي تركها "جورج بوش" ، وميوله للأوضاع الداخلية وخاض حربا شرسة أمام الجمهوريين من أجل تمرير قانون الرعاية الصحية ، كما حاول غلق معتقل **(غوانتنامو)** والذي لم ينجح في ذلك، والانسحاب من العراق و أفغانستان تدريجيا، وهي قضايا أحلته للرئاسة للمرة الثانية بالإضافة إلى إخفاض ميزانية الدفاع عن طريق الاعتماد على العمليات الخاصة والأقل تكلفة، واستخدام الطائرات بدون طيار وتنفيذ عمليات نوعية دقيقة مثل عملية قتل زعيم القاعدة "**أسامة بلادن**" .[70]

ثانيا:الإستراتيجية النووية لروسيا (الاتحاد السوفييتي سابقا) بعد الحب الباردة:

بقية روسيا غير مستقرة إلى حدّ كبير، خاصة بعد استقلال الدول التابعة للاتحاد السوفييتي فبعد اندلاع حرب الشيشان 1994م، ووصول "**بوتين**" إلى الحكم، أصبحت أكثر ثبات واستقرار من ذي قبل، حيث أن روسيا الاتحادية، مازالت تسعى لإيجاد مكان لها في العالم؛ فالشراكة والتعاون مع الدول الغربية أصبح أكثر ثباتا وواقعية، لان روسية تعتبر من الدول النووية الكبرى، ومن أجل أن تحتفظ بمكانتها في العالم، تملك روسيا رادع نووي قوي ومتطور لمواكبة التغيرات الجيوسياسية العالمية ،وحماية مصالحها واستفزازات الناتو المكثفة حول روسيا.[71]

1. العقيدة العسكرية الروسية الجديدة:

[69] - GERGORIN, Jean-Louis. La stratégie furtive de Barack Obama: une novation majeure , Commentaire, 2012, no 3, pp : 719-724.

[70] - سمرك حسن حسين،المرجع السابق،،ص18.
و النظر أيضا : وائل القيسي محمد، الأداء الاستراتجي الأمريكي بعد عام 2008 ، (إدارة باراك أوباما نموذجا)، ب ن ط، العبيكان للنشر 2016 ص31.

[71]- محمد جمال مظلوم، الصراع النووي في قارة آسيا،ط الاولى ،المكتبة الأكاديمية لشركة مساهمة مصرية، 2010، ص ص5-47.

بعد تفكك الاتحاد السوفييتي كانت روسيا محتاجة لإعادة بناء وتنظيم قواتها العسكرية،عن طريق صياغة عقيدة عسكرية جديدة، وفق للمعطيات الراهنة مستعينة بالتنبؤ الاستراتيجي والعلمي طويل المدى، وعبر تحديد المصالح ذات الأولوية واتخاذ مواقف لكل حرب محتملة، وقد ركزت تلك العقيدة على مواضيع متعددة و منها:

1. احتواء أي عدوان والاستعداد لأي مواجهة.
2. لاهتمام بالتطور التكنولوجي، وقضايا الانتشار الاستراتيجي.
3. الدقة في الممارسة الحربية، وفن الحرب.[72]

وكان التغيير في مجالات محددة من أجل صياغة إستراتيجية متوافقة مع تحولات المستمرة للعلاقات الدولية، وهي مبادئ ضرورية من أجل التعديل وهي:

– التخلي عن المفهوم الماركسي اللينيني للحرب، وتبني قضايا محلية أكثر منها دولية.

– تعديل مبادئ الإستراتيجية العسكرية للقوات المسلحة الروسية، بتحقيق الحد الأدنى من الاحتياجات الدفاعية.

– إعطاء للقيادة الروسية الأولوية للأسلحة النووية في حال تعرض الأراضي الروسية لأي تهديد أو لهجوم غربي واسع، فكانت السياسة الأمنية الجديدة تدور حول الحفاظ على الترسانة النووية الراهنة، كما أكد فيما مضى وزير الخارجية الروسية "**ألكسندر بسمارتنيك**": «**روسياسيا تبقى قوة كبرى، ربما لا تكون قوة عظمى ولكنها ستكون قوة كبرى عسكرية وجزئاً من التوازن الاستراتيجي الشامل**» ، بالإضافة إلى الرؤية الإيجابية بين روسيا والغرب، والشراكة المستقبلية المهمة، وهذه المبادئ تم وضعها بعد 1993م والتي ارتكزت على الرغبة في تجنب أي صراع عسكري مع قوة نووية أخرى، لعدم وجود أعداء محتملين، مع الرد لكل من يريد استخدام السلاح النووي ضدها، وكانت حرب الخليج الثانية درسا لروسيا لاسترجاع

[72] - سعدي حقي توفيق، المرجع السابق، ص ص31-33.

المستوى الاستراتيجي والتكتيكي لها[73]، وفي24 كانون الثاني 2000م صدرت وثيقة من "**بوتين**" تتضمن الإستراتيجية الأمنية لروسيا الاتحادية، من خلال منظومة متكاملة للحفاظ على أمن المجتمع ضدّ المخاطر الداخلية والخارجية منها:

1. السعي الخارجي لإضعاف روسيا سياسيا واقتصاديا، والدور الذي تلعبه في العالم.

2. توسع حلف الناتو على الحدود الروسية، وإضعاف رابطة **(الكومنولث)** واستخدامه أمام قرارات مجلس الأمن، الأطماع الأجنبية للمحور الحيوي الروسي، ومحاولة إنتاج أجيال جديدة من الأسلحة النووية، لهذا كان الدعم للقوات العسكرية من "**بوتين**" مهمة، وحسب الروس لديهم تسلح نووي كثيف وتعتبر الأكبر في العالم؛ رغم تنقيص 1000 رأس نووي في 2007م إلاّ أن لها حوالي 5192 رأس جاهزة للاستعمال و8800 رأس[74]، ينتظر تعطيل عملها وهذا في روسيا لوحدها، وفي الآونة الأخيرة لا يفصح **الكريملين** " kremlin " على عدد الرؤوس النووية ولا أي معلومات عن السياسة الخارجية، وهذا سمي بعدها ب:(L'obstructionnisme russe)، فان روسيا تطور من قدراتها النووية وهي تتحول إلى دولة لها وزنها في النظام العالمي الجديد.[75]

المبحث الثاني:

سياسة الردع النووي والقانون الدولي

تم الاجتماع على ضرورة قيام منظمة دولية، وفي "**يلطا**" أقرى عقد مؤتمر دولي للأمم المتحدة في 25 نيسان1945م والتأكد على ولادة منضمة الأمم المتحدة في مؤتمر سان فرانسيسكو، إثر مناقشات جادة ثم صدر ميثاق منظمة الامم المتحدة بمقدمة و111 مادة؛ وكانت أهداف الأمم المتحدة واضحة في المادة الأولى من الميثاق، والتي تنص على المحافظة على السلم والأمن الدولي، والاتخاذ التدابير اللازمة والفعالة للوصول إلى ذلك، وتنمية العلاقات بين الدول على أساس مبدأ المساواة في الحقوق، وحق الشعوب في تقرير مصيرها و تحقيق التعاون الدولي في

[73]-DESNOYERS MARC, la réaffirmation des armes nucléaires dans le monde :quand la culture pose un dilemme, mémoire presente,éxigence a partielle de la maitrise en science politique, université de Québec a Montréal 2009,pp 14- 30.

[74]- DESNOYERS Marc, op.cit. , pp14-30.

[75] - سعد حقي توفيق المرجع السابق، ص ص، 33، 34.

المجال الاقتصادي والاجتماع ،والإنسان والحريات الأساسية من غير التمييز عنصري، وتم الاتفاق على مبادئ الأمم المتحدة وهي المساواة بين الأعضاء، وحسن النية في الالتزامات الدولية، وحل المشاكل الدولية بالطرق السلمية والتي لا تعرض الأمن و السلم الدوليين للخطر، بالإضافة إلى التعاون مع الأمم المتحدة فيما تتخذه من إجراءات طبقاً لأحكام الميثاق؛ كانت جهود الأمم المتحدة تتم عبر أجهزتها الداخلية، المتمثلة في قرارات الجمعية العامة و مجلس الأمن وهم الجهازين الأساسيين مع أجهزة فرعية لا تقل أهمية مثل محكمة العدل الدولية.[76]

المطلب الأول:

الجهود الإقليمية والدولية لمواجهة المشكلة النووية:

على إثر ما خلّفته الحروب من دمار وكوارث مأساوية، ونتيجة فشل عصبة الأمم، فإن العالم يبحث عن أطر أو تنظيم دولي جديد يضبط سلوك والعلاقات الدولية، على أساس التساوي والسلم والأمن، سنتطرق في بدراستنا إلى الهيئة الأمم المتحدة، والدور الذي تلعبه في ما يخص سياسة الردع النووي (الفرع الأول)، الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الفرع الثاني).

الفرع الأول

جهود منظمة الأمم المتحدة

عبر ميثاق الأمم المتحدة على النمطين الأساسيين وهما، تحقيق التوازن الدولي من جهة و الأمن الجماعي من جهة أخرى، رغم أنه لم يذكر الأسلحة النووية إلا أن ديباجة تناولت و أكدت بضرورة إنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحروب و لعل هذا يقصد سياسة الردع النووي، وقد وردت في مدونة منظمة الأمم المتحدة(ONU)[77]، وعن طريق قرارات و هي:

أولا: قرارات الجمعية العامة

أدرجت المنظمة في دورتها رقم29 عام 1947م لأول مرة بنداً على جدول أعمالها يعالج هذه المسألة، فاتخذت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة توصيات تحمل عنوان : " إنشاء منطقة خالية من الأسلحة،" تماشيا مع الفقرات 60 و 63، أنشأة (منطقة خالية من الأسلحة

[76] - أصبر أمين، السلاح و التسلح النووي، ط.الأولى، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق 1995، ص ص24، 25.
[77]- نفس المرجع، ص ص26 -27 وأنظر في:
- ديباجة الأمم المتحدة، المتوفرة في الموقع الالكتروني وتم النظر إليه في 2017/07/07.
-http://www.un.org/ar/sections/un-charter/preamble/index.html.

النووية في الشرق الأوسط)،وكان هذا البند بناء على طلب إيران بالدعوة إلى الحظر النهائي لصنع هذه الأسلحة، واقتنائها وتجربتها ونقلها وتخزينها، وتم اعتماد هذا المقترح الإيراني كأول قرار أممي حول هذه القضية (القرار رقم3263، الدورة 29 المؤرخ في ديسمبر عام 1974م).

يدعو كل دول المنطقة إلى المشاركة في إخلائها من الأسلحة النووية، والانضمام إلى معاهدة[78] عدم الانتشار الاسلحة النووية، لما في ذلك من تعزيز للسلم والأمن، ومنذ هذا التاريخ أصبحت الجمعية العامة تدرج هذا الموضوع في جدول أعمالها وتتخذ قرارات بشأنه،وقدتبعه إصدار قرار مجلس الأمن رقم (487) عام 1981م، الذي يلزم إسرائيل بإخضاع منشآتها النووية للرقابة الدولية، غير أن رفضها لذلك لم يدفع مجلس الأمن لاتخاذ الإجراءات المخولة له في إجبارها على ذلك، بسبب الدعم الأمريكي لهاوعمل الدول على امتلاكه، أظهرت منظمة الأمم المتحدة قلقها حول المسالة عن طريق تبني قرارات دولية المتعلقة بالتسلح النووي،وتحد من انتشار هذا السلاح الذي يعتبر تهديدا واضح للأجيال الصاعدة، مثل قرار 1653 الذي أوضح أن استخدام الأسلحة النووية وهيدروجينية والحرارية مناقض لروح و أهداف الأمم المتحدة، وتشكل مخالفة هذه الفقرة خرقا مباشرا لميثاق الأمم[79]، واتخذت الجمعية العامة في دورتها 48 قرارات متعلقة بالضمانات للدول الغير الحائزة على السلاح النووي، وفي دورتها 48 كان القرار 73/48 في 1993م اقتناعا منها أن إزالة الأسلحة النووية ضرورة من أجل القضاء على أي احتمال نشوب حرب واعطاء الدول ضمانات ضد استعمال الاسلحة.[80]

1. الحظر الشامل للتجارب النووية:

هو الهدف الرئيسي للأمم المتحدة عام 1945م، في عقد اتفاق بشأن التجارب والتفجيرات النووية من مبادرة رئيس الوزراء الهندي "جواهرلال نهرو" وقد اتّخذت العديد من القرارات تنادي إلى وقف وضرورة وقف التجارب النووية باتخاذ الجمعية العامة قرار رقم48/61 في1993م، حظر

[78]- قرار الجمعية العامة 3263 لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ،مع القرار الذي اتخذته الجامعة العربية في هذا الموضوع من 1 إلى 4 سبتمبر 1974 المتوفر في الموقع :
-http://www.moqatel.com/openshare/Wthaek/UNDocs/GmeiaAmah/index2.htm

[79]- أسبر أمين، المرجع السابق،1995، ص ص28- 29

[80]- ناتو ري كريم، استخدام الأسلحة النووية في القانون الدولي العام، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، في القانون الدولي فرع قانون التعاون الدولي، جامعة ملود معمري، تزي وزو، 19 جويلية2009ص32 .

استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل،[81]؛ فشكلت الجمعية العامة منتديات لمناقشة نزع السلاح مع أجهزة تصهر على تنفيذ ذلك، مثل لجنة نزع السلاح سنة 1952م، إلا أن هذه اللجن لم تقم بمفاوضات منذ 1965م، ثم حولتها إلى لجنة تقديم توصيات واقتراحات لدراسة مشاكل نزع السلاح، كما اتبع نتائج مؤتمر البلدان العشر لنزع السلاح ما بين 1968و1987، بالإضافة إلى أجهزة أخرى مثل:

أ. لجنة الأمم المتحدة الخاصة بتأثير الإشعاع النووي، وأنشئت بموجب قرار رقم913، وهي لجمع المعلومات وتقارير، المختصين في المجال النووي من الدول والوكالات المتخصصة.

ب. لجنة الطاقة الذرية، تقدم تقارير لمجلس الأمن وتتلقى هي بالمقابل توجيهات تطبيقا للنصوص الأساسية لمنع السلاح، والمجلس الاستشاري المتعلق بالدراسات حول نزع السلاح،[82]بالإضافة إلى المؤتمرات العالمية والندوات العلمية لتحسيس الدول والتطلع إلى إيجابيات الطاقة.

ثانيا: قرارات مجلس الأمن:

مجلس الأمن، هو الجهاز الأساسي لهيئة الأمم المتحدة، ويسعى إلى توفير الأمن والسلم الدوليين، وأقرت هذا الدور المادة 24 التي تعتبر النائب عن المجتمع الدولي في صياغة الأمن والسلم الدوليين، ويساهم بفعالية الأعمال التي تقوم بها هيئة الأممولا تتم إلا بمجموعة من القرارات ،مثل قرار رقم687 بشأن نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، والتزامها بدون أي شرط مسبق، بعدم السعي مستقبلا لحيازة هذا النوع من الأسلحة وحظر الأسلحة الجرثومية الموقعة[83]، في معاهدة جونيف17 جويلية1925، والسهر على تنفيذ هذا القرار بتدمير كل الأسلحة العراقية الكيماوية و البيولوجية وقبول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1968م،[84]فمنح مجلس الأمن ضمانات للدول الغير النووية في مواجهة الخطر الذي يهددها من الدول النووية، وشجع للانضمام الدول للمعاهدة عن طريق قرار 255 الذي تم إصداره في 19جوان1968م، فأجمعت كل من(الو.م.أ)و

[81]- المرجع نفسه، ص75.
[82] - أسبر أمين، المرجع السابق ص ص32-34.

[83] - لعجوزي إلياس المرجع السابق، ص،40.
[84] - ناتوري كريم المرجع السابق ،ً ص ص79-80 .
- المادتين 24 و 25 من ميثاق الأمم المتحدة.

بريطانيا و روسيا في تصريحاتها أمام مجلس الأمن، في تقديم المساعدات لكل الدول الغير المالكة للأسلحة النووية طرفا في المعاهدة، و بالطبع أن أعضاء مجلس الأمن دول نووية بامتياز وتعطيها القرار أحقية في الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي، وفق المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، وأن كل عدوان لدولة عضو في هيئة الأمم المتحدة، سيتدخل مجلس الأمن بالتدابير الأزمة لإحباطه انتقدت تلك التصريحات ، على أنها أحادية وغير جماعية و ليس لها أي أساس قانوني، لأن الدول الثلاث لا تلتزم وليس لمجلس الأمن أي سلطة بمطالبتها بالالتزام بتعهداتها، بالإضافة لعدم وضوح القرار فيما يخص سد العدوان أمام الدول الغير النووية، واعتبر العديد من المحللين أن الغزو الأمريكي للعراق عدوان سكت عليه، وتمت مباركته في مجلس الأمن، والمشاكل الحقيقية ليس في توفير الضمانات بل في القضاء على الأسلحة النووية[85]،وبتاريخ 11 أبريل 1995بمبادرة الدول دائمة العضوية أصدر القرار 984، والذي يكرس الضمانات الأمنية الإيجابية للدول الغير النووية، وواقفة الدول عليه بالإجماع بناءا على انضمامها لمعاهدة (TNP)،ولها الحق في عرض أي عدوان على مجلس الأمن بشكل انفرادي أو جماعي وتقديم لها مساعدات الضرورية في حال الاعتداء عليها.[86]

الفرع الثاني:

الوكالة الدولية للطاقة الذرية (AIEA):

أُنشئت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بناء على اقتراح تقدم به الرئيس الأمريكي "**أيزنهاور**" أثناء خطابهِ أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر عام 1953م، والذي أوصى بضرورة أن تشترك حكومات الدول بالتبرع بجزء من مخزونها من اليورنيوم والمواد الانشطارية الأخرى، وأن تستمر في التبرع إلى الوكالة، وظيفتها الرئيسية هو إيجاد السبل التي تضمن استعمال المواد الانشطارية في الأغراض السلمية، من أجل إسعاد البشرية، وفى ديسمبر 1954م صدر قرار من الجمعية العامة بالإجماع بعنوان "الذرة من أجل السلام"، يقضى بإنشاء "الوكالة الدولية للطاقة الذرية"، وفى عام 1956م عُقد مؤتمر خاص لبحث النظام الأساسي

[85]- رزقين عبد القادر، المرجع السابق، ص209.
[86] - لعجوزي إلياس، المرجع السابق، ص 42.

للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذي وضع موضع التنفيذ في يوليو 1957م، وأصبحت الوكالة جهازاَ قائماً معترفاً به بعد إيداع وثائقالتصديق على ميثاقها من جانب 18 دولة، أهمها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة وفرنسا وكندا ومن الدول التي رفضت التصديق كانت إسرائيل.[87]

1.أهداف الوكالة الدولية للطاقة الذرية

– العمل على استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية، في المجالات الصحية والاقتصادية من أجل العالم وراحة الإنسانية.

– التأكد من أن المساعدة التي تقدمها أو تنظمها أو تشرف عليها الوكالة لا تستغل في الأغراض العسكرية.

– التعاون مع الوكالات المتخصصة المعنية، من أجل وضع المعايير التي تكفل حماية الصحة العامة، والحد من المخاطر المتعلقة سواء بالأرواح أو الممتلكات.[88]

المطلب الثاني:

المواقف المختلفة بشأن سياسة الردع النووي

دخل العالم و خاصة منطقة الشرق الأوسط دوامة سباق تسلح، ومن شأن ذلك كما ورد في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية والذي مقره لندن، أن البرنامج النووي الإيراني سوف يدفع دولاً أخرى في المنطقة على التفكير لاقتناء التكنولوجيا الذرية، فكانت الدول النووية متمسكة ببرامجها النووية بشكل كبير حتى زاد في رغبة الدول الأخرى التمكن من هذا السلاح، لحماية أنفسها من العدوان والذي هو في الغالب من طرف الدول الأكثر قوة في العالم ؛ وطالما سعت بعض الدول لتكون قوة إقليمية، أما أخرى فهي تعلن عن رفضها القاطع لهذه السياسة النووية الممنهجة من قبل الدول الكبرى، وتعتبره نوع من أنواع الاستفزاز لها بالرغم من توقيعها على المعاهدات الدولية بالإضافة إلى اعتبارها أن حق الدفاع عن النفس حق طبيعي لكل دولة، ولا يمكن أن تمنع منه،

[87]-BERNARD, A. L. et VIELLE, Marc. Comment allouer un coût global d'environnement entre pays: permis négociables VS taxes ou permis négociables et taxes. Economie Internationale, 2000, vol. 82, no 2, pp 103-5. Et - CHATEAURAYNAUD, Francis Sociologie argumentative et dynamique des controverses: l'exemple de l'argument climatique dans la relance de l'énergie nucléaire en Europe. *A* contrario, 2011, no 2, pp 131-150.

[88]- مسعودي حسين، إستراتيجية الأمم المتحدة في العلاقات الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، تيزي وزو، 1987، ص137-139. ومراجعة المادة الثانية للنظام الأساسي للوكالة الدولية(AIEA)، 28 ديسمبر 1989.

وكان موقف محكمة العدل الدولية متباين وغير واضح فيما يخص هذه المسألة، وذلك لاعتبارات القانون الدولي الإنسان،[89] و مدى تلاءم هذه الأسلحة معه ولا شك أن منطق الواقع هو الذي يتغلب على المنطق القانوني وما تلعبه الدول من مصالح سياسية اقتصادية، وتأثير ذلك على المؤسسات الدولية و الأمر بدى واضح للجميع فميزان التعاملات بين الأمم طغى عليه منطق القوة فسنحول دراسة موقف كل من الدول النووية (الفرع1) مواقف الدول الغير النووية (الفرع2)، بالإضافة إلى رأي محكمة العدل الدولية في استعمال أو التهديد باستعمال السلاح النووي (الفرع3).

الفرع الأول:

موقف الدول الكبرى من سياسة الردع النووي

اعتبر موقف الدول الحائزة على الاسلحة النووية واضح في هذا المجال، حيث أنها تسعى إلى التخفيف وكبح التعطش النووي العالمي، رغم استعمالها لسياسات نووية في الحرب الباردة وما بعدها لمواجهة التهديدات المحتملة من أي عدو نووي، لقد استضافة الو.م.أ في واشنطن 47 دولة في العالم لمناقشة الخطر النووي وتداعياته المستقبلية وتم ذلك في 14أفريل2010م ، فغابة الدولة العبرية وهي عازمة على عدم المشاركة و التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية و رفضها أي تعامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية و كان التخوف من استحواذ المنضمات الإرهابية على هذا النوع من الأسلحة ، كما أعلنه الرئيس الأمريكي أوباما، وأن بلاده وروسيا و دول نووية أخرى يجب أن توسع تطبيق حظر انتشار الأسلحة النووية، والتأكد من عدم الوصول إلى أيدي الإرهابيين[90]، بينما يرى البعض أن قمة واشنطن للأمن النووي لا يمكن أن تدعوا للضغط والسيطرة على السلاح النووي و الذي هو منتشر في كل من الهند وباكستان، وهي أماكن معروفة بامتلاكها للقدرات النووية أما مناطق مثل الصومال و اليمن و نيجريا وبعض البلدان التي هي في القائمة السوداء للو.م.أ،لا يمكن اعتبارها خطر على المستقبل البشري، ويجب عليها التركيز على

[89]- للمزيد من المعلومات، راجع النص الكامل للاتفاقات الآتية:
- اتفاقيات جونيف الأولى لتحسين حال الجرحى والمرضى للقوات المسلحة في الميدان، المؤرخ في 12 أوت 1949.
- اتفاقية جونيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخ في 12 أوت 1949.

[90] -DE ROUGÉ, Guillaume. La dissuasion nucléaire sous la présidence Obama: bilan d'étape et perspectives. Hérodote, 2013, no 2, pp. 37-52.

إسرائيل و إيران، حيث أن هذه الأخيرة وقعت على اتفاق حضر انتشار الأسلحة النووية؛ لقد وقعت (الو.م.أ) وروسيا في براغ معاهدة تاريخية في 2010م بين "**أوباما**" و الرئيس الروسي "**ديمتري مدفيديف**"، لخفض ترسانتهما النووية[91] و الجدير بالذكر أن المعاهدة ستخفض الأسلحة النووية بين البلدين بنسبة 30 بالمئة لمدة 7 سنوات ،كما وضح مسؤول في الجيش الأمريكي أن الأسلحة العابرة للقارات المعروفة بسم **(الضربة العالمية السريعة)**، (prompts global strike) يعد مشكلا جديد لردع المنضمات الإرهابية والدول العادية للبلدين، فموقف الدول الكبرى تم استنتاجه من سياساتها النووية حيث أن الو.م.أ التي تملك 2150 رأس حربي ترى أن مكافحة انتشار الأسلحة النووية و الإرهاب النووي أولوية تدخل ضمن التزامات براك أوباما للعمل ضمن عالم خال من الأسلحة النووية، في خطابه الذي ألقاه في براغ 2009، وتستبعد الو.م.أ استعمال هذا النوع من السلاح ضد البلد الذي لا يملكه، و حتى في ضل هجوم بيولوجي أو كيميائي وهو ما يعني بالخصوص التقدم بمشروع الصواريخ العابرة للقارات دون رأس نووي، أما روسيا بمخزون 2000 رأس نووي استراتيجي مع الأسلحة النووية الغير إستراتيجية والتي تقوم بالكتمان عنها و هذا يعتبر غياب للشفافية في البرامج النووية الروسية،[92] و تؤكد إمكانية استخدام الأسلحة في حال وجود خطر يهدد أمنها مباشرتا فهي تحتفظ بالحق في استخدام السلاح النووي، إذا تعرضت لهجوم بسلاح مماثل ومع تخوفها من الدول الغربية وأمريكا، ترى أن امتلاكها للسلاح يعطي لها ردع أمام تهديدات حلف الناتو من جهة، والخطر الأمريكي من جهة أخرى، بالإضافة إلى بريطانيا التي تملك 160 رأس نووي، أكدت أنها تعمل لبناء منشأة جديدة لتخزين اليورنيوم المخصب لإنتاج رؤوس حربية جديدة، وترى بريطانيا أن الأسلحة النووية لها دور هام في الردع تتردد في استعماله إذا كانت مصالحها في المحك سواء كانت الدولة المعتدية مالكة أو غير مالكة للأسلحة النووية، أما فرنسا ومع سياسة "**ديغول**"، الذي نقل بلده من الطموح إلى الحقيقة، تجسدها في قوة نووية رابعة على الصعيد العالمي وحققت تفجيرها في 1960م في صحراء رقان في الجزائر، رغم القرار 1379 الذي دعي فرنسا عن الامتناع من إجراء تجاربها النووية[93]، فاحتجت بأنها لن تشارك

[91]- رزيق عبد القادر المرجع السابق ، المرجع السابق ص ص33،34.
[92]- عبد القادر رزيق المخدمي، المرجع السابق ص ص37-65.
[93]-GOMART, Thomas. Politique étrangère russe: l'étrange inconstance. *Politique étrangère*, 2007, no 5, pp. 51,62.

في معاهدة مبنية على التمييز، في غلق المجال أمام الدول لامتلاك السلاح النووي، و حصرها على دول الثلاث الكبرى لمصالحها الحيوية، وحماية هويتها ووجودها كدولة، وفقد رحبت فرنسا بمشروع الصين النووي، لأن هذا دافع لقضيتها في مرحلة الحرب الباردة من أجل أن يعطي لها شرعية لمشروعها النووي ويتخذ منها كدولة ذات ميزان سياسي في أوربا و العالم[94] ، ثم جاءت الصين لمركب الدول النووية حيث أنها تملك حوالي 240 رأس نووي، وأكده أنها لن تستخدم سلاحها، ضد الدول التي لا تملك هذا النوع من الأسلحة النووية، و الهدف منه للصين، هو الردع معتبرتا أن موقفها واضح وأنها لن تدخل في سباق تسلح نووي مع أي دولة، كما أنها تنتقد برنامج الدفاع الصاروخي الأمريكي، وتعتبره تهديدا لها، مع أن امتلاك باكستان للسلاح النووي اعتبرته خطرا كبيرا لأمنها القومي، والنزاع على تايوان مع (الو.م.أ)، يعتبر استفزازا لها في عقر دارها مما أعطى لها حافزا قويا لامتلاك الأسلحة النووية، مع العلم أنها قوة اقتصادية يجب حماية مجالها الحيوي في العالم، وسميةهذه البلدان **(دول النادي النووي)**، وينبغي عليها أن تكون عبرة للدول الأخرى في احترام لالتزاماتها الدولية، وعدم استعمال حق الفيتو في المصالح المشتركة للمجتمع الدولي، وخاصة في القضايا المتعلقة بالمعاهدات الدولية المتعلقة بالانتشار النووي[95].

الفرع الثاني:

موقف الدول الغير النووية من سياسة الردع النووي

إن الشتات واللاّأمن الذي يسيطران على العلاقات الدولية، دفع بالعديد من الدول إلى السعي لامتلاك التكنولوجيا النووية، كوسيلة دفاعية في عالم تسوده الصراعات الإقليمية والدولية ومن أجل تفادي أي إكراه أو تهديد من الدول الكبرى، فحاولت العديد من الدول امتلاك الأسلحة النووية عبر مشاريع متعلقة بالطاقة الذرية ، لقد بينت التفجيرات النووية الهندية والباكستانية بأن أمن هذه الدول وسيادتها مرهون بامتلاك هذا النوع من السلاح، الذي يخدم أمنها و مصالحها الحيوية ، و كانت

[94]Lecoq, Tristan. "La France et sa défense depuis la fin de la Guerre froide, Éléments de réflexion sur la réforme comme chantier permanent", *Outre-Terre*3 (2012): 449-469.

[95] - قسم الأبحاث العسكرية الإستراتيجية، (ب ط ن)، أكاديمية جيش التحرير الشعبي الصيني للعلوم العسكرية،2013، صفحة.100-98 و النظر: مايكل إش تشايس وآرثر نشان، نهج الصين المتطور إزاء الردع الاستراتيجي المتكامل، مؤسسة RAND في سنتامنكا، كاليفورنيا،2016،ص48.

حافزا للعديد من الأطراف الجديدة، والتي هي أيضا تريد الحفاظ على أمنها وسيادتها، عبر التمكن النووي.[96]

تبني الانتقادات الموجهة، لمعاهدة حضر الانتشار الأسلحة النووية، لأنها تخدم وبوضوح التمييز الدولي، في مقام تحديد مدى مشروعية امتلاك الدولة للسلاح النووي، ويمكن لنا التمييز بين مجموعتين من الدول، من حيث الفارق الزمني منذ التفجير الأول للقنبلة النووية في اليابان

1- المجموعة الأولي: الدول التي امتلكت السلاح النووي، قبل التصديق على معاهدة حظر الانتشار النووي (1968م)، ودخولها حيز التنفيذ عام (1970)، وذكرت في ديباجتهابتخفيف التوتر بين الدول ونشر الثقة بينها ، و العمل على وقف صنع الأسلحة الذرية، ولإزالة كل ووسائل إيصالها و معداتها النوعية لوقف التسلح تنفيذا لمعاهدة بشأن نزع السلاح العام الكامل، في ظل مراقبة دولية شديدة فعالة، وأن الدول ملزمة أمام الأمم المتحدة ، بالامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة، أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية لأية دولة، أو ضد استقلالها السياسي على وجه الخصوص، وهو منافي لأهداف الأمم المتحدة ، وإن تعزيز إقامة وصيانة السلم والأمن الدوليين ينبغي أن يكون المنظومة البشرية والاقتصادية[97]وتلك التي سعت لامتلاك السلاح النووي بعد هذا التاريخ، فبالنسبة للدول التي امتلكت السلاح النووي قبل إبرام معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وهى (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفيتي السابق، بريطانيا، فرنسا، الصين)،وهذه يعتبر امتلاكها لهذا السلاح شرعياً حسب نص المعاهدة.[98]

2- المجموعة الثانية: الدول التي سعت لامتلاك السلاح النووي بعد سريان المعاهدة، فيعتبر امتلاكها للسلاح النووي مخالفاً للشرعية الدولية، وذلكً حسب المادة الثانية من نص المعاهدة: التي تحظر على الدول الموقعة على المعاهدة نقل أسلحة نووية أو أجهزة تفجير نووية أخرى، وعدم تصنيع أية أسلحة نووية أو أجهزة تفجير نووية أو اقتنائها بأية طريقة، إضافة إلى عدم طلب أو تلقى أية مساعدة في مجال صنع أسلحة نووية، أو أجهزة تفجير نووية. كما تتعهد الدول غير

[96]- رزيق عبد القادر، المرجع السابق، ص25 .

[97]- معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، اعتمدت وعرضت للتوقيع و التصديق و الانضمام بموجب قرار الجمعية العامة 2373 (الدورة 22)، المؤرخ في 12 حزيران 1968 جري توقيعها في لندن و موسكو وواشنطن في 1968.

[98]- محمد طاهر رانية، المرجع السابق، 2013، ص ص37، 38.

و النظر:- محمد عبد السلام، الانتشار النووي أخطر المفاهيم العلاقات الدولية، نهضة مصر، مصر، ط الاولى، 2007، ص 31.

النووية بموجب المادة الثالثة، من المعاهدة بقبول الضمانات المنصوص عليها في اتفاق يجرى التفاوض عليه، وعقده مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث أن المعاهدة تمنع الدول الغير النووية من امتلاك الأسلحة الذرية بكل أنواعها، و بموجب تلك المعاهدة تنازلت عن حقها في امتلاك الأسلحة والتكنولوجية النووية ومن دون مقابل، وإخضاعها للرقابة من خلال نضام الضمانات الشاملة، بالإضافة إلى غموض وعدم شفافية مبدأ التمديد الغير النهائي للمعاهدة ، ولم تلتزم الدول الكبرى النووية بتعهداتها الواردة في المادتين الرابعة والخامسة بتقديم مساعدات للدول الغير مالكة للأسلحة النووية ، بل بالعكس.

إن المادة الثانية من معاهدة تنص، على قبول أي تعديل في المعاهدة، ولابد من موافقة دول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، ودول الأعضاء في مجلس المحافظين، أي باعتبار رفض دولة نووية وحيدة من الأعضاء يؤول من دون تعديل، فهذه هي الأسباب الرئيسية التي أدت وساعدت في ظهور دول جديدة، تسعى لامتلاك الأسلحة والتكنولوجيا النووية ويمكن أن نذكر منها ما يلي:

أولا: التطور التقني العلمي:

لقد أحدث التطور التكنولوجي، أثرا في المجتمع الدولي، حيث أن التقدم العلمي له ازدواجية في المهام والتطبيق، فيمكن اعتباره إيجابيا وضروريا في المجالات السلمية، وسلبيا في جانب التسلح العسكري، فهناك علاقة بين التطور النووي في المجال العسكري والمجالات السلمية النافعة، لأن هناك تقنيات طبية تعتمد على التخصيب العالي فيمكن استعمالها كسلاح لتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية، بالإضافة إلى عولمة البحث العلمي وانتقال التكنولوجيا، فأصبح العالم ليس له حدود رغم الاحتكار الذي تفرضه الدول الكبرى في هذا المجال[99].

ثانياً: ازدواجية المعاملة والتمييز بين الدول:

ما يدفع إلى امتلاك الأسلحة النووية، هي السياسة التي تفرضها الدول الكبرى باستعمال الأسلحة النووية لمقاصد معينة تتعارض مع القوانين الدولية، وخدمتا لمصالحها الذاتية دون رد الاعتبار للدول الأخرى، التي لا تملك الأسلحة النووية، و لعل سياسة الو.م.أ الدولية و التي تعتمد

[99] - رزقين عبد القادر، المرجع السابق، ص ص، 26-27.

على استعمال القوة سيدفع العديد من الدول إلى لامتلاك الأسلحة النووية، وهذا من باب الردع وحماية الذات والتمكين في سيادتها، فالخطاب الأمريكي العدواني لدول وصفها بمحور الشر، في 2002/01/29 م، يعتبر تهديدا واضح لها ، ولعل سياسة منع انتشار الأسلحة النووية، سياسة فاضحة بغزو العراق من جهة وتطوير أسلحة نووية في الهند و باكستان و إسرائيل من جهة أخرى و يمكن استعمال حجة السعي لامتلاك الأسلحة النووية لغزو أي بلد من البلدان الغير النووية وهذا يعتبر تهديدا للأمن و السلم العالمي.[100]

ثالثا: السوق النووية السوداء:

انتشرت في السوق السوداء العالمية مواد خطيرة وحساسة، مثل البلوتونيوم واليورانيوم ومعدات وأجهزة الطرد المركزي، وقد أثبتت التقارير الدولية ذلك بالإضافة إلى هجرة العلماء إلى شتى بقاع الأرض، ومثال ذلك نشاطات إسرائيل النووية والغير الرسمية، عن طريق سرقة التصميمات والتكنولوجيا من المصانع ومراكز البحث الأمريكية، فقد عقدت صفقات لشراء اليورنيوم المخصب والأجهزة المتطورة في هذا المجال، وكان ذلك بتواطؤ الدول الكبرى بالإضافة إلى المساعدات التي تلقتها من كوريا الشمالية، واتضحت الصورة أكثر في برامج إيران النووية عام2003م في **(ناتانز)**، بترسبات من داخل باكستان، بالإضافة إلى التعاون الدولي في المجال العسكري فكان ذلك منذ عام 1951م، بعد أن أعلن الرئيس "**ازنهاور**" بالسماح للدول بالاستفادة من الاستخدام السلمي للطاقة الذرية عن طريق برنامج (الذرة من أجل السلم) أو (Atom for peace).[101]

الفرع الثالث:

موقف محكمة العدل الدولية من سياسة الردع النووي

أتيح لمحكمة العدل الدولية للنظر في المسألة عام1973، عندما تقدمت كل من أستراليا ونيوزلندا بدعوى ضدّ فرنسا، من الضرر التي تلحقها التجارب النووية الفرنسية في تلك المنطقة بالإضافة إلى مخالفة قواعد القانون الدولي، فرفضت فرنسا المثول أمام المحكمة ، واكتفت المحكة

[100] -PIERRE TANGUY, le nucléaire, édition la cavalier bleu, paris, 2007, p38.

[101]- برونو تيرتري، المرجع السابق، ص ص160 -162 و النظر:

-DEGAGNY, M. Charles, Origine Nucléaire Du Protoplasma (4° Note), Sur La Formation, Consécutive A Celle Des Ferments Solubles, De Matières Plasmiques Coagulables, Au Milieu Des Produits De Désorganisation Du Nucelle, Bulletin de la Société Botanique de France, 1890, vol. 37, no 5, pp. 180-188.

بتصريحات المسئولين الفرنسيين و التي هي تصريحات انفرادية ليس لها إلزاما قانونيا بالإضافة إلى عدم المثول أمامها، فقضت المحكمة أن الدعوة بدون موضوع و عليه لا مجال للفصل فيها؛ وفي 1995م واصلت فرنسا تجاربها في باطن الأرض، فرفعت نيوزلندا للمرة الثانية دعوى جديدة أمام المحكمة، و النتيجة هي تهرب المحكمة بعدم صياغة قرار تمع من خلاله التجارب النووية الفرنسية، بحجة أن التجارب لا تتعلق بالتجارب النووية في الهواء، فسارعت فرنسا بإلغاء تلك التجارب بإرادتها، قبل تفاقم الأوضاع، و هذا ما جعل بالمحكمة تحجم عن الحكم في هذه الدعوى لانقضاء موضوعها.[102]

فحسب المادة 96من الفصل الرابع في محكمة العدل الدولية ميثاق الأمم المتحد«أ.**لأيمن الجمعية العامة أو مجلس الأمن أن يطلب إلى محكمة العدل الدولية إفتاءه في أي مسالة قانونية.**

ب. لسائر فروع الهيئة والوكالات المتخصصة المرتبطة بها ممن يجوز أن تأذن لهاالجمعية العامة بذلك إفتاءها فيها يعرض لها من المسائل القانونية الداخلة في نطاق أعماله»[103]، وأكدت المحكمة أنها تقضي في أي مسألة قانونية، بناءا على طلب رخّص لها ميثاق الأمم المتحدة؛ وفي ظل هذه القواعد تقدمت في ظل هذه القواعد تقدمت منظمة الصحة العالمية حول رأي المحكمة في استخدام الأسلحة النووية في الحرب أو التهديد باستخدامها، وآخذتا في عين الاعتبار دستور منظمة الأمم المتحدة والآثار التي تسببها على البيئة والصحة، في8 جويلية 1996م أصدرت المحكمة فتاواها وتوسلت إلى النتائج التالية:

اتخذ مجلس الأمن، عدة قرارات تتعلق بمنع انتشار الأسلحة النووية، وأكّد الحرص على وجوب تخلّص الدول من هذه الأسلحة، وضرورة عدم انتشارها، لكنّه لم يتطرق إلى منع استعمالها إلى ذلك، لم يناقش المجلس الملف النووي الإسرائيلي، وما تملكه إسرائيل من قنابل وصواريخ نووية، مع العلم أنّه أصدر عدة قرارات تتعلّق بالملف النووي الإيراني، وقد فشلت الدول العربية في

[102] - سيف الدين، الأسلحة النووية في القانون الدولي منشورات الجيش، ع 364، 2015، ص03 و النظر إلى:
-KRIGE, John, Atoms for peace, scientific internationalism, and scientific intelligence. *Osiris*, 2006, vol. 21, no 1, p. 161-170.

[103]- ميثاق الأمم المتحدة، الفصل الرابع و النظر في الموقع :
-http://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-xiv/index.html - تم النظر فيه 2017/07/01 .

التأثير على وكالة الطاقة الذرية في ما يتعلق بوضع ملف إسرائيل النووي قيد البحث، واتخاذ القرارات المناسبة.[104]

أثير موضوع الأسلحة النووية، من باب المادة 51 من الميثاق، والتي تمنح الدول الحق بالدفاع المشروع عن النفس، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة أي اعتداء، وتشترط هذه المادة أن تكون وسائل الدفاع متوازية مع وسائل الهجوم، على أن تبلّغ التدابير المتخذة إلى مجلس الأمن فورًا، فخلال الحرب العالمية الثانية، اعتبر الحلفاء أن المادة 107 من الميثاق تشكّل غطاءً دوليًا لاستكمال العمليات العسكرية التي كانت جارية في أثناء وضعه (الميثاق)، وهكذا تمّ استعمال السلاح النووي ضد اليابان، هذا الغطاء نفسه استخدمه رئيس الولايات المتحدة الأميركية في الحرب على العراق (2003)، ولكن الفقهاء يجمعون على أنّ هذه المادة، أصبحت بحكم الملغاة، بمجرد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتوقيع معاهدات السلام بين المتحاربين.

1. عدم وجود قاعدة قانونية تسمح للدول بالتهديد بالأسلحة النووية، أو استخدامها في حرب.

2. ليس هناك قاعدة في القانون الدولي أو العرفي تنص على حضر استعمال الأسلحة النووية، أو التهديد بها واستعمال القوة بالأسلحة النووية لا يتماش مع ما أكدته المادة 2فقرة ربعه من الميثاق، وليس قبيل الدفاع الشرعي طبقا للمادة ،51 يعد تصرفا غير مشروع فعند استخدام الأسلحة النووية في النزاعات المسلحة،فعلى الدولة الالتزام بمقتضيات القانون الدولي الإنساني وقواعده، وكل المعاهدات التي تتعلق صارحتا بالأسلحة النووية.[105]

استندت المحكمة إلى القانون الدول للقول بعدم مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها إلا أنها أضافت :«بالنظر إلى الحلة الراهنة للقانون الدولي أذا نضر إله في مجموعه ...فإن المحكمة لا تستطيع الوصول إلى استنتاج حاسم فيما يتعلق بمشروعية أو عدم مشروعية استخدام دولة ما الأسلحة النووية في ظرف أقصى من ظروف الدفاع عن النفس حيث يكون بقاؤها ذاته معرضا للخطر»، إن الفتوى تضمنت الاعتراف بالقانون الدولي الإنساني وأعادت التأكيد في

[104]- المرجع نفسه، ص04.

[105]- سامي عوض ،معجم المصطلحات العسكرية ، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان ، ط الاولى سنة 2007، ص54 و النظر إلى:
-LAVOIE, SEBASTIEN. Des mots pour le dire au féminin: Pleine lune, Lettres québécoises: La revue de l'actualité littéraire, 2015, no 160, pp. 60-61.

هيمنة الدول الكبرى، على القرارات المتعلقة بالأسلحة النووية ، فالموضوع يجب إبقاءه في ضمن الأمن الجماعي فالملف النووي، لا تحكمه الاعتبارات القانونية بل السياسة أيضا.

أولا:التهديد بانتهاك قواعد القانون الدولي:

يرتكز القانون الدولي على جملة من المبادئ، ومن الضروري مراعاتها عند قيام أي نزاع مسلح، بين دول وتورد بعض المبادئ صراحة في نصوص الاتفاقيات والبروتوكولات الملحقة بها،[106] في أساليب والوسائل المستعملة في الحروب، وتعد مسألة جوهرية في القانون الدولي الإنساني، وأن للأطراف لها الحرية في استخدام ما شاءت في عمليات القتال، لكن بمراعاة واحترام قواعد القانون الدولي الإنساني، ولأساليب المشروعة أثناء الحرب، ففي الحقيقة هذه المبادئ تشكل قواعد آمرة بمقتضى المادة 53 من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات ، فأشار إليها محمد البجاوي بأنه بجب تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني في النزاعات التي تستند إليها الأطراف، إلى الدفاع الشرعي عن النفس وفي الواقع انتماء قواعد القانون الدولي الإنساني إلى القواعد الآمرة لا يجوز الإخلال إلا أن المحكمة تهربت بها من هذا التوجيه المنطقي في النتائج التي توصلت إليها وهي :

1.إن استخدام الأسلحة النووية لا يبدو قابلا للتوفيق مع متطلبات القانون الدولي الإنساني.

2.ليس هناك القدرة أن تثبت بكل تأكيد، ما إذا كان استخدام الأسلحة النووية يعد مخالفا لمبادئ القانون الدولي الإنساني، في كل الظروف، وان الوسيلة الوحيدة التي تجعل الفقرة 2 منفقتا معما أعلنته المحكمة في الفقرتين41 و42 ،هو ما ذكرته القاضية في تحليلها وهو أنها ترى أن الأسلحة النووية ليست عشوائية بالضرورة بطبيعتها وأن استخدامها في ظروف قصوى معينة لا تتعارض بقواعد التناسب أو قاعدة حضر المعاناة الغير الضرورية للمقاتلين، وهذا الرأي يشبه على نحو

---

[106]– د إبراهيم أحمد خليفة، الرقابة الدولية على تطبيق القانون الدولي الإنساني، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007، صص 8-15، و يمكن النظر في:

– د أمل يزجي، القانون الدولي الإنساني(آفاق وتحديات)، الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط الأولى، 2005ص ص 27،28

– المادة 53 من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات 1966 ودخلت حيز النفاذ في 1980 ، فالهدف هو إعطاء أثر للقانون ، وإدخال مفهوم القاعدة الآمرة في القانون الدولي الوضعي في المادتين 53 و 64، فأصبح ذا صلة بالموضوع خارج نطاق قانون المعاهدات وهو عنصر رئيسي من العناصر المكونة للقانون الدولي الحديث.

كبير المذهب المرفوض الذي يقضي بأن الغاية تبرر الوسيلة، أي يمكن الإغفال بقواعد القانون الدولي الإنساني في الظروف القصوى للخطر، وأعلنت بالصريح العبارة في الفقرة 83 من الرأي أنها غير ملزمة بتحليل ما مدى اعتبار قواعد القانون الدولي الإنساني قواعد آمرة[107].

أقرى معظم القضاة صراحةً أن مبادئ القانون الدولي الإنساني بطبيعتها تعتبر آمرة كما صرح القاضي "ويرامنتري"، في رأيه المعارض أن مبادئ القانون الدولي الإنسان لا يجوز المساس بها، من هنا يمكن أن نستنتج أن الاعتبارات السياسية تطغى على المنظومة، القانونية والإجابة على التساؤل من المحكمة غير صريح، وغامض لأنها أبقت بقاعدة استعمال السلاح النووي في الحالات القصوى للدفاع عن النفس والتي يكون فيها بقاء الدولة مهددا، وبدون تبيان متى يكون ذلك.[108]

[107]-COUSSIRAT-COUSTÈRE, Vincent. Armes nucléaires et droit international, A propos des avis consultatifs du 8 juillet 1996 de la Cour internationale de Justice, Annuaire français de droitinternational, 1996, vol. 42, no 1,pp. 337-356.

[108] - CORTEN, Vide. La thèse de la dé formalisation du droit international et ses limites: l'exemple de la jurisprudence de la Cour internationale de Justice. *L'observateur des Nations Unies*, 2011, pp. 75-98.

خلاصة الفصل الأول:

قد أسلفنا الذكر، إن سياسة الردع النووي، تطورت بعد انتهاء الحرب الباردة، و تبنتها (الو.م.أ) والاتحاد السوفييتي في صراعهما الكبير، و عدم نشوب حرب بينهما، يعود بالفضل إلى سياسة الردع ،التي خففت نسبة احتمال وقوع صراع عسكري مدمر، بين الدول النووية، وان مرور الزمن يزيد من كثافة المحرم، الذي يحيط بالسلاح النووي، غير أن هناك وجهة نظر ممكنة، إذا نستطيع الجزم بعكس ذلك، فمرور الوقت يباعد ما بين البشر وبين ذكرى هيروشيما، ما يعطي للعالم مناعة مكتسبة لما حدث في1945م، و ستتدثر رويدا رويدا، و هذا ما حدث عنه بعض المفكرين، مثل أندرو مارشال(Andrew Marshall)، أحد الوجوه البارزة في وزارة الدفاع الأمريكي، في تطوير أطروحة (التساهل)، ومفادها أن مع مرور الزمن، سننسى الأثر الذي تحدثه الأسلحة النووية، فسنصبح مستعدين للقبول باستعمالها ، ولا يجب أن نغفل لما حققته إستراتيجية الردع النووي حتى اليوم من فضل ، ولكن دون أن ننسى أن التاريخ بين بأن الأخطاء التي تنطوي عليها أزمة معينة، تؤول إلى تسلسل التحالفات، وتفضي إلى انزلاقات لا تحمد عقباه، فهنا المساعي السياسية و الدبلوماسية قد لا تكون ذي مفعول كبير، غير أنه لا يمكن التكهن، بما ستكون عليه هذه النتائج بالذات، إذ أعتبر السلاح النووي الخطر الأكبر ولعل ما أحدثته الوسائل البدائية، والحروب القديمة، من دمار وجرائم شنيعة، يرد اللوم للطبيعة الإنسانية الميالة للعنف وليس إلى القنبلة الذرية وليس المشكل في الوسيلة نفسها بل في الطريقة التي ستستعمل.

الفصل الثاني

الردع النووي بين السلم والحرب

يشكل الأمن الدولي، رهان التوافق بين أعضاء المجتمع الدولي، فيما يخص الامن والسلم الدوليين، ولا نأمل ذلك إلا عبر مدى نجاح سياسة الردع النووي، أمام الصراعات الدولية من حولها، وإن كانت كذلك ستظهر هذه السياسات مشروعة، رغم أنها تم العمل على تقليصها عبر أجزت الأمم المتحدة، ومعاهدات دولية، والمتمثلة في جهاز الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ويمكن تحليل نظرية الردع النووي، فأولا، بالنظر إذا كانت عامل تهديد أو عامل للمحافظة على الأمن القومي للدول، وسياسة الردع هوجمت من كل الجبهات اليمين ومن اليسار بحجج تقليدية مثل **(الأخلاق، المساواة والشرعية)**، ومن جهة أخر أخطار جديدة على سياسة الردع **(تخصيب، إرهاب، هيمنة)**،[1] والتطلع إلى سياسة نزع السلاح، بحيث أن لها خيارات أكثر مصداقية مثل منظومة الدفاع الصاروخي، واتفاقيات السلام، إذ أن التخلص من الأسلحة النووية أو على الأقل التخفيف منها يضل أحد التحديات في القرن الواحد والعشرين، وسيتطلب هذا آليات وجهود دبلوماسية جبارة لتحقيق ذلك على الميدان، بحيث يمكن الكشف عن أي انتهاك أو عدم الامتثال لاتفاقيات ضبط التسلح، وعلى الخصوص تلك الانتهاكات التي يمكن أن تعرض الأمن والسلم الدوليين للخطر، وكان الهدف هو بناء آليات ثقة من اجل تحقيق ومراقبة الأفعال والأفكار المعتمدة حول المشاكل الأمن الدولي التي هي في حالت تناقض وخلاف، إن موقف شعوب الدول لا تقوم بانتقاد الممارسات المتبعة في المجال النووي إلا في مرحلة الضغوط والحروب، لأن الأمن الوطني لتلك الشعوب ما زال مقدسا، التزام الولايات المتحدة بـ"المحاسبة الكاملة لأي دولة أو جماعة إرهابية أو أي جهة فاعلة غير حكومية أخرى تدعم أو تمكّن محاولات إرهابية من الحصول على أو استخدام أسلحة الدمار الشامل" [2]وهو ما نصت علية وثائق (الو.م.أ) في عقيدتها الجديدة ، يبدو أنه يعني أن الولايات المتحدة ستواصل جهودها لوقف انتشار أسلحة

[1]- TERTRAIS Bruno, défense et illustration de la dissuasion nucléaire, ED la fondation pour la recherche stratégique, no05, PARIS, 2011, p : 05

[2]- GÉRÉ, François. À la recherche du chaînon manquant: terrorisme nucléaire et contrebande nucléaire. *L'institut de stratégie comparée*, 1997.pp 48-52 et : JANKOWITSCH-PREVOR, Odette. Convention internationale pour la répression des actes de terrorisme nucléaire. Bulletin de droit nucléaire, 2006, vol. 2005, no 2, pp. 7-28.

الدمار الشامل من خلال جميع الوسائل الممكنة رغم علم جميع الدول أن الصراعات لم تعد كما كانت في الماضي، باجتياح الدول بالقوة العسكرية دون سابق إنذار، ونعلم أن التطور التقني وصل إلى مرحلة خوض حروب دون خسائر عسكرية كبيرة وبالتالي خصصت الحكومات جزءا كبيرا في فالسلاح النووي يعطي الدول إمكانية فرض وجودها على الساحة الدولية ، ليس كما كان في الماضي، بحروب مباشرة فيجب استخدامها في الأغراض السلمية، في حدود الشرعية الدولية .

إن التوازن القوى الذي هو أساس استقرار النظام الدولي لم يعد مرتكزاً على دعامتي القوة اللتين حفظتا هذا التوازن وأبقيتا عليه في ظل نظام القطبية الثنائية، وإنما أصبح مرتكزاً على قوة وإرادة وسلوك قوة عظمى واحدة فقط هي الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما يفسر كل تلك التوترات ونزعات العنف ودموية المواجهات التي تمتلئ بها الساحة الدولية وفي نفس الوقت عدم استعمال الأسلحة النووية في المجال العسكري تخوفا من نتائج غير واضحة المعالم و سنقف عند هذه الفكرة بإظهار الدور الذي لعبته سياسة الردع النووي في الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين (المبحث الأول)، وكيفية استعمال السلاح كسياسة لبسط النفوذ لبسط النفوذ وتخويف الشعوب(المبحث الثاني).

المبحث الأول:

الردع النووي وسيلة للحفاظ على السلم والأمن العالمي

إن تراجع خطر نشوب حرب نووية، لا بد أن يكون بفضل سياسة الردع النووي، التي أقامت حاجزا بين الأسلحة النووية، والمخاوف التي ستنتج عنها، ولم تستعمل في أعمال الحرب، منذ أن ألقيت القنبلتان الذريتان على كل من هيروشيما ونكزاكي، منذ أكثر من ستين عاما، رغم أن المخاوف ما زالت واقعا رغم ضعف احتمال وفق أراء الخبراء في المجال النووي، للّجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكي في عام2005، فالأسلحة النووية ليست وسيلة لخوض الحروب لكن وسائل لردع الحرب ويجب أن تكون الأسلحة النووية وآثارها المدمرة للخصم، أو على الأقل له التفكير مرتين قبل معالجة أي ظرف الطارئ، فإنه يقوم على ثلاثة مبادئ أساسية:

– الدوام: جهاز الردع هو دائما نشطة وبعض.

– المصداقية: المكونان (في المحيطات والمحمولان جوا) مكملان من حيث النطاق والدقة، ولها أنماط اختراق مختلفة.

– الاكتفاء الصارم: جهاز التسليح ضروري للغاية للاحتياجات القوات الدفاعية، والردع النووي هو دفاعي تماما، فعكس الأسلحة التقليدية المستعملة، التي هي وسائل هجومية فان احتمال شهود العالم لضربة نووية في السنوات القادمة، هو ضئيل جدا،[3] ولا يخالف هذا الرأي إلا قليلون، فنلاحظ أن هذا الاحتمال، صحيح فنحن في 2017، وقد أدرك في الماضي المجتمع الدولي بسرعة الآثار السلبية المترتبة عليه سباق التسلح النووي، ووضعت القوى العظمى نظاما لوضع حد لإنتشار أسلحة الدمار الشامل على الصعيد الدولي. وقد تناول الرئيس الأميركي **(جون فيتزجيرالد كينيدي)**، الكلمة مرة أخرى في جويلية 1963، عشية التوقيع على المعاهدة حظر التجارب الجوية: "على الدول النووية الأربع واجب رأس المال لاستخدام الوقت الذي تركناه لمنع نشر الأسلحة الأسلحة النووية."

تم طرح الأسئلة الأولى حول هذا الموضوع، في وقت مبكر من عام 1958، وأثارت موسكو في عام 1963، واشنطن في عام 1971، اتفاقات سالت1 وسالت2 لعامي 1972 و 1979 من بين أهم المعاهدات في مجال عدم الانتشار النووية، فتح باب التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي عام 1968، دخل حيز النفاذ في عام 1970، و لا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1968 هي المعاهدة التي تحافظ عليها حالة استقرار معينة. وقد أبرمت المعاهدة لمدة 25 عاما، وجددت في عام 1995، لفترة غير محددة، اختتمت بين الدول الحائزة للأسلحة النووية حيث تتعهد الدول الأخرى بعدم القيام بأي شيء للحصول عليها؛ بالإضافة إلى التجارب النووية وهي في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واليوم أصبحت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية شبه عالمية، بحيث هناك **ثلاثة دول فقط لم تنضم إليها**، وهي: الهند وإسرائيل وباكستان 2003، أعلنت كوريا الشمالية انسحابها من المعاهدة.[4]

[3]- LISA CHRETIEN, Armes nucléaires, évolutions actuelles, enjeux, AG 1 – Désarmement MODELE FRANCOPHONE GRENOBLOIS DES NATIONS UNIES , Rapport I Vème édition, P03.

[4] - كارلتون ستوبير، الأمن النووي: مركز الدراسات و البحوث ، مطابع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،(ب ن ط)،الرياض ،2007 ،ص ص31-34 و النظر: مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، المجلد 49/1 سبتمبر، أيول 2007 ص 15 ، الموجودة في الموقع:--

- https://www.iaea.org/sites/default/files/07-24166a_iaeabulletin49_1_web.pdf

لم تكن هنالك نزاعات بالأسلحة النووية، رغم تدهور العلاقات الدولية بشكل مستمر، وهذا دليل على مدى نجاعة سياسة الردع في توفير القدر الأدنى من الأمن الدولي، وغياب عمليات حربية بين الدول الكبرى، وتضل التهديدات باستعمال السلاح النووي جزءا أساسيا لهيكلة العلاقات بين الدول، كما يلوح لنا أنها ستتزايد في السنوات المقبلة، و قد أدى الدور المهم الذي تلعبه النزاعات الدولية إلى ظهور مدارس فكرية، تفسر العلاقات الدولية، على ضوء مفهوم القوة، ويدخل التهديد باستعمال القوة في السياسة الخارجية للدول، وهي أوضح بكثير في تسميتها بسياسة القوة في العلاقات الدولية، لأنها ظاهرة طبيعية للبشر وقد استعملت منذ الأزل، و أكد الخبراء أن الردع النووي هو الوسيلة التي تعطي بصيص الأمل، نظرا لانتشار الأسلحة النووية حول العالم، وعلى الأقل في هذا العصر النووي تمهيدا لغد أفضل، في هذا الصدد يرى الاستراتيجي الأمريكي "برنارد برودي" أن الاستراتيجية الفعالة للعصر النووي هو تبني سياسة الردع في كل أطوارها وأنواعها، حيث أن القنبلة النووية، بدلت قواعد اللعبة تماما، وغيرت طبيعة الحرب والسلم، ويمكن لنا أن نتعمق في اعتبار أن الردع النووي وسيلة للحفاظ على الاستقرار، وهذا ما سنراه في(لفرع الأول)، بالإضافة إلى أنها عامل التوازن بين الدول الكبرى (الفرع الثاني).

الفرع الأول:

الردع النووي وسيلة استقرار

لا يمكن لنا أن نبرهن رياضيا، مدى نجاة سياسة الردع النووي، لأن هذه الأخيرة وسيلة واستراتيجية لا غنى عنها في زمن الأسلحة الذرية، وهي أداة فعالة في تنبا لكل حرب محتملة، لأن هذا السلاح تم صنعه، منذ أكثر من سبعين سنة، ولم تكن هنالك حرب نووية، من هنا يمكن أن، نستنتج أن الردع النووي سياسة فعالة وضرورية[5].

أولا: اختفاء النزاعات المسلحة الكبيرة في العالم:

الموضوع الذي هو مؤكد، أن الردع بالأسئلة النووية، وما ورثته الصراعات العالمية استطاعت الحفاظ على الأمن والسلم منذ1945م، ودافع عنها العديد من المؤرخين، خاصة (John Lewis gaddes)، و (Kemethe Waltz) و(Machael Qinlan)، وأضافوا الفارق

[5] -LIÉGEOIS, Michel. Stratégies de maintien de la paix de l'OTAN. , junho de OTAN, 1997, pp. 95-97.

التاريخي الذي ثبت أن عدم وجود الحرب بين الدول الكبرى النووية، في هذه المدة الزمنية الممتدة، عبارة عن حدث تاريخي لهذا العصر، ولقد كانت هناك حوالي 20 حرب، في المدة التي تلت معاهدة السلام (وستفاليا)،(Westphalie) 1648م، ومؤتمر فينا Congrès de) vienne) 1815م، وكانت 6 حروب على الأقل، و يمكن لنا ذكر العديد من الحروب الدموية، التي شهادتها فترات متفرقة من التاريخ، إلاّ أن ظهور السلاح النووي الذي كبح كل محاولة نشوب حرب، خاصة بين الدول الكبرى، وهي المعنية في الحروب المذكورة سلفا، حيث أعطت لها الطابع الدولي في كل مرة، ولا يمكن أن ننكر الحرب الأمريكية على العراق، ولكنها حرب محدودة من الناحية الجغرافية والزمنية، عكس الحروب العالمية، التي تجرّ كل الدول إلى حروب متفرقة عبر رقعة جغرافية واسعة، تنخرط فيها كل التكتلات الإقليمية، ولا ننسى خطورة الأسلحة النووية، وهي الحافز الوحيد الذي يمنع الصراعات العسكرية الكبرى، فكل جهة من جهات العالم، تتوفر على دولة أو دولتين تملك الأسلحة النووية، ففي أوربا توجد فرنسا وبريطانيا، في الشرق الأوسط توجد إسرائيل، في آسيا الصين وكوريا الشمالية والهند وباكستان، من دون ذكر القوتين العسكريتين الأكثر تسلحا، و المتمثلتان في (الو.م.أ) وروسيا الاتحادية، وهي الأكثر حضا وإمكانيتا لامتلاك التكنولوجيا والسلاح النووي، بالإضافة إلى بعض الدول العربية والبرازيل، والأرجنتين والتي لم تعد الآن مهتمةً بهذا النوع من الأسلحة، نظراً للضغوط الدولية الكبيرة لإبطال هذا النوع من المشاريع.[6]

ثانيا: عدم وجود نزاع معلن بين الدول الكبرى النووية:

خارج هذه التحليلات، هنالك دراسة توضح أن امتلاك الأسلحة النووية، لكل دولتين متنازعتين، سينقص احتمال اندلاع حرب بينهما أو ينعدم، وهو عكس الدول التي لا تملك هذا النوع من الأسلحة، فالعلاقة بين الردع والسلم علاقة متوازية غير قابلة للتجزئة، لأن الردع سياسة ضرورية لكبح الصراع، وإقامة علاقات جديدة بين الخصوم،[7] والذين تحكمهم معاملات متوازنة عبر التحالفات مثل، أوربا و(الو.م.أ) أو عن طريق الشراكة والمصلحة ، لأن كل خطأ في الحسابات، سيؤدي إلى حرب عالمية ثالثة، وهذا ما لا تريده كل الدول بدون استثناء، فالواقع

[6] - TERTRAIS Bruno, op .Cit, p : 06

[7] - HASSNER Pierre, on ne badine pas avec la paix, revue française de science politique, VOL 23, NO 6 (décembre 1973), pp : 123-128 et regarder le même écrivain dans le livre, la terreur et l'empire, la violence et la paix, le Seuil, tome2 vol 2, pp 70-78.

يفرض نفسه ويؤكد إيجابيات سياسة الردع في هذا العصر، إذا احتمال وقوع تلك الحروب بعيدة أو على الأقل غير واردة إلى حد الساعة، ولنجاح سياسة الردع يجب مسايرة الأوضاع والاستراتيجيات التي من المفترض أن تكون ناجحة، بالإضافة إلى الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين يجب أن لا تتعدى قدرة امتلاك هذا النوع من الأسلحة نطاق الشفافية الدولية، الذي هو ضمان توازن بين الدول و يخدم سياسة الردع النووي، فلا شك أن الدور الذي تلعبه الدول النووية في العالم لا يقل أهمية من باقي الدول الأخرى إلا انه بالطبع و بلا منازع وسيلة فعالة لحماية أمنها القومي و مصالحها الحيوية في العالم و تمنع أي هجوم نووي محتمل، مثل الأزمة بين كوريا الشمالية (الو.م.أ)، وهذه الأخيرة التي لا يمكن لها أن تخاطر بهجوم مباشر، خوفا من رد نووي من (بيونغ يونغ)، فمحاسن وامتيازات سياسة الردع النووي، تظهر في انه لا توجد دولة لديها أسلحة نووية تم الاعتداء على سيادتها أو تم اجتياحها عسكريا إلى حد الساعة، وهنا تكمن أهمية سياسة الردع النووي لأنها الضمان الوحيد من أي عدوان أو هجوم عسكري ومثال ذلك إسرائيل، التي لم يتمكن العرب بتهديدها بأي حرب بعد امتلاكها الأسلحة النووية بالإضافة إلى الهند و باكستان، التي تمت القضاء على خلافاتها المتمثلة في أزمة كشمير(Crise du Cachemire) في 1996م و هو صراع إقليمي حدودي.[8]

وكل هذه الخلافات، تم تجاوزها بفضل سياسة الردع النووي المتبادل، بالإضافة إلى الدول التي تكون تحت حماية الظلة النووية لدول كبرى و هي في الأساس بعيدة عن أي اعتداء أو هجوم عسكري مباشر هنا أيضا تظهر سياسة الردع ناجحة في معظم الأوقات، مثل كوريا الجنوبية أمام كوريا الشمالية رغم التهديدات واستفزازات جارتها كوريا الجنوبية والتي لم تتعرض لهجوم من أختها الشمالية منذ الاجتياح الأول في أزمة كوريا في الحرب الباردة.

ساعدت التكنولوجيا النووية في التخفيف من أزمة الطاقة العالمية، حيث أن هناك حوالي 60 دولة في العالم، زائد القوى النووية الكبرى تملك برامج نووية مدنية، ذات أهمية كبرى تستخدم في العديد من المجالات، في توليد الطاقة الكهربائية، والبحوث الطبية، واستعمالات متعددة و التي يعول عليها العديد من الباحثين في المستقبل، على أنها طاقة المستقبل التي تعوض أزمة الطاقة

[8] -BRUNO, TERTRAIS, op. Cit, p07

العالمية، والتخفيف من التبعية الكبيرة للبترول، ولا يقتصر الأمر في ذلك بل ساعدت الطاقة النووية في تطوير التكنولوجيا الالكترونية المتقدمة والحسابات الآلية، ومهدت لعصر التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية، وهذا يعطي نوعا من الاستقرار في المجال المعلوماتية والتقني الهندسي أكثر مما سبق، بالإضافة إلى صناعات التقني النووي،[9] من هنا تتخوف الدول في الدخول في حرب نووية لأن كل المرافق النووية، تتصل عبري كل شبكات الطاقة في البلدان المتقدمة و لا يكون من مصلحتها الدخول في حرب، وتكون هذه المرافق الاستراتيجية محل استهداف العدو والنتيجة المحتمة شلل عارم في كل البلد و إعطاء أسبقية كبيرة للمعتد، وهذا ما يدفعها للبحث عن الاستقرار، عبر توفير الأمن والسعي إليه بكل الطرق الممكنة، فلولا دخول (الو.م.أ) في الحرب العالمية الثانية، ولولا عدم تمكنها من الأسلحة النووية في الحرب الباردة، لأصبحت أوربا آنذاك تحت سيطرة مطامع الاتحاد السوفييتي، واندلعت أكثر من حرب، فالسلاح النووي من دون شك أجبر السوفييت لتوخي الحذر والرجوع إلى الوراء[10].

يملك الردع النووي محاسن جمة، وأهمها عدم تكبير أو تأزيم الأوضاع ، بشكل يخرج عن التحكم في المواجهة مباشرة بين الدول الكبرى، حيث أن الأزمات في أوروبا وآسيا و في الشرق الأوسط ، لم تتحول إلى حرب عالمية، وبدون شك هذا بفضل سياسة الردع النووي، ويمكن اعتباره منفعة مشتركة للإنسانية، لأنه سهل التوافق بين الو.م.أ والصين و بين إسرائيل ومصر، كما اعتبر أنه السبب الذي أنهى صراعات الحرب الباردة، وساعد التقرب، الأمريكي الروسي.

الفرع الثاني:

الردع النووي عامل التوازن الدولي

لقد دخل العالم في تطور تدريجي، اتجاه تعدد الأحلاف وتكريس للقطبية، لخدمة المبادئ السياسية والإستراتيجية المتفرقة، ويرى الأخصائيون فيما يخص مشاكل الاقتصاد والطاقة، أنها النقطة التي بقية للنقاش على المستوى الاستراتيجي، بسبب توازن القوى بين الو.م.أ وروسيا والصين، رغم إمكانية القول إن أميركة ما زالت هي القوة الكبرى في العالم، وقد تطورت فكرة الردع

[9] - KATSUMATA, Makoto. Le mouvement pacifiste japonais depuis les années 1990: les débats en cours. Recherches Internationales, 2009, no 86,pp. 125.

[10]- محمد طاهر رانية، المرجع السابق، ص ص22، 23.

بالأسلحة النووية في أواخر الثمانينات إلى فكرة العمل على تقليص عددها لدى الو.م.أ و روسيا، عن طريق اتفاقيات للتحكم في هذا النوع مت الأسلحة بالإضافة إلى الحضر الكلي للتجارب النووية، و التي تم اعتمادها وظهور ما يسمى مناطق خالية من الأسلحة النووية المنتشرة عبر مناطق في العالم(Zones exemptes d'armes nucléaire)، و "TNP" أصبحت معاهدة عالمية صادقة عليها العديد من الدول ، بالإضافة إلى التقليص التدريجي لمخزون الأسلحة النووية بين الدول النووية[11]، ووجود العديد من العراقيل لتطبيق تلك المعاهدة مثل اتفاقية START2 التي تم إمضاءها في جانفي 1993م لم تطبق حتى اليوم (الو.م.أ) و روسيا و الصين، لا تحتاج إلى تنقيص من ترسانتها النووية، خاصة في هذه الحقبة الصعبة و الأوضاع المتقلبة في العالم مثلا روسيا تعتمد على المكاسب النووية لترميم خسائرها كقوة عسكرية وسياسية، والصين باعتبارها قوى إقليمية تسعى جاهدتا لتحقيق الردع الخاص بها (Contre dissuasion)، الردع المضاد، و هذا ضروري لحماية مصالحها في آسيا أمام الو.م.أ.[12]

فروسيا و الصين تجد عذرا أمام رغبة أمريكا في زرع مضادات الصواريخ مع موازات حدود البلدان من هنا يسعى البلدين لابتكار أسلحة قادرة على استعمالها كقوة موازية في إقليم (الو.م.أ)، والمحللين الأمريكيون يرون أن سعي الصين لمجرات القوة الأمريكية العسكرية، لا يخدم مصالح مصالح ولكن هذا ما يمكن اعتباره توازن في القوى يضفي إلى حتمية التوازن النووي بينهما، والديناميكية النووية المتكتلة للصين و روسيا و الو.م.أ لا تلي في الحسبان الاتفاقيات و المعاهدات الدولية بشأن تخفيض الأسلحة النووية أو إنتاجها فبالتي تصدم أمام توازن الرعب، وهذا يخدم سياسة الردع النووي بشكل كبير، ومن دون استعمالها في الحروب؛ و الردع الروسي يلعب أيضا دور ضد الصين و كانت العلاقات متوترة في 1989م و لعل زيارة "غورباتشيف" لبكين هي بداية للعلاقات الودية بين الدولتين وبداية إستراتيجية هامة في نهاية 2004م بالإضافة إلى تجاوز صراعات الحدود المتبقية، فإن امتلاك الأسلحة النووية يعتبر مكسب قوة للدول ويخدم التوازن الاستراتيجي بينها، وهذا هو الواقع في العصر النووي الجديد ففي أوربا مثلا امتلاك فرنسا وإنجلترا

[11] -BRUNO,TERTRAIS, la belle avenir de l'arme nucléaire, critique international,2001,no 13,p 15

[12] - TOURAINE, Marisol. Le facteur nucléaire après la guerre froide. Politique étrangère, 1992, pp. 395-405.

لهذا النوع من الأسلحة يعطي لها استقلالية كبيرة عن الو.م.أ ومهما كنتا عضوين أساسيين في الحلف الأطلسين، و الهند و باكستان استطاعت كسب رهان القوة النووية 1998م[13] بالإضافة إلى إسرائيل رغم عدم ثبوت حوزتها على الأسلحة النووي، بسياسة عدم العلنية و الشك الدائم غير أنها من أبرز الدول المصدر للأجهزة العسكرية لأوروبا و الو.م.أ و استطاعت وفي مدة معتبرة أن تكون رائدا في المجال المعلوماتية والتقني وهي مرشحة لأن تكون قوة إقليمية في المستقبل القريب، وكوريا الشمالية التي استطاعت بعد الأزمات أن تتمكن من هذا السلاح رغم التهديدات الأمريكية وعزلهم عن بقية العالم هي و إيران ، ولا ننسى اليابان التي دخلت درب الكبار بدون سلاح نووي، فالتقدم التكنولوجي الكبير الذي حققته البشرية، في العلوم والتقنيات الإعلامية مهدت إلى نوع جديد من الأسلحة في المستقبل والتي ستكون بنفس التأثير و الفعالية أمام السلاح النووي.[14]

ويمكن هيكلة العالم النووي إلى 3 مجموعات وهي:

1. المجموعة الأولى: القطب النووية الغربي والذي يتمثل في الو.م.أ وبريطانيا وفرنسا مع التوثيق والعمل مع الهند وإسرائيل والتي تشكل القوة الأولى في العالم، بفضل زعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

2. المجموعة الثانية: والمتمثلة في الصين وكوريا الشمالية، وباكستان وهي دول أسيوية تعمل على تبني سياسة إستراتيجية مشتركة رغم وجود العديد من العراقيل، بسبب الوجود الأمريكي في المنطقة وعلاقة صينية باكستانية محتملة إذا أبدت الهند انزعاجها من النفوذ الصيني في جنوب آسيا.

3. روسيا الاتحادية، وهي قوة نووية تتوقع بين المجموعتين، فتميل من جهة إلى التكتل الغربي الرأسمالي ومن جهة أخرى إلى الكتلة الأسيوية الاشتراكية، وهي متذبذبة بين الشرق والغرب إلا أنها استطاعت أن تطور علاقة وطيدة مع الصين بموازاة تهديدات حلف الناتو بزعامة أمريكا، وفي

[13] - DELPHINE Thérèse, arme de la destruction massive, a quoi sert le renseignement, critique international, no 20, pp18-21

[14] - BRUNO TERTRAIS, La dissuasion nucléaire en 2030, essai de prospective, Fondation pour la Recherche Stratégique, paris, p25.

نفس الوقت العمل والشراكة بصفة متواصلة مع الدول الغربية، وهذا للحفاظ على مصالحها الإستراتيجية الحيوية.[15]

إن توازن القوى (Balance of power)، هي نظرية تقوم على أن وجود الدول والتحالفات تكاد تتعادل فيما بينها في القدرات العسكرية أو امتلاكها للأسلحة النووية أمر من شانه أن يحول دون نشوب حرب بين تلك الدول، وسعيها في الحفاظ على هذا التوازن أمر حتمي واستراتيجي ويكون محترما للمعاهدات الدولية، والاتفاقيات التي تسعي إلى مراقبة وتخفيض في عدد الأسلحة في الدول الكبرى النووية والتوازن فيما بينها من أجل توفير جو من الأمن والثقة بين الأطراف،[16] ويعتبر سعي إحدى الدول لزيادة قدراتها العسكرية النووية بالصورة التي تخل بتوازن الرعب، أمر يدعوا إلى الاضطراب، ويبعد الثقة بين الأطراف مما يدفع الدول الأخرى لزيادة هي أيضا في ترسانتها النووية سعيا منها إلى تطوير قدراتها لتحقيق التوازن، الذي تم الاعتداء عليه، فاذا، يجب على الدول الأطراف في النادي النووي العالمي، أن تحافظ على قدراتها العسكرية ضمن حدود مقبولة، والتي تم الاتفاق عليها في المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وفي أغلب الأحيان تبرم بعد انتهاء الحروب، ويتم في العادة عبر البحث عن اتفاق في توازن، بين الدول المتنازعة، عن طريق ترتيبات ووسائل، التي تسمح في إرجاع السلم و الأمن الدوليين بتطبيق تلك الاتفاقيات، التي من شأنها أن تحافظ عليه وتحول دون الاختلال به.

المطلب الثاني:

التغيير الاستراتيجي لا يغير من سياسة الردع

ستجد سياسة الردع بعض العراقيل في الصراعات الإقليمية، وعلى غرار ذلك فإننا يمكن القول أن أي منطقة تسودها نزاعات الكثيرة فلا تدوم إلى الأبد بل تتحول إلى سلام أكيد و لا يمكن لنا أن نتوقع صراع كبير في الفترات القادمة فميزان القوى هو الذي سينظم التنافس الدولي، كما جرى خلال الحرب الباردة، التي دامت بين 1945م إلى1989م ، فكل ما ظهره أزمة جديدة، كلما تغيرت خريطة الجيوسياسية للعالم، و لا يستوجب بالمقابل، تغير منظور الدول حول سياسة الردع

[15] - BRUNO Tertrais,op. cit,27

[16] - COX, Robert W. Gramsci, hegemony and international relations: an essay in method. Millennium, 1983, vol. 12, no 2, pp. 162-175.

الخاصة بها، رغم بروز أفكار حول مدى نجاعة هذه السياسة التي تتميز بالخطورة و المراوغات العسكرية التي تتباهى بها الأمم، و كما قال "**مايكل هاورد**" في مقال كتبه (Michael Howard) « إن الأمر اليقين، هو أننا منعنا الاتحاد السوفييتي بفعالية من استخدام القوة العسكرية...» كما أضاف قائلا: « لقد أصبحنا خبراء في الردع ».[17]

إن التغير في الاستراتيجيات ما هي إلاّ سياسات تتماش مع الردع النووي، والعمل بها من أجل تحقيق الفائدة المرجوة منه، والوصول إلى المبتغى، والملاحظ الجدير بالذكر أن من ينتقد سياسة الردع النووي، تأتي مباشرتا من باحثين يؤيدون أجندة وأفكار، خدمتا لمواقف دفاعية مختلفة كفريد إكل (Fred Ikle)، وكيث باين (Keith Payne)، في دراسة بما يسمى (قدرات خوض الحرب)، يهدف إلى حرمان الأعداء من الدفاع، أما نيد لبو (Ned Lebow)، في معالجة الصراعات بغرض تجنب استخدام الردع أو اللجوء للحرب. بالرجوع إلى بعض الكتاب الذين أقروا بأنه لا يوجد من ربح في الحرب الباردة وهذا عبر دراسات متميزة بعنوان (جميعا خسرنا الحرب الباردة)، ودراسة ثانية بعنوان (العودة الثانية إلى العصر النووي).[18]

تعتبر سياسة الردع جذابة مقارنتا ببدائلها، كالحرب أو الاستسلام السياسي، فهي تتطلب منك أن تكون أقل استعدادا لخوض الحرب، ويمكن العمل بسياسة الردع النووي وأنت مقتنع بأن هذا الخيار لن يورطك أو يلزمك لخطورة معينة، و لن تضطر للقتال في المستقبل، فالاستراتيجيات تتغير من بلد لآخر وذلك متوازيا مع الظروف الاقتصادية و السياسية لكل حقبة، أما الردع يظل ثابتا لا يتغير؛ فالأفكار الأساسية للردع هي أفكار عامة و لا تتشابه مع الأفكار الأولى التي ترى بأن الدولة قد تعادل عن اتخاذ أي إجراء معين خوفا من الأخطار المتعددة التي ستفرض عليها من كبد الخسائر أو الرضوخ أمام العدو الذي فاز في الحرب أو بذل طاقات بشرية ومادية غير ضرورية، فلردع هو أفضل ما يمكن الحصول عليه، إذا ما قرنته بالقتال والمواجهة الفعلية أو

[17] -MACHEIL Howard, lessons of the gold war, survival vol :36,no 04 (winter 1994-1995),p 161 .
CHAUDET, Didier, PARMENTIER, Florent, et PÉLOPIDAS, Benoît, L'empire au miroir: stratégies de puissance aux Etats-Unis et en Russie, Librairie Droz, 2007, p56

[18]- جراي كولن، سياسة الردع والصراعات الإقليمية، المطامع و المغالطات والخيارات الثابتة، مركز الإمارات و البحوث الإستراتيجية، ع26 ،ص ص19،20.

الاستسلام، إذا نستنتج أنها السياسة عملية جديرة بأن يعتمد عليها الجميع من أجل السلم الدولي، بحل المشكلات وبأقل التكاليف، وهذا ما تصبو إليه كل الدول.[19]

الفرع الأول:

الردع النووي سياسة غير ممنوعة

رغم تنقيص وإضعاف سياسة الردع النووي، بعد الحرب الباردة، فإن مشروع الردع النووي تم امتصاصها في السنوات الماضية، أو بصفة أدق لم تعتبر غير مشروعة، وهذا واضح بسبب التطورات السياسية والإستراتيجية، وفي نظر القوانين العرفية أن امتلاك الأسلحة النووية وتم تثبيتها بإعطاء مدة لا متناهية لمعاهدة منع انتشار النووي 1995م بقرار من مجلس الأمن 984م، حول الضمانات الأمنية واتفاقيات أخرى تحدد مناطق خالية، من الأسلحة النووية، فأبرمت الدول اتفاقيات حظر انتشار الأسلحة النووية، و منعت الدول ذات التسلح النووي من تمكين والعمل على حصول دول أخرى على هذا النوع من الأسلحة، وأن تبقيه حكرا لها، وقد ثبت أن الأسلحة النووية التي تملكها الدول الكبرى هو ارث ثقيل من الحرب الباردة وهو اليوم وسيلة لتكريس السلم والأمن الدوليين، و حفاظا على التوازن الاستراتيجي لها بالإضافة، إلى مساعدة الدول الغير النووية لضمان أمنها، و تعزيز العلاقات التاريخية بينها بالإستراتيجية المظلة النووية، رغم ظهور دول أخرى تمكنت بهذا السلاح و أخرى تقوم بعمليات تخصيب اليورنيوم بشكل واسع مثل إيران، ولقد اعتمدت الدول على الأعراف سياسية لسياسة الردع النووي و إتباع سياسة عدم استعمالها في أي مواجهة ، حيث أن كل أزمة إقليمية صغيرة تؤدي إلى تدخل الدول الأخرى ، كما رأينا في 1999م و 2002م[20] في جنوب آسيا فلو استعمل السلاح النووي في العمليات العسكرية فان نشوب حرب عالمية ليست بعيدة و لكن أقل وقوعا مما كانت عليه فيما سبق بين (الو.م.أ) والسوفييتية، أما الآن فان التطور التقني والعمليات الاستخباراتية الدقيقة التي تؤدي عملها بشكل جيد في كل ميادين، و النتيجة البعد الكامل من استعمال السلاح النووي،[21] و البلدان الغربية التي تعتبر هي الأولى في

[19]-المرجع نفسه، ص22،23 و النظر في:

-JANICE GROSSTEIN, deterrence and compel lance in the golf 1991,AFAILD or impossible tasks, international security vol17,no02,1992,pp : 147-173.

[20]- برونو تيرتري،ص ص 28-29

[21]- SOUTOU, G.-H. La politique nucléaire de Pierre Mendès France, Relations internationales, 1989, no 59, pp. 317-330.

هذا المجال، و استطاعت أن تبعد و تترك أي رغبة بالمساس بالسلاح النووي ويترك للحالة القصوى للدفاع عن النفس،(Circonstance extrêmes de légitime défense) فمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ولها هدف آخر لتحقيقه و هو الاستعمال السلمي للطاقة النووية، إذ تأكد ديباجة المعاهدة على ضرورة اشتراك جميع الدول الأطراف لاستخدام التكنولوجية النووية في الأغراض السلمية و هو حق معترف به لجميع الدول، كما نصت المادة الخامسة، على ضرورة توفير أو إتاحة المنافع المحتملة لأي استخدامات سلمية للطاقة النووية للدول التي لا تملك هذه الأسلحة و أن يكون التعاون عادل وأكدت الفقرتين الثانية و الثالثة من المادة الثالثة منها على حق جميع دول الأعضاء في استخدام الطاقة النووية، لأغراض السلمية و هذا في حدود نظام الضمانات[22]، كما يجدر الإشارة إلى أن هناك دولا أخلت بالمعاهدات و قامت بنشاط نووي متقدم و المتمثلة في (الأرجنتين و البرازيل و كوريا الشمالية)، فتوقفت الأرجنتين والبرازيل عن هذه الأنشطة أما كوريا الشمالية فلم تتمكن إيقاف نشاطها ظل المعاهدة وهذا ما أدى إلى ظهور نوع ثالث من الدول هي دول على شفى السلاح النووي، وقد تمكنت كوريا الشمالية من السلاح النووي وتبين أن المعاهدة لم تتمكن من منع انتشاره بل بالعكس، ولم يمنع التعاون بين الدول التي تملك الأسلحة النووية، ولم تقم المعاهدة توازن بين الالتزامات والمسؤوليات بين الدول التي تملك الأسلحة النووية في وضع ممتاز وسعي الدول لإقامة مسألة ردع خاص بها لحماية مصالحها وأمنها القومي وسياسة الردع النووي تدخل ضمن العلاقات الدولية.[23]

الفرع الثاني:

سياسة الردع النووي سياسة لا بد منه

إذا سلمنا أن الردع النووي، أن الردع النووي سياسة ضرورة فيما مضى لخطر حرب نووية إذا ستكون وبلا شك، سياسة ضرورية في الأوضاع الاستراتيجية الحالية، رغم نقص الخطورة كما كانت في الماضي، و هذا لا ينقص من نجاعة و ضرورة سياسة الردع النووي في حل بعض المشاكل الراهنة وعبارة إصابة المصالح الحيوية لبلاد ما (Attente aux intérêts vitaux)، تم استعملها من طرف فرنسا وبريطانيا، وهي أوسع من عبارة ضمان بقاء البلاد الذي اتبعته الدول

[22]- خيري بنونة محمد، القانون الدولي و استخدام الطاقة النووية، ط الثانية، مؤسسة دار الشعب ، القاهرة، ص ص 133 – 136.
[23]- حسنين المحمدي بوادي، الإرهاب النووي (لغة الدمار)، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص128- 130.

سابقا، (survie du pays)، و بلا سلاح نووي فالبلدان الغربية ستجد صعوبة كبيرة، ضد القوى الإقليمية لها، ووسائل الدمار الشامل وسنعطي مثال غير الوارد في الحقيقة مثل لو أن ليبيا تمكنت من السلاح النووي بعد 2003م فهل الدول الغربية ستجازف ، عسكريا في التدخل في عمليات القتل في "**بنغازي**"، في غياب ضمانات من الابتزاز التهديد النووي من ليبيا؟ فستكون سياسة الردع أكثر تعقيدا أمامها، ولكن لا يمكن التفكير بهذا المنطق أمام ظهور إيران وباكستان وكوريا الشمالية، بأنها فهمة، تماما سياسة الردع وخطر الذين جر عبر استعمال تلك أسلحتها النووية، والثقافة النووية لبعض الأنظمة نفسها معينة مباشرتا بسياسة الردع النووي للبلدان الغربية مثل الصين و كوريا الشمالية وإيران فهو ليس اختيار أخلاق بل و لكنه اختيار عقلاني، لأن العلاقات الدولية متذبذبة، فصديق البارحة يمكن إن يتحول عدو الغد مثل ليبيا و العراق، التي تعاملت مع الدول الغربية ثم تحولت بعد ذلك بالتهديد بالأسلحة الكيماوية و البيولوجية مثل حرب الخليج 1991م تشير إلى أن الأسلحة النووية تلعب دور رادع بامتياز،[24] والكثير من البلدان اعتبرت أن كل هجوم بالأسلحة الدمار الشامل منها الكيماوية و البيولوجية، تدخل ضمن أسلحة الردع و "**مايكل أهلون**" (Michael O 'halon)، قال أن ضربة نووية لردع ضربة نووية أو بيولوجية تكتيكيا ستشن بوضعية التي ستكون أكثر إنسانية، من هذا الهجوم البيولوجي،[25] وأمام الإرهاب فان سياسة الردع يمكن أن تلعب دور و لكن بشكل محدود لأن هناك بعض الدول تستخدم الردع عن طريق تشكيل منضمات إرهابية ضد المدنيين وليس عن طريق هجوم عسكري مباشر، و هذا الدور أقرت بوجوده الو.م.أ و فرنسا و بريطانيا، و في النهاية فان سياسة الردع النووي هو حجر الزاوية للحد من الصراعات العسكرية المباشرة بين الدول الكبرى النووية، وتدخل روسيا في أوكرانيا لن تتم لو كانت تحت حماية المضلة النووية لحلف الناتو وفي بعض الأحيان فان شعوب الدول الغربية تكون ضد سياسة الردع التي تنتهجها بلدانهم بالإضافة إلى المعارضات من قبل أحزاب الخضر أي حماة الطبيعة وهي في تزايد مستمر و التي تولد أزمات كبيرة و تقع تلك البلدان في معضلة (Auto dissuasion)، أي الردع التلقائي بالإضافة على توسيع الردع لتوفير الحماية

[24] - BRUNO Tertrais,op-cit, p27.

[25] - MACHAEL E,O Halon, skeptics case for nuclear disarmament WASHINGTON, the broking institution press, 2010, pp: 60-62

لدول آسيا مثل اليابان وكوريا الجنوبية، وفي الشرق الأوسط المتمثلة في معظم دول الخليج، خاصة السعودية والتي إلى حماية أكثر مما كانت في الحرب الباردة، هنا يمكن أن نستنتج أن سياسة الردع النووي لا بد أن تكون مع تزايد الطلب عليها، والسعي الدول إلى إقامة ردع خاص بها نظرا لمجاعة وضرورة الردع.[26]

المبحث الثاني:

سياسة الردع النووي سياسة بسط النفوذ والقوة

نظرية توازن الرعب فكرة صحيحة، والعمل عليها هو وسيلة الوحيدة للحفاظ على الذات، والتي قطعت فيها بعض الدول أشواطا طويلتا للحفاظ على الذات وقراراها الوطني، فتعمل بعض الدول النامية على امتلاك القدرة النووية، وهذا يفتح مجال مواجهة مباشرة مع الدول المسيطرة، على مجلس الأمن، لسبب بسيط وهو امتلاك الدول النامية لسيادتها أرضيها وثروتها، وهذا يحدث من مواجهة مستمرة بين كوريا الشمالية وأمريكا والدول الغربية، ومن ناحية وإيران من ناحية أخرى وظهور عمليات إمبريالية كبرى جديدة بقيادة (الو.م.أ)، والغرب في اجتياح العديد من الدول، وبسط هيمنتها بالقوة العسكرية، خاصة بعد 11 من سبتمبر 2001م، فان معاهدة حظر الأسلحة النووية (TNP) قائمة على منع انتشار هذا السلاح والنتيجة انسحاب الدول من المعاهدة بشكل كبير، إذ اعتبرت أن بموضوع المعاهدة هو تهديد لمصالحها القومية، أي مواضيع المندرجة في المعاهدة أضرت بمصالحها القومية العليا وهذا ما يتعلق بخضوع الدول إلى نضام الضمانات؛ إذا أعلنت إسرائيل امتلاكها للسلاح النووي ويعتبر من الناحية القانونية إمكانية الانسحاب من المعاهدة، ويمكن أن نتطرق على سياسة استعمال القوة في العلاقات الدولية (الفرع الأول)، سنتحدث عن معضلة تخصيب اليورنيوم (الفرع الثاني).

[26] - BRUNO Tertrais, op-cit, p28

الفرع الأول:

سياسة القوة في العلاقات الدولية

لقد تحولت الدول الكبرى إلى جمهورية امبريالية، كما قال العديد من الكتاب ومن بينهم **ريمند آرون** " Raymond Aron"، فيما يخص التكتلات والأحلاف فالو.م.أ كالقوة مهيمنة ضامنة للأمن العالمي، ولقد تمكنت من الفوز في الحرب الباردة عن طريق مؤسسات و تنظيمات عالمية، من أجل الأمن والاقتصاد للإمبريالية من زاوية السياسة، أي انطلاقاً من المعنى الحرفي لكلمة إمبريالية، التي تعني الاستعمار، وكانت قد جرت ترجمة كتاب لينين «الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية» بـ«الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية»، بينما كان لينين يتحدث عن شيء آخر غير الاستعمار، الذي هو احتلال دولة لدولة أخرى، يتعلق بتكوين اقتصادي سياسي عالمي تسيطر عليه الرأسمالية، وهذا المنهج فأعطه (الو.م.أ) أعطت لها شرعية، وأعطت لها قوة تعديدية للدول الأخرى خاصة دول النامية، ودعمت (الو.م.أ)، بكونها قوة عظمى للدفاع عن مصالحها بسياسات تعتبر بالأحرى غير مشروعة، وهذا يوضح جليا الهيمنة الامبريالية فيما مضى والحاضر، على المؤسسات الدولية، وهذا نتيجة التوجيهات السياسية للعقيدة العسكرية الأمريكية،[27] والتي هي في الغالب ترتكز على القوة والسيطرة، بالإضافة إلى تمكن الدول الكبرى الغربية بزرع إسرائيل في الشرق الأوسط، لتكريس أجندتها لملء منطقة الفراغ، وكبح أي قوة صاعدة في الوطن العربي،[28] مثل مصر والعراق ودول عربية وغير عربية أخرى، وتبنيت تلك السياسة للمواقف المنحازة لإسرائيل في كل غزواتها وطموحاتها فكانت السياسات العربية الرسمية المحتوات اقتصاديا و سياسيا، غير قادرة أخذ مواقف ولو بالحد الأدنى لصالح الجماهير بلدانها، وقضاياها الوطنية، فأصبحت إسرائيل جوهرة الفعل الأمريكي الأوربي المطلوب، وتسعى للحفاظ على هذا الكيان لأنه يساعدها على تمرير سياساتها الامبريالية، الغير المشروطة في المنطقة، ومساعدتها على التمكن من السلاح النووي عبر السوق النووية السوداء، و منح ردع لإسرائيل لحماية نفسها بنفسها، دون تدخل غربي في كل مرة، و بلا شك إن السياسة الأمريكية المعقدة، والمتعاكسة في الآراء والأفعال

[27]- كيلة سلامة، الإمبراطورية سياسة أم اقتصاد سياسي؟، جريدة الأخبار، 1752، لبنان، 9 جويلية 2012، ص05.و النظر في :
- JOACHIN BITTERLICH Et les hotres, annuaire français de relations internationales, centre THYCYDIDE, université panthéon, Assas, paris, vol : IX, 2008, p : 24.

[28]- السامرائي ولاء، الحفاظ على الهيمنة الغربية يمر عبر الشرق الأوسط الكبير، جريدة القدس، ع 6682، 3 ديسمبر 2010،ص18.

وقعت في خطأ حينما أشعلت حرب الخليج الأولى، فأوكلت النظام العراقي لتقييد الثورة الإيرانية و أطماعها في المنطقة، خاطئة حينما قامت العراق بحرب ضد إيران، لإضعاف الثورة الإيرانية فأعطه للثورة الإيرانية شرعية، وقبول من الشعب الإيراني وثباتا اكبر، وكانت إستراتيجية (الو.م.أ)، بأنه حان الأوان أيضا لإضعاف النظام العراقي، لتتفرد إسرائيل كقوى إقليمية، ولم يكن في حساباتها أو بالأحرى أبعدت وجود مصالح لدول كبرى أخرى، مثل الصين وروسيا وضنت أنها أضعف من أن تلعب دورا إقليميا ودوليا، فانتفضت إيران، بعد سقوط العراق بالمفاعلات السوفييتية لكي خلل إقليمي، ودولي ومحاولة وضع يدها في اللعبة العراقية أولا، وثانيا كوجود إقليمي يملئ منطقة الفراغ على أبواب مناطق مصادر النفط ولم تتوقع الشعوب العربية ولم تتوقع الشعوب العربية هذه الضربة بل تسابقوا إلى الانضمام لاتفاقية TNP، في حين أن إسرائيل لم توقع على الاتفاقية وبالنظر لهذه الأحداث الماضية نستنتج أنها تم إعادتها بعد الحادي عشر من سبتمبر.[29]

أولا: السياسة بعد الحادي عشر من سبتمبر:

بعد يوم من أحداث 11 سبتمبر 2001م، في نيويورك وواشنطن، تم التضامن من المجتمع الدولي مع الو.م.أ وبعبارة دراماتيكية بعنوان الجريدة المشهورة " Le monde" الفرنسية كلنا أمريكيين بعبارة (Nous sommes tous américains)، و هذه العبارة لم تضفي حتى أعلنت إدارة بوش إعلان الحرب على الإرهاب، ضدّ أفغانستان و القاعدة و العراق، واعتبرت هذا الفعل كل من فرنسا وألمانيا وروسيا بالحرب المختارة(la guerre choisie)، و بعد 5 سنوات من الأحداث، فان حكم الشعوب الأوربية على تلك الحروب بان الو.م.أ هو خطر كبير على أمن و سلم العالمي، و هذا يوضح للجميع أحادية القرار للسياسة الخارجية الأمريكية ، و المسماة ب القوة الخارجة عن القانون،(Super puissance voyou) ،[30] فات العراق هي نقطة انطلاقة لحملة أمريكية في خطاب بوش الابن واكتسبت حزما كبيرا بعد احتلال أفغانستان، و كانت الوسيلة

[29]-الراشد عبد الرحمان، ثورة الخميني وقراءة الاستخبارات، جريدة الشرق الأوسط، ع 13953، فبراير 2017، ص01 ، مقال موجود في الموقع الالكتروني: تم النظر فيه في 2017/07/11:
. https://aawsat.com/home/article/850301

- ET regarder :- JOANE BRITTERLICH Et les hôtres , op.cit., p23

[30] - FASSIN, Éric. L'empire du genre. *L'Homme*, 2008, no 3, pp. 375-392

-. قرار مجلس الامن الدولي رقم 687 لسنة 1991 في الموقع:
-http://www.aljazeera.net/specialcoverage/coverage2003/2009/10/1/1991.

لإعمال الحرب، هي تهم و مزاعم عن عدم توقف العراق، عن السعي إلى تطوير أسلحة نووية كيماوية و بيولوجية، وإلى دعم النظام العراقي لتنظيم القاعدة، رغم الصعوبة لإثبات هذه المزاعم و في تحد لقرار مجلس الأمن، رقم 687 الذي صدر بعد حرب الخليج، عام 1991م، وهو عمل ينتهك منه بقواعد TNP، وهو تهديدا للأمن الإقليمي و العالمي و زعمت الو.م.أ أيضا أنها لا يمكن في حال العراق، الاعتماد على وسائل الردع التقليدي، في مواجهة الخصوم النووية المحتملة، و يجب تدمير القدرات النووية العراقية، و منع إعادة إحيائها، و يرى أخصائيون أنها تكملة لمهمة الغير المنجزة في 1992م، فقد اعتبرت وسيلة لفتح الباب أمام الصادرات العراقية، من البترول، واعتبره البعض رسالة سياسة، لجميع المعتدين، و زيادة انسجام الدول العربية والإسلامية، والعالم مع القيم الغربية، أي الإكراه والخضوع، ولم تدعم البلدان إصرار الو.م.أ الاعتداءات بالقوة،[31] إلا المملكة البريطانية المتحدة، في حين عارضة الصين وروسيا ودول الأوربية، غير إن هذه الخلافات تم تعبئتها بجهود دبلوماسية موازية، فسعت دول أوربية باستخدام نفوذها بدفع الإدارة إلى العودة إلى طاولة العمل، متعددة الأطراف و منع النماذج التقليدية، للحدّ من التسلح أسفرت هذه الجهود بإعداد مشروع قرار جديد لمجلس الأمن الدولي، وعودة المفتشين الدوليين إلى العراق، وقد دعي قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1441، الذي توصلوا إليه في نهاية الاجتماع، وكان صدوره نجاحا لجهة المحافظين على التماسك الدولي، وتأجيل الانقسامات الأمريكية الأوربية بشأن المسألة العراقية، أما من وجهات النظر ظلت عالقة في مجلس، منها روسيا وفرنسا رأوا أن في هذه الحال، يتعين على مجلس، الأمن إصدار قرار ثاني يجبر التدخل العسكري في العراق لأنه وفق الفقرتين 4 و11 منه فان العراق، فان العراق كذب بفشله في التعاون مع المفتشين وعدم الوفاء بالتزاماته، فوضحت (الو.م.أ)، أن هذا غير ضروري في حال حصول حرق مادي إضافي، وأن الصراعات التي تحدث في إنحاء العالم، لا تربط أساسا بالإطار العام لتوازن القوة،[32] فألقى البرادعي تقريره أمام مجلس الأمن الدولي، عن النتائج عمليات التفتيش على أسلحة الدمار الشامل في العراق في 27 من يناير الكانون الثاني 2003 م، و هي في خاتمة

[31]- BOZO, Frédéric. Une doctrine nucléaire européenne: pour quoi faire et comment?, Politique stranger, 1992, pp. 407-421.

[32]- معهد ستوكهولم لأبحاث والسلام، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان ، جانفي2004 ، ص ص141-146.

التقرير: «... و ختاما إننا لم نجد حتى الآن أي دليل على أن العراق أحي برنامجه النووية، منذ ذلك البرنامج في السبعينات، و مع ذلك يسير العمل بالاطراد...العراق ليس لديه برامج للأسلحة النووية...». كما قال(Pearl Harbor)، في كتابه الأخير الذي يوصف السياسة الأمريكية، The paradox of American power)، المسئولين الأمريكيين، لم يستطيعوا التفكير على الأمن الداخلي حتى جاءت هجومات (الو.م.أ)، فتبنت فكرة الدفاع الوقائي لحماية مصالحها، في كل المعاملات بين الدولية عن طريق لتوجيه ضربات استباقية، بالذريعة القضاء على الخطر قبل حدوثه.[33]

ثانيا: الممارسة الدولية للدفاع الوقائي:

رغم القفزة القانونية التي عرفها العالم، ووجود العديد من الهياءات والمنضمات الدولية العالمية، منها والإقليمية التي تحظر استعمال القوة في العلاقات بين الدول، وتعمل على ترقية الأمن الجماعي للدول، إلا أن القانون العرفي ما زال طاغيا موجودا، ويتجسد في التدخل في الشؤون الداخلية، تحت مضلة وحجج الدفاع الشرعي أو الحرب الوقائية؛ و الممارسة و التعاملات الدولية بين البلدان في الحروب و الغزو ودائما يكون تبريره عن طريق فكرة الدفاع الوقائي، وهي حسب المعاملات الدولية المتكررة لهذا النوع من السلوك يولد حسب ما يدعونه عرفا دوليا، وأنصار النظرية يعتبرون أن صمت الدول و استجابتها لهذا النوع من المعاملات، يعطي لها مصداقية دولية، بالإضافة إلى اعترافهم بنجاح هذه الإستراتيجية التعسفية.[34]

أما اتجه المعاكس لهذا التيار يرى، أن التهديدات من جانب واحد، للسلم والأمن الدوليين، تعود إلى اختصاص مجلس الأمن، وغير ذلك سيتعارض مع أهداف، ومقاصد، الأمم المتحدة، فدعم فرضية الدفاع الوقائي هي رؤية رجعية للقانون التقليدي، ودعم لسيادة الدول الكبرى على حساب الدول العالم الثالث، ولا يمكن اعتبار المدة(51) من الميثاق تجد سندها في استعمال للقوة، بل هي تقر فقط بوجوده إلا أنها تحد له ضوابط وشروط لممارسته، و هذا من شأنه التقليل في حالات استخدام القوة بما يخالف أحكام ميثاق الأمم المتحدة، أما المعاهدات المتعلقة بالأحلاف

[33]- نص تقريري لمحمد البرادعي لمجلس الأمن الدوليتين ، عن نتائج التفتيش على أسلحة الدمار الشامل في العراق.
- http://www.aljazeera.net/specialcoverage/coverage2003/2009/10/1

[34]- الجاسم طارق، الدفاع الشرعي الوقائي ومدى شرعيته في العلاقات الدولية ، مجلة جامعة البعث، المجلد 36،ع 06، 2014، ص ص174-177.

العسكرية، مثل –**الناتو** أو **وارسو**– والتي ارتكزت على المادة(51) من أجل إباحة استخدام القوة ضد هجوم مسلح، وليس ضد خطر محتمل، وخلال الحرب الباردة لم يستعمل هذا المبدأ، رغم وجود عامل التهديد والخطر، إن ما ورد في المادة هو استثناء للرأي العام وعليه فلا يجوز التوسع في هذا الاستثناء، و يذهب "**الأستاذ إبراهيم**" العناني إلى رفض فكرة الدفاع الوقائي قائلا: «إباحة الدفاع الوقائي تثير مخاطر كثيرة لأن من شانه أن يسمح بارتكاب أعمال انتقامية و عدوانية، تحت مسمى الدفاع الوقائي..»، أما مجلس الأمن أظهر عجزا كبيرا في السيطرة على أعمال الدفاع الوقائي، بل تصاغ من خلاله قرارات لخدمة هذه الفكرة، واستخدام الدول الكبر، حق الفيتو لعرقلة قراراته التي تخالف ذلك المبدأ، رغم أنه هو المخول شرعا على العمل بنزع السلاح، والرقابة الدولية عن التسلح حسب الفصل السابع منه.[35]

لقد تم تحليل حرب أيام الست في 1967م، شكلت المثال الحقيقي لاستناد بالدفاع الشرعي، لتبرير الهجوم على سوريا العراق والأردن ومصر، وهي لمنع أي هجوم مسلح، ضد الأراضي الإسرائيلية، ومجلس الأمن لم يعلق على تلك الهجومات ولتزم الصمت، ثم خرقة النظم الدولية بمهاجمة المفاعل النووي العراقي (**أوزيرا كر**)، غم أنه موجه للاستعمالات السلمية، بالإضافة إن العراق يعد عضوا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولم يقف عند هذا الحد بل قامت بهجومات على الأراضي السورية في 2007م بحجة إنشاءها لمفاعل نووي، وأثار حفيظة الوكالة.

الدولية للطاقة الذرية، بأن هذا التصرف ليس له ما يبرره وأنه تصرف انفراد غير مسئول، فعدم وجود إجراءات صارمة، فلا من جدوى تلك التعليقات الغير نافعة، فقد أكدت إسرائيل أن تصرفاتها تمارسها للدفاع عن أمنها ووجودها، وأن قبول المزاعم الإسرائيلية بحق الدفاع الشرعي أو الوقائي، سيفسح المجال للعديد من الدول، لاعتداء آخر مثل غزو العراق، الذي تم التطرق عليه سلفا، أكدت إسرائيل أنها لن تسمح لأي دولة بتطوير الأسلحة النووية، فأصبحت إسرائيل كشرطي الدول الغربية في منطقة الشرق الأوسط، وهذا لا يمكن قبوله لأنه ضمن الاختصاص الأصيل لمجلس الأمن، وهو المخول وحده باتخاذ التدابير اللازمة، حيث اشترطت المادة /55 /من الميثاق شرطاً شكلياً لممارسة الدولة لحق الدفاع الشرعي، وهو ضرورة إخطار مجلس الأمن، بالتدابير التي

[35]- العمري زقار منية، الدفاع الشرعي في القانون الدولي، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في القانون العام فرع القانون و القضاء الجنائي الدوليين، جامعة الاخوى منتوري، قسنطينة، 2011،ص ص 03- 08.

اتخذتها للدفاع عف نفسها، وعليها أن تخضع لتعليماته في هذا الشأن، بما يعني أن دور مجلس الأمن يأتي لاحقاً لممارسة حق الدفاع الشرعي، و يتمثل في إجراء الرقابة اللاحقة على الظروف التي دفعت الدولة المعتدى عليها لممارسة هذا الحق، وبالتالي الرقابة عمى مدى تحقق الشروط الشكلية، والموضوعية الأزمة للدفاع الشرعي، ودراسة جميع الوقائع الأخرى المتعمقة بها، ويستند بذلك إلى اختصاصه الأصيل، لحفظ السلم والأمن الدوليين[36].

المطلب الثاني:

هيمنة الدول الكبرى على الإنتاج النووي العالمي

مما لا شك فيه إن الطاقة النووية لها أهمية بالغة، بصفتها كطاقة بديلة عن المصادر الأخرى في التنمية الاقتصادية والصناعية للدول، لان المفاعلات النووية المصدر الأساسي لإنتاج الطاقة الكهربائية، مما أدى إلى زيادة الطلب حولها، في الأسواق العالمية، فسعت الدول إلى إنشاء محطات نووية واسترداد المواد المشعة، لرغبتا في تخطي مشكلة الكهرباء، التي كانت تنتج عن طريق البترول، وهي طاقات مكلفتا مقرنتا للطاقة النووية، لدول العالم النامي مقارنتا بدول المتطورة في هذا المجال، وسعيا منها للتمكن من التكنولوجيا النووية ،المدعمة لاقتصاد ونمو الدول مستعملتا كل الإمكانيات المتوفرة، ومنها إنشاء محطات نووية سرية، أو غير معلنة أمام المجتمع الدولي نظرا لسطو الدول الكبرى[37]، وعدم الرغبة في انتقال التكنولوجيا، النووية السلمية منها والغير السلمية ، فيتم ذلك عن طريق الرقابة على الصادرات النووية (الفرع الأول)، و حرمان الدول من الاتجاه إلى تخصيب اليورنيوم مثل إيران، والتي أصبحت معضلة للدول النووية الكبرى ، في تخصيبها المستمر للمواد النووية ، وهي تحت تهديد (الو.م.أ)، المستمر عبر عقوبات اقتصادية و حصر إيران في كل الجهات، من أجل ترك برنامجها النووي، والتي حافظة عليهن رغم التهديدات الأمريكية، بضربها عسكري فظهر صراع جديد بين أمريكا وإيران،(الفرع الثاني).

[36]- الجاسم طارق، المرجع السابق، ص182
- أنظر نص المادة 55 من ميثاق الأمم المتحدة. المتوفرة في الموقع:
- http://www.un.org/ar/charter-united-nations/

[37]- ستيف توماس، اقتصاد الطاقة النووية: آخر المستجدات، سلسلة منشورات عن علوم البيئة (ب ن ط)، مؤسسة هينرش بل، 2011، ص10.

الفرع الأول:

الرقابة على الصادرات النووية

فزيادة الطلب على التكنولوجيا النووية، و كذا اتساع انتشارها الجغرافي، ساهم في اثارة المخاوف حول الأمن الجماعي، وزادت الشكوك في هذه العمليات التي قد تؤدي، إلى انتشار الأسلحة النووية في العالم، وازدياد الفكرة خطورة مع فكرة الإرهاب النووي، لذا فقد بذلة العديد من الجهود خاصة من الدول الكبرى النووية لسد هذه الثغرات، و الحد من انتشار الأسلحة النووية من خلال الرقابة على الصادرات من التجهيزات و مواد النووية، و هذا ما أكدته المادة 2/3من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وهو فرض التزام على دول الأطراف بعدم تصدير التكنولوجيا النووية ك التالي: تتعهد كل دولة من دول الأطراف في المعاهدة بعدم توفير:"

- أية خدمات أو مواد انشطارية خاصة.

- أية معدات أو مواد معدة، أو متهيئة خاصة لتحضير أو استخدام أو إنتاج لمواد انشطارية خاصة، لأي دولة من دول غير الحائزة للأسلحة النووية، لأغراض السلمية إلا إذا كانت تلك الخدمات أو المواد الانشطارية، الخاصة خاضعة للضمانات المطلوبة في هذه المادة".[38]

نلاحظ أن القيود وضعت أيضا للدول العضو في المعاهدة، في نقل تكنولوجية النووية واعتبرته بعض الدول إجحافا واحتكارا لإنتاج الطاقة النووي، ومما يعاب عليها أيضا أنها أغفلت على عامل المعلومات وهي أكثر خطورة من غيرها، فباستطاعة بعض الدول صناعة أسلحة نووية بفضل المعلومات بسبب امتلاكها للوسائل الأخرى وسهولة توفيرها في الأسواق الغير الشرعية. وقد تم التضييق الموردين عن طريق مذكرة (**زاجرAnger**) في اجتماع 1971-1974 م برئاسة البروفيسور كلود زاجر من سويسرا، بعقد اجتماعات بين 15 دولة والتوصل إلى قواعد عمل الموردين ووضع شروط من شأنها التحكم في مختلف الصادرات، في كل ما يتعلق بالطاقة النووية من معدات وتجهيزات، ولقد اجتمعت الدول المصدرة للتكنولوجيا النووية، من أجل توضيح بيان المادة 2/3 من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، و العمل على توفير الإمكانيات الأزمة لتحقيقها، وهي تضم حاليا 39 دولة عضوا فتلتها مجموعة مؤتمر لندن 1975م، اجتمعت

[38]- المادة الثالثة الفقرة الثانية من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، الموجود في الموقع:
-http://www.un.org/ar/conf/npt/2015/text.shtml

أهم الدول المصدرة للمواد النووية، سعيا منها في منع تحويل استخدامها إلى أغراض عسكرية، وفي سبتمبر تم التوصل إلى قواعد إضافية و المسماة "القواعد الإرشادية لسياسة التصدير النووي"، وهي

(Trigger List)، وهي مبادئ أساسية لعدم تصدير المواد الضرورية للأسلحة النووية والطاقة النووية، إلا بمراقة شديدة خاصة بعد اكتشاف البرنامج النووي السري للعراق 1991م،[39] كما اعتمدوا قاعدة يطلق عيها اسم **(المراقبة الكاملة)**، والتي تتمثل بعدم التصدير لأي دولة لم تضع منشآتها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فتهدم مجموعة التحكيم الموردين، في إعطاء ضمانات دولية حقيقية في الوجهة النهائية للصادرات، والتحكم فيها.

ويؤكد الأستاذ **جورج guelte George**، قائلاً: «**إنّه من المستحيل توقع أن يتم تزويد أي دولة من خارج مجموعة الموردين، إذا ما احترمت دول المجموعة وفرضت رقابة صارمة على صادراتها**»، ومن أجل تعزيز دور هذه المجموعة عقدت جلسة عامة في23 جوان 2011م ففرضت شروط إضافية أخرى، تتعلق بنقل المواد و المعدات التقنية، الحساسة المتصلة بالوقود النووي، فنتقد الإستاد **عبد الوهاب بياض** هذه الهيئة، باعتبار أن مجموعة الموردين، تتصف بالانتقائية و التمييز لأنها مجموعة مغلقة، و تفرض على الكثير من الدول التضييق الغير المبرر على تصدير المواد و المعدات التكنولوجية لأغراض السلمية، من أجل عدم استفادت الدول من هذه الطاقة، ويعتبر احتكار غير مسبوق للمواد و الإنتاج النووي. [40]

أولا: وضعية الدول في وكالة (AIEA)

بادرت بريطانيا باقتراح بأحقية الدول النووية، في إجراء تجارب نووية سلمية، على خلاف الدول الغير النووية، وقد قبلت كل الدول الكبرى ذلك وتم إدراج هذا الاقتراح في اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، عبر المادة الخامسة منه، و تعهدت الدول النووية لفظيا للدول الأخرى، بأن تتيح لها مزايا و تسهيلات ومنافع عن الاستخدام السلمي للتجارب النووية، فمنعت الدول الغير الحائزة على الأسلحة النووية من هذا الامتياز، و بعد أن فجرت الهند قنبلتها النووية الأولى اجتمعت الدول الكبرى النووية وأسفرت في جانفي 1976، عن التزام الدول المصدرة

[39]- محمد مصطفى يونس، استخدام الطاقة النووية في القانون الدولي العام،(ب ن ط)، دار النهظة العربية ، القاهرة، 1996،ص ص 152،153.

[40] -GEOEGE LA GUELT, la prolifération dans une économie en voie de mondialisation, politique étrangère , 2004, p 631

للتقنية النووية بعدم إبرام أي اتفاق إلا بعد مشاورات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، سواء تعلق الأمر بمفاعلات أو تكنولوجيا الوقود النووي.[41]

ثانيا: الرقابة على الاستعمال السلمي للطاقة الذرية :

ساعدت الوكالة الدولية للطاقة النووية العديد من البلدان، من أجل الانتقال إلى طاقة سلمية جديدة، تساعد على الرخاء والتطور عبر توفير التقنيات اللازمة والمهارات الفنية الضرورية، وتدرس إمكانيات الدول وإقتصاداتها ومدى ملائمة هذه التكنولوجيا لها، فتعرضت الوكالة لعدة قيود وعثرات في التحقيق في الاستخدام السلمي لتكنولوجيا النووية، وخاصة من حيث التمويل وهي غير مسئولة إداريا في معاهدة عدم الانتشار النووي، فلا يمكن لها التزام الدول العضوية في المعاهدة، وتلجأ إلى مجلس الأمن في حال رفض التفتيش، فالولايات المتحدة أرادة تحقيق أهدافها عبر أجهزة الأمم المتحدة، وهي الممول الرئيسي لها مع الدول الغربية الأخر واستعملت المفاهيم الدولية من أجل التدخل في شؤون الدول الضعيفة، مثل حماية الديمقراطية وحقوق الإنسان والتدخل الإنساني ، إذ يعتبر القرار 715 في 12 أكتوبر 1991 ،الذي فرض على العراق رقابة صارمة على أسلحتها ومنع الحكومة العراقية من سيادتها وأعمالها المشرفة لها، من أجل مصلحة البلد، وكان هذا من أجل تدمير القوة العسكرية العراقية.[42]

الفرع الثاني:

الضغوط الدولية على البرامج النووية لكل من إيران وكوريا الشمالية

رفضت الدول الكبرى، وعلى رأسها (الو.م.أ)، كل برنامج نووي خارج دول النادي النووي، اعتبرت ذلك خرقا لمعاهدة، حظر انتشار الأسلحة النووية و معاهدة منع التجارب النووية .

أولا: الصراع الأمريكي الايران(الأزمة الإيرانية):

تعتبر (الو.م.أ) وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين، كانت الدول التي انتصرت على دول المحور في الحرب العالمية الثانية، ومن المعروف إن القوى الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن، تصر على إلى احتكار السلاح النووي، وتعارض امتلاكه من أي دولة ولوكان البرنامج النووي لأغراض سلمية لأغراض سلمية، كحال إيران حتى الآن، و لكن تم خرق هذا الحضر من العديد من الدول مثل إسرائيل والهند وباكستان و كوريا الشمالية، والتي استطاعة أن تملكه أسلحة نووية، و بالتالي تجوز المحظور مما يعني رفض توقيع اتفاقية حظر الأسلحة النووية، التي تم

[41]- زايدي وردية، استخدام الطاقة الذرية للأغراض العسكرية و السلمية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي العام، جامعة مولود معمري تزي وزو، الجزائر،2012،ص139.

[42]- خروع أحمد، "العولمة و السيادة"، المجلة الجزائرية للعلوم الاقتصادية و القانونية والسياسية، ع36،رقم01، 1998،ص ص65،74.

التوقيع لها في 1995م،و منذ ذلك التاريخ، صار من الممنوع لأي دولة، الدخول في برامج نووية بغير علم وتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وان كان خروج كوريا الشمالية من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في(2003م)، يعتبر تحديا فان إيران تشكل سابقة، في ظل الفشل الدولي الملازم في التعامل مع كوريا الشمالية حتى الآن،[43] فالمواجهة بين أمريك و إيران تعتبر من الصراعات التي سمية (**صراع الصفر**)، (**zéro sum**) أي سعي كل طرف من طرفي النزاع، إلى إبعاد الآخر عن مجال التأثير في معادلة توازن القوى في الخليج، فتنظر إيران أن امتلاكها للأسلحة النووية من منظور وقائي، للدفاع عن النفس من كل اعتداء، كما تصرح الدول الكبرى بذلك، خاصة التهديدات الإسرائيلية، بالهجوم على إيران، فردت هذه الأخيرة بمناورات ضخمة على مدى أسبوع، في مياه الخليج و مضيق هرمز بتاريخ 10ماي2010م، فتوالت المؤتمرات من أجل الوصول إلى اتفاق في هذا الشأن كمؤتمر طهران 2010م الذي دعي إلى تفتيش منشأة تلابيب، و هو مؤتمر للرد على الذي أقيم في أمريكا، حول حظر الانتشار النووي TNP واختتم بتوصيفات جاءت على شكل بيان ختامي تلاه وزير الخارجية" **منوشهر متقي**"، وأكد فيه عن إضعاف نضام عدم الانتشار النووي، بسبب اتخاذ معايير مزدوجة، ومبنية على التمييز من جانب بعض القوى النووية، وكانت المواجهة في كل مؤتمر، وقد حدثت بين أحمد النجاد وهيلاري كلنتون، في مقر الأمم المتحدة، بالإضافة إلى تحمل إيران العقوبات المفروضة بشكل مستمر لمدة 30 سنة.[44]

1: معضلة تخصيب اليورنيوم:

تطورت مسالة تخصيب اليورنيوم، والقضية المركزية في الصراع الأزمة الإيرانية، وأعطت المجال لتفاعلات بين أطراف الأزمة وشهدت استقطاب شديد الحدة فيما بين المواقف؛ فإن إيران التي تدافع عن حقها المشروع، في الاستفادة من نصوص معاهدة منع الانتشار النووي والتي تتيح لها بتطوير برنامجها النووي، لأغراض سلمية بما ذلك تخصيب اليورانيوم، شأن أي دولة عضو في المعاهدة، وموقف الولايات المتحدة الأمريكية، التي ترى أن إصرار إيران في تخصيب اليورنيوم يعني إمكانية قيامها بإنتاج سلاح نووي، وأثارت القضية جدلا قانونيا وتبعها نزاع سياسي ممتد إلى يومنا هذا.[45]

[43]- محمد طاهر رانية، المرجع السابق، ص ص164، 165.
[44]- رزقين المخادمي عبدالقادر، المرجع السابق، ص132إلى133.
[45]- اللباد مصطفى، الملف النووي الإيراني وتخصيب اليورنيوم، ملف الأهرام الاستراتيجي ،ع 101،جوان2007 ص24.

إن المواقف القانونية لمسالة تخصيب اليورنيوم، أصبحت تستحوذ على الكثير من الفعاليات الخاصة بالأزمة، لكونها تمثل الأساس القانوني، الذي تستند إليه دول الأطراف، ومن الرغم أن المسألة تظل في نهاية المطاف، مسألة سياسية تحكمها موازين القوة، وفي سياق هذا الجدل فإن أسانيد الأطراف لم تتحول منذ اندلاع الأزمة، وأن نصوص معاهدة منع انتشار النووي قد لا تساعد في حسم هذه الخلافات، لأن كل طرف يجد بين نصوص المعاهدة، ما يدعم موقفه ،وهي لا تتحدث على تخصيب اليورنيوم، وإنها تشمل مبادئ عامة، ويستند الجانب الإيراني في هذا الموقف على نص المادة الرابعة، التي تنص بصراحة بحق كل دول الأعضاء، الغير القابلة للتصرف، في تنمية البحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية، والحق في التبادل الكامل للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والفنية لاستخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية وكامل الأنشطة الأخرى، منها تخصيب اليورنيوم، أما الأطراف الأخرى ،(الولايات المتحدة، والدول الأوروبية، والوكالة الدولية)، تستند على نص المادة الثالثة من المعاهدة، التي تتحدث عن التزام الدول الأعضاء الغير المالكة للأسلحة النووية، بقبول نظام الضمانات الخاص بالتأكيد من تنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدة، خوف من تحول استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية إلى أسلحة نووية، وأن إيران لم تلتزم منذ البداية باطلاع الوكالة الدولية بالطاقة الذرية على كل أنشطتها النووية وتبنت إدارة بوش الابن موقفا ، أن إيران انتهكت المعاهدة فإن التباين في المواقف لا تعلق ما إذا كانت إيران لها الحق بأنشطة التخصيب وإنما يتعلق بحقيقة الدوافع الإيرانية من وراء هذه الأنشطة وبدا الأمر كما ولو كانت إيران أخلت بنظام الضمانات وأصبحت مسألة عبارة عن أزمة ثقة أما فيما يتعلق بالشق الثاني الخاص بالجوانب العملية للأزمة ومن اللافت أن إيران مصرة على اعتراف الدول الأوروبية لها بقيام بأنشطة تخصيب اليورنيوم[46] وتتمثل الإشكالية في:

– إن الدول الترويكا الأوروبية، لا تملك التفويض السياسي، والقانوني للسماح أو عدم السماح لإيران بتنفيذ أنشطتها، وهذا ليس من حقها بلهي مسألة من اختصاص مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكيف لإيران أن تتوقع من الترويكا الأوروبية، أن تواق على ما سبق ذكره، وهي في الأصل سبب الأزمة برمتها، ولا يمكن تصور قبول إيران الاستمرار في برنامجها، هذا في اتفاق باريس.

[46]- محمد طاهر رانيه، المرجع السابق ،ص ص180،181.

– لقد أجرت الولايات المتحدة والوكالة الدولية، تحقيقا اتضح أن باكستان، كانت أكبر مصدر للتكنولوجيا النووية لإيران، بالرغم تنافيها عن القيام بذلك إلى أن هذا الموقف بدأ في التغير في عام 2003م، حيث اكتشفت الاستخبارات الغربية الدور الباكستاني في البرامج النووية، لكل من كوريا الشمالية وليبيا، لاسيما عقب مبادرة هذه الأخيرة لتسليم كل ما لديها من تقنيات للوكالة الدولية،[47] وكانت باكستان تدير شبكة ضخمة من خلال جهود العالم "عبد القادر خان"، أبو القنبلة النووية الباكستانية، بعد أن اكتسب خبرة عالية في مجال الطرد المركزي في الشركة الهولندية "**يورينكو**" وهي اتحاد شركات عالية تعمل في المجال النووي، ومع الرغم إن الموقف الأوربية من الأزمة توافق المواقف الأمريكية في الشكوك في النوايا الإيرانية، إلا أن موقفها في بداية الأزمة كانت مختلفة مع المواقف الأمريكية، من ناحيتين هما، التمهل الشديد في نقل الملف إلى مجلس الأمن، و الاستبعاد الكامل للخيار العسكري، في التعامل مع الأزمة، إلا أن في الآونة الأخيرة انحازت إلى الموقف الأمريكية، بتوقيع العقوبات مع إيران وفي نفس الوقت، تتبع سير المفاوضات مع إيران[48] و هي:

– اتفاقية طهران 2003م، تدخلت الدول الأوربية في باب فاعل، عن طريق مجلس الأمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في12سبتمبرمن نفس السنة، والذي اتهم إيران بعدم تقديم معلومات حول أنشطتها وأعطوه لها موعد أضاه نهاية أكتوبر، وإذا فشلت سينتقل ملفها إلى مجلس الأمن، فوقعت إيران على البروتوكول، وتعهدت بالتعاون إلا أن إنهاء الأزمة ما زالت بعيدة. [49]

اتفاقية باريس 7 نوفمبر2004م، هي اتفاقية تشمل الترغيب، حيث أن الدول الأوربية طرحوا مبادرة، في إقناع إيران بوقف كامل أنشطتها في تخصيب اليورنيوم، مقابل ضمان الحصول على وقود نووي، من روسيا لتفعيل مفاعلاتها النووية، و مساعدتها في التكنولوجيا النووية المدنية، وأعلنت إيران موافقتها على التعليق، و أما التخصيب سيتوقف مؤقتا و جزئي ومشروط، في حين أن الدول الأوربية تشددت في الوقف الكلي للتخصيب واستطاعت إيران تفريغ الآفاق من محتواه،

[47]- جوردون مايكل، المفتشون الدوليون يلاحظون أن برنامج إيران النووية أكثر تقدما من العراقي بسبب المساعدة الباكستانية، جريدة الشرق الأوسط، 24فبراير 2003، ص ص183،184.

[48]- محمد مصطفى يونس، استخدام الطاقة النووية في القانون الدولي العام،(ب ن ط)، دار النهظة العربية ، القاهرة، 1996ص109.

[49]- محمد طاهر رانيه، المرجع السابق، ص190،191.

فتولت جولات المفاوضات منذ يناير 2005 م، إلى مفاوضات يوليو2007م، حيث أن الدول 5+1 أعدت مشروع قرار إلى مجلس الأمن من أحمد البرادعي، وقدمه إلى مجلس الأمن يؤكد فيه أن إيران لم تلتزم بالمهلة النهائية التي حددتها الوكالة لوقف نشاطاتها، ولم تتعامل مع المفتشين الدوليين للوكالة لوقف نشاطاتها، فلم يتم صياغة قرار نهائي في مجلس الأمن، لم ينجح في صياغة قرار نهائي يستند إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لفرض عقوبات وانتهت رغبة استعمال القوة إذا لزم الأمر نظرا لاعتراض روسيا والصين على القرار، وهذا دليل أن الدول الكبرى هي التي تختار من سيملك التكنولوجيا النووية لم لا، فدخلت في إطار جديد المسمى مفاوضات خمسة زائد واحد، وأسرة تدخيل المسألة إلى مجلس الأمن مع تحذير إيران الدول الثمانية التي اجتمعت في روسيا يوليو2002م و عبر شهر متقي وزير الخارجية الإيرانية، أن اتخاذ أي قرار دون ووجود إيران، قد يضر بالوضع الإيجابي الذي تم تهيئته، و في ظل هذه التداعيات تمكن مجلس الأمن في صياغة قرار رقم 1696 الذي يمهل إيران حتى شهر وأغسطس، وإلا سوف تفرض عقوبات اقتصادية و دبلوماسية،[50] ومع نهاية الشهر لم توفي إيران بشيء بل دشنت مصنع لإنتاج المياه الثقيلة، فدعت إيران الأطراف إلى اجتماع في 2007م لأن إيران تدرك حجم التعقيد بين دورها الإقليمي و مشروعها النووي، من جهة وبين استهدافها من طرف الو.م.أ وإسقاط نظامها من جهة أخرى، وتدمير منشآتها الصناعية والنفطية عبر الذريعة نفسها التي استخدمت للعراق، وسارع الغرب بمجموعة من الضغوطات التي تلت مفاوضات جونيف2010م حيث إن القبول باستئناف المفاوضات تنازل غير مسبوق من إيران، و هنا يظهر حجم الضغوط التي تتعرض إليه، بالإضافة إلى حادثة الاغتيال لعلماء في إيران مثل البروفيسور "**مجيد شهرياري**" والأستاذ "**فريدون عباسي**" أستاذ الفيزياء المختص بأشعة الليزر، و تأتي الحادثتان مع تحميل إيران كل من (الو.م.أ) و إسرائيل المسؤولية، وهذا علامة من الدول الغربية، لإيران بأنهم يمكن الوصول لجميع علمائها، بالإضافة إلى المشكلة التقنية التي تعرضه إليه أجهزتها عبر فيروس "**ستاكرنت**" ولقد وصلت درجة التأثير إلى إعلان "**محمد النجاد**"، بشكل رسمي أن أجهزة الطرد المركزي، تعرضت إلى فيروس حاسوبي، بالإضافة إلى التلميحات الغربية بشكل أو بآخر، باحتمال توجيه ضربة

[50]- أحمد إبراهيم محمود، المرجع السابق، ص ص227،228.

عسكرية، فتلتها مفاوضات إسطنبول يناير 2011م، وباءت بالفشل في إقناع إيران وأعلنت ممثلة القوى الكبرى أن الفرصة ما زالت سانحة لاستئناف المفاوضات.[51]

انتهت المفاوضات باتفاق نووي تاريخي بين الدول الغربية، ورفعت (الو.م.أ) والدول الأوربية العقوبات على إيران، مقابل التزامها بتطبيق الاتفاق النووي الذي توصلت إليه طهران مع مجموعة 5+1 في يوليو تموز الماضي، عن طريق التخفيض من التخصيب إلى مستويات متدنية متفق عليها لمدة 15 سنة، بالإضافة إلى التنقيص في أجهزة الطرد المركزي، واعادت تشكيل مفاعل **"أراك"** الماء الثقيل، لكي لا ينتج مستويات مرتفعة من البلوتونيوم الضروري لإنتاج القبلة النووية.[52]

2.العقوبات الاقتصادية على إيران: لقد خصت إيران ثلاث أنواع من العقوبات وهي كالتالي: عقوبات أمريكية أحادية الجانب: تعود العقوبات الأمريكية إلى 1979م، عقب اقتحام الطلاب للسفارة الأمريكية، واحتجازهم الدبلوماسيين وأصبح رهائن الشعب الإيراني، مما أثار سخط السلطات الأمريكية، فمنعت دخول الصادرات الإيرانية إلى الأراضي الأمريكية، ما عدى بعض البضائع والأغذية ومواد المعلوماتية، وكانت العقوبات مقررة بموجب مجموعة من القوانين وتشريعات والأوامر التنفيذية، واعل أشهرها، قانون العقوبات على إيران وليبيا لعام 1996م (ILSA)، و الذي عدل إلى(ISA) ،والذي ينص على رفع وفرض العقوبات على الشركات الأجنبية و هذا بمصادقة الكونغرس الأمريكي وتتمثل بعقوبة على الشركات التي تستثمر في قطاع الطاقة ما يزيد عن20 مليون دولار في السنة، و فرصة واشنطن في 2007م عقوبات على ثلاث بنوك إيرانية، وأطلقت اسم على الحرس الثوري ب (ناشر أسلحة الدمار الشامل)، و فرصة عقوبات على الشركات التي تزود إيران بمنتوجات بترولية متطورة بقيمة 5 ملايين دولار سنويا، وفي 2011م أعلنت الو.م.أ، عقوبات ضد شركة البترولية (دي في إس أي)، الفنزويلية المملوكة للدولة، و شركات أخرى لتعاملها مع إيران، وهذا ما غضب حكومة **(هوغوشافيز)**، حزيران 2011م أعلنت واشنطن عقوبات جديدة ضد الحرس الثوري الإيراني، وقوات الباسيج للمقاومة

[51]- رزقين المخادمي عبدالقادر، المرجع السابق، ص ص133،134.
[52]- أبركان نجاة، الملف النووي الإيراني بين دبلوماسية التفاوض الأوربية وسياسية المواجهة الأمريكية، قسم العلوم السياسية جامعة الحاج لخضر، باتنة،2011، ص ص293،294.

وقوات أعمال القانون الإيراني، وقائدها **إسماعيل أحمدي مقدم**، بتجميد أي أصول تؤول للمستفيدين و تحظر التعامل مع هؤلاء، في ديسمبر من نفس السنة، أقر براك أوباما قانون تمويل الدفاع الذي يفرض عقوبات على المؤسسات المالية، التي تتعامل مع البنك الإيراني المركزي و في 13 يناير فرصة ضد المؤسسة الصينية **(ذوهاي زهنرونغ)**، للتجارة بأنها أكبر مزود لإيران بالمنتوجات البترولية.[53]

- **عقوبات تفرضها الأمم المتحدة:** وذلك عبر أربعة قرارات أصدرها مجلس الأمن إيران، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهي(1737) و(1747)، وأخيرا القرار(1929)،[54] وفي إجراء شبه العقوبات لكوريا الشمالية، حيث تفرعت إلى 3 مجموعات، المجموعة الأولى، المواد النووية الأولية الحساسة، وتجميد أصول الأفراد والمجموعات، وعقوبات مالية جديدة، للشركات التي لها صلة بذلك، وتلت المجموعة الثانية، بالقيود المالية وقيود السفر، على الافراد والمجموعات، ووسعت دائرة الحضر الجزئي، على اتجار مواد لها استعمالات عسكرية و مدنية.[55]

- **عقوبات من منظمة الإقليمية:** غالبا ما تكون صدى للعقوبات التي تفرضها واشنطن، وقد تم تحديثها في 2010م، ف الاتحاد الأوربي شدد عقوبات على طهران، بحضر إقامة أعمال مع الشركات الإيرانية، تعمل في المجال الصناعي والنفط والغاز ومنعت جميع دول الأعضاء في الاتحاد الأوربي، تقديم تأمين أو إعادة تأمين، لحكومة إيران مع منع توريد أو بيع معدات الطاقة والتكنولوجيا، وفي 2011م، وسعت أوربا القيود بتجميد أصول ما يزيد عن180 فردا وجهة، ومنع السفر لمن لهم صلة بالبرنامج النووي الإيراني.

[53]- باكير علي، الحسابات المعقدة للعقوبات المحتملة على ايران :نظرة مستقبلية للخيارات و الانعكاسات ، سلسلة التقارير المعمقة، (ب ن ط)، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة،2010،ص08.

[54]- محمد طاهر رانيه، المرجع السابق، ص241.

[55] -MUXAGATO, Bruno. Les relations Brésil-Iran et la question du nucléaire. Sécurité globale, 2010, no 2, pp. 109-121.

عموما رغم الضغوط الشديدة التي تركتها العقوبات على الاقتصاد الإيراني، إلا أنه استطاع أن يتمسك بموقفه، لأنه لم يعر اهتمام لدرجة تأثيرها، فربما بسبب الالتفاف على الكثير من العقوبات المفروضة، بأساليب مختلفة.[56]

3.التأقلم الإيراني مع العقوبات:

أدت العقوبات الطويلة المدى ضد إيران، إلى التفكير في كيفية تخفيف هذا العبا الدولي، لإيجاد بدائل وطرق وتكتيكات، على للالتفاف بالعقوبات والتعايش معها، وتقليص تأثيرها بالنمو الاقتصادية، ولقد بدأت هذه الممارسات منذ إعلان أمريكا، بتسليط عقوبات اقتصادية على إيران، أي منذ 1996مبموجب قانون "**داماتو**"، وهو ما أكسب إيران القدرة على التأقلم مع مثل هذه العقوبات التي يعمل بجهد لالتفاف عليها، وكان ذلك بموجب مجموعة من الإجراءات، وهي:

أ. إبرام اتفاقيات سرية مع بعض الدول، خاصة دول أمريكا اللاتينية، ودول في آسيا وإفريقيا، ولم يكشف عنها من أجل مواجهة هذه التحديات الغير جديدة.

ب. اعتماد عملة اليورو بدلا من الدولار، في التعاملات الاقتصادية، سواء في مجال الاحتياطيات والأرصدة الموجودة في الخارج، وفي مجال تسعير بيع الغاز والبترول والمعاملات التجارية الخارجية، فقرار تحويل المعاملات إلى اليورو دعم الاقتصاد الإيراني بشكل كبير وأثار استحسان بعض الدول الأوربية، رغم مواقفها الرسمية التي تتشابه مع المواقف الأمريكية اتجاه إيران.[57]

ج. تحويل أرصدتها إلى البنوك الأخرى بدل البنوك الغربية، من اجل الحمية المالية.

[56]-- محمد طاهر رانيه، المرجع السابق، ص ص240،241 نظر:

- DEBRUN, Aymeric. L'Iran de retour dans le concert des Nations: opportunités d'affaires et enjeux géopolitiques. *Security et strategies*, 2014, vol. 16, no 1, pp. 46-53.

[57]- مغاوري شلبي، الاقتصاد الايراني بين العقوبات الدولية واحتمالات الحرب، مجلة السياسة الدولية، ع168، 2007،ص 124.

د. طرح مشروعات نفطية مغرية لكل الشركات العالمية، في 2007م للتعاقد معها، دون الانصياع لقرارات العقوبات، وأدرجه العقوبات الدولية ضمن بند القوة القاهرة، في عقودها الطاقية ومع امتيازات النقل البري والبحري للشركات الدولية.[58]

وتقليل الاعتماد على عوائد النفطية، والعمل على تطوير مشاريع علمية واقتصادية، من أجل مجرات انخفاض أسعار النفط، والعمل بموازاة بزيادة 20 بالمئة فوق سعر 33،7 دولارا إلى 44،1 للبرميل، ومحاولة إقناع منظمة الأوبك في خفض إنتاج البترول، بمقدار مليون برميل، للحفاظ على أسعار النفط مرتفعة. [59]

واستنادا إلى ما سبق فان العقوبات قد تفشل، وقد لا تفشل، حسب كيفية ومتى والهدف المراد من تحقيقه من ورائها، فكانت إيران تتبع جذور التأثير وتعمل جاهدة لتخفيفه؛ ونظرا للتغيرات الجيوسياسية في الآونة الأخيرة ومع أزمة سورية فإن (الو.م.أ)، أضافت مجموعة من العقوبات الاقتصادية على موسكو وتهران، نتيجة دعمهم لنظام الرئيس السوري "**بشار الأسد**"، وتلبية لرغبات إسرائيل التي اعتبرت تواجد قوات إيران في حدودها خط أحمر يجب التعامل معه، فأقر مجلس النواب الأمريكي مشروع قانون، **يوم 25 يوليو/تموز 2017**، بأغلبية ساحقة يفرض عقوبات جديدة على (روسيا **و**إيران **و**كوريا الشمالية)، وألزم الرئيس" **دونالد ترامب**" بالحصول على موافقة النواب قبل تخفيف العقوبات وتتمثل فيما يلي فيما يلي:

1.روسيا: يعاقب مشروع القانون روسيا لضمها شبه جزيرة القمر الاكرانية، كما يفرض المشروع عقوبات على روسيا، تشمل الأنشطة المتعلقة بما يلي: الأمن السيبراني، ومشاريع النفط الخام، والمؤسسات المالية، والفساد، وانتهاكات حقوق الإنسان، والتهرب من العقوبات، وخطوط التصدير ويتيح القانون الجديد للرئيس الأميركي، بإمكانية فرض عقوبات على الشركات العاملة على خطوط غاز من روسيا، وذلك من خلال الحد مثلا من إمكانية وصولها إلى المصارف الأميركية أو استبعادها من الأسواق العامة لأمريكا، كما يسمح بفرض عقوبات على شركات

[58] -RASTBEEN, Ali, L'Iran et les enjeux géostratégiques au XXIe siècle, Hérodote, 2009, no 2, pp. 180-197.

[59]- علي باكر، المرجع السابق ص 16 ونظر :- محمد طاهر رانيه، المرجع السابق، ص ص244،245.

أوروبية تعمل في قطاع الطاقة بروسيا، وعقاب روسيا على حملة التضليل والقرصنة التي إتهمت بتنفيذها خلال الانتخابات الرئاسية في أواخر 2016.

2.إيران: ويعاقب المشروع 18 شخصا وكيانا لاتهامهم بالارتباط ببرنامج إيران للصواريخ البالستية وغيره من الأنشطة العسكرية، وتشمل العقوبات ستة من فروع شركة مجموعة شاهد حامد الصناعية، التي تطور وتنتج الصواريخ الإيرانية العاملة بالوقود السائل، وتخضع الشركة الأم بالفعل العقوبات.

وتجمد العقوبات أي أصول للشركات المستهدفة، قد تكون في الولايات المتحدة، وتحظر على المواطنين الأميركيين والشركات الأميركية، التعامل معها ويتيح القانون للرئيس الأميركي، فرض عقوبات على أشخاص إنتهكو حقوق الإنسان في داخل إيران. [60]

ثانيا: أزمة البرنامج النووي لكوريا الشمالية:

ترجع علاقة كوريا الشمالية بالطاقة النووية، إلى ما قبل ولادة الدولة، وذلك لما كانت الهجمات الجوية على اليابان، فقررت نقل برنامجها النووي السري إلى الشطر الشمالي لكوريا التي كانت تحت استعمارها، و خلال الحرب الباردة وانقسام كوريا إلى بلدين، استول السوفييت على البرنامج النووي لليابان، و يرى المحللون أن البرنامج اعتمد على الذات ،منذ مراحله الأولى وأنه يتم استغلاله كورقة ردع ضد الدول الغربية، وعلى رأسها (الو.م.أ)، و كانت الشراكة مع الاتحاد السوفييتي في مجال الأبحاث، فأرسلت كوريا علماءها، في 1959 إلى خارج البلد و تحديدا إلى معهد **دوبان** السوفييتي، و لكن لم تثمر تلك المحاولات، بعد تدشين الروس المفاعل من طراز (أي-أر-تي)، في كوريا الشمالية ، فغيرت الوجهة إلى الصين بعد النجاح في أول تفجير لقنبلتها النووية، فرفض **"ماو"** الاستجابة للطلب، وبناءا على ذلك قررت كوريا تفعيل الوقود النووي بالجهد الذاتي، ومع بداية عقد الثمانينات، سارعت الحكومة في تطوير برنامج متكامل لأسلحة النووية وبناء منشاة لتخصيب اليورنيوم في **(تايتشون)** ،فبعد نهاية الحرب الباردة وقعت كوريا اتفاق الحماية والأمان، مع وكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي نفس السنة 1992، بدأة الوكالة الدولية بعمليات التفتيش في كل مفاعلات الدول، فقابلتها **"بيونغ يونغ"** بالرفض ،فاشتبه باحتوائها

[60]- تعتبر الرزنامة من العقوبات التي فرضت على كل من (إيران وكوريا الشمالية) بالأخص، عقوبات نتيجة برامجها النووية، وعلى أمر واحد وهو هيمنة الو.م.أ على القرارات العالمية و الاقتصاد العالمي. يمكن النظر إلى هذه العقوبات في الموقع: وتم الاطلاع عليه في 2017/08/07.
- http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/7/29.

على مخلفات نووية في إشارة واضحة في سعيها لحيازة السلاح النووي،[61] فرغم قبول كوريا معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، في عام 1985 ، إلا أن هناك شكوك من استخلاص كوريا الشمالية كمية من البلوتونيوم المخصب، ومنع المفتشين مما أدى إلى أزمة 1993،[62] فبعد هذه المناوشات، قررت أمريكا حظر البترول على كوريا فردت هذه الأخيرة، بإعلانها الانسحاب من معاهدة الانتشار النووي، مما أدى إلى ارتفاع شدة النزاع بين واشنطن وكوريا، وهذا ما أدى بمجلس الأمن لإصدار قرار يحث "بيونغ يونغ"، على التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من أجل حل النزاع، وتبعتها عقوبات اقتصادية، وردة كوريا بطرد مفتشي الوكالة الدولية للطاقة النووية .

1.القدرات النووية و العسكرية لكوريا الشمالية :

تشير دراسة من وكالة الاستخبارات الأمريكية، أن كوريا لها قدرات عسكرية كبيرة ،منها مليون جندي، وأسلحة كيميائية يمكن توجيهها عبر الصواريخ البالستية، بالإضافة إلى الطائرات والمدرعات وأساليب أخرى متطورة ، و لديها ترسانة من الصواريخ قصيرة وبعيدة المدى، التي يمكن ان تزود بالرؤوس النووية، مما يعرض للخطر الجنود اليابانيين، والأمريكيين الموجودين في كوريا الجنوبية.

ويبدي مسئولي البانتجون، قلقهم من انتشار السلاح النووي، عن طريق بيعها لتقنياتها التسلحية، لقد كانت كوريا مستقلة في تصرفاتها وقراراتها، وانتهجت عقيدة **الجوتشي** ، بدايتا من الاستقلال الاقتصادي، واعتبرته ضامنا للاستقرار السياسي، وتملك وسائل لصناعة البلوتونيوم، وهو مكون رئيسي لصناعة الأسلحة النووية، و مفاعل نووي قيد التشغيل في عاصمة البلاد، كما أكدت في سنة 2005 أنها تملك السلاح النووي بالفعل، رغم عدم رصد تجارب عليه أنذاك.

1.**الأسلحة النووية والصواريخ:** تجري كوريا الشمالية، اختبارات تحت الأرض للقنابل النووية الكبيرة بشكل متزايد منذ عام 2006، ويقدر أن لديها ما يكفي من البلوتونيوم، لصنع ما لا يقل عن خمس أو ست قنابل، والسؤال الرئيسي هو، ما إذا كان يمكن أن تجعل الرؤوس الحربية النووية مُصغرة بحيث يمكن وضعها في صواريخ باليستية لضرب أهداف بعيدة[63].

[61] - OBERDORFER Don, the two Koreas: A Contemporary History, New York: Books, 1997, pp 84-101.

[62]- محمد إبراهيم الدسوقي، القضية النووية الكورية ،سلسلة أوراق آسيوية، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، ع 52، أكتوبر 2003 ،ص 3-7.

[63]- محمد مصطفى علوش، كوريا الشمالية كما تراها أجهزة المخابرات الأمريكية، وكالة الأخبار الإسلامية النبأ، 29 أكتوبر 2006 ص36 .

قال "سيغفريد هيكر"، خبير في الأسلحة النووية في العام الماضي: "يجب أن نفترض أن كوريا الشمالية قامت بتصميم وبيان رؤوس نووية، لصواريخ قصيرة، وربما متوسطة المدى، يمكن أن تضرب أهدافا في آسيا."و ويُعتقد أن كوريا الشمالية لديها أكثر من ألف صاروخ ،ذات نطاقات متفاوتة، ويمكن للصواريخ قصيرة المدى مثل **هواسونغ 5** و**هواسونغ 6** (كلا النوعين من صواريخ سكود)، أن تصل بسهولة إلى أهداف في كوريا الجنوبية، في حين أن صواريخ نودونغ متوسطة المدى، يمكن أن تصل إلى اليابان، ومجموعة أطول من صواريخ موسودان، يبلغ مداها 2500 ميل، أي يمكن أن تصل إلى القواعد العسكرية الأمريكية في **غوام**، ويعتقد أن كوريا[64] الشمالية، تقوم بتطوير صاروخ باليستى عابر للقارات، طويل المدى يسمى "كن08"، وقال البنتاجون في العام الماضي، إنه يعتقد أن الصاروخ من المحتمل أن يكون قادرا على الوصول إلى الكثير من المناطق في الولايات المتحدة.

– طورت "بيونغ يانغ" صواريخ "سكود"، وصنعت صواريخ "نودونغ" و"تايبو دونغ 1" ،و"تايبو دونغ 2" وصاروخ موسودان، وبعض هذه الصواريخ لم تجرب عمليا، في حين البعض الآخر خضع لاختبارات فاشلة، وتمكنوا عن طريق الصاروخ **تايبو دونغ–2**، صاروخ بالستي عابر للقارات، وهو النسخة الأحدث من صاروخ تايبو دونغ 1، يتوقع أن يصل مداه إلى ثمانية آلاف كيلومتر، وهو قادر على حمل رؤوس نووية، يبلغ وزنه خمسمائة كيلوغرام، وتشير تقارير إلى إمكانية وصول مداه إلى عشرة آلاف كيلومتر.

.2 الأسلحة الكيميائية والبيولوجية: تتهم كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الشمال، بامتلاك برامج واسعة النطاق للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، ويعتقد أن البلاد لتكون قادرة على تصنيع معظم أنواع الأسلحة الكيميائية، ولكن التركيز على خردل الكبريت والكلور والفوسجين والسارين ، وتقدر المحزونات بما يتراوح بين 500 2 و 000 5 طن، ويمكن إطلاق السموم الكيميائية في مجموعة واسعة من قذائف المدفعية والصواريخ.[65]

2. أهداف الإستراتيجية لكوريا الشمالية:

تسعى كوريا الشمالية الى بلوغ أهدافها، عبر استراتيجيات ومبادئ لا يمكن لها أن تسمح فيها، ومن بينها:

- دفع العدو للاستسلام ودون الخوض في الحرب، والتأكيد على الصراع النفسي.

[64] - GODEMENT, François. Corée: la guerre froide est-elle finie?. Politique étagère, 1992, p. 595-604.et :- ANTHONY,H Cordisman, the asia balance of weapons of mass destruction,Washington,DC : center for strategic and international studies,2002,pp 19,20.

[65]- Ibid. ,p21

- الحفاظ على سرية مواقعها النووية، والاستعداد لكل عدوان عن طريق وسائل ردع سريع.
- إمكانية مهاجمة الدول الكبرى للعدو.

إن الدول الكبرى مثل أمريكا، تجد صعوبة للتصدي للدول الصغيرة مثل كوريا، ولعدة أسباب وهي:

- قلة المكاسب، حيث أن عزيمة دولة كبرى يعطي لأمريكا القوة والهيمنة، أما الدول الصغيرة فهي مضيعة للوقت وللأرواح، فالدول الصغيرة والمجمعات الإرهابية ليس لديها شيء لتفقده عكس الدول الكبرى.
- السبب الثاني هو صعوبة إعطاء أمر بالهجوم فالرئيس الأمريكي، يتخذ قرار الهجوم بصعوبة عندما يكون مواطنون بلدة أمام هجوم نووي، ونقيضه أن هجوم كوريا لأمريكا، سيكون سابقة في العالم بهجوم دولة صغيرة على دولة كبيرة، ويعتبر ذلك استفزاز لأمريكا.[66]

3: أسباب الرئيسية لحيازة كوريا الشمالية على أسلحة الردع:

وهذا يجعل من كوريا غير محمية بالمظلة السوفيتية، بالإضافة إلى مطالبة روسيا للتعويضات التي قدمت إبان الحرب الباردة، مما يجعل كوريا في وضعية اقتصادية محرجة.

أ. صعوبة التأقلم مع العولمة: فقد أصبح العالم مفتوح على مصراعيه لتنقل الأموال والناس والتطورات الكثيفة في المجالات الاستثمار التكنولوجيا، ومجال المعلومات، مما يجعل من عقيدة **"الجوتشي"**، التي ترتكز على ضرورة الالتزام بالموقف الاستقلالي، أي الاستقلال المطلق و الذي هو يتنافى مع العصر الحديث، مما يسهل تسلط عقوبات غربية على كوريا، وإضرارها اقتصاديا لأن العالم اليوم، هو منظومة موحدة تحت طغي الدول المتقدمة على رأسها (الو.م.أ)، العدو اللدود لكوريا، فسنت كوريا مجموعة من القوانين لجذب الاستثمار الأجنبي.

ب. العولمة السياسية : وهي قيم الديمقراطية والمجتمع المدني، واحترام حقوق الإنسان، ومحاولة الدول الغربية تطبيق هذه الأفكار، أو التهديد بها في كل العالم، فارتكزت السياسة الخارجية لكوريا الشمالية بالاستقلال والسلام والصداقة، وهذا ما تنظر إليه الدول الغربية، على أنه نضام طغي وشمولي، يهدد البلدان وجارتها كوريا الجنوبية، وتخالف أحكام وقواعد القانون الدولي، ومعاهدة منع التجارب النووية، وحظر انتشار الأسلحة النووية، فالاقتصاد الكوري متدهور بشكل كبير، زد على

[66]- - محمد طاهر رانية، المرجع السابق، ص278.

ذلك العقوبات الدولية التي تحاصرها من كل الجبهات، فاتخذ مجلس الأمن الدولي حزمة جديدة من العقوبات على كوريا الشمالية، بسبب برنامجها الصاروخي، وتمرر مشروع قرار يحظر بعض الصادرات من كوريا الشمالية، ويفرض قيودا على الاستثمارات داخلها[67].

وبحسب تقديرات التي توصل إليها، فإن صادرات كوريا الشمالية من البضائع تصل قيمتها إلى نحو 3 مليارات من الدولارات كل عام، ويمكن أن تؤدي العقوبات الجديدة إلى تقليلها بمقدار مليار دولا، وفي وقت سابق من العام الحالي، أوقفت الصين استيراد الفحم من أجل زيادة الضغوط على" بيونغ يانغ"، التي اختبرت إطلاق صاروخ باليستي عابر للقارات، مرتين خلال شهر جويلية الماضي، وزعمت أنها قادرة على توجيه ضربة لأي منطقة داخل الولايات المتحدة، وأثارت التجربتان إدانة دولية واسعة، لاسيما من جانب الولايات المتحدة، وكوريا الجنوبية واليابان، وبالرغم من الاختبارات المستمرة التي تجريها كوريا الشمالية، فإن الخبراء يرون أن" **بيونغ يانغ**"، لا تمتلك حتى الآن القدرة على تطوير تكنولوجيا، لحمل رؤوس نووية على صاروخ طويل المدى، رغم كل ذلك مازالت كوريا مقتنعة ببرنامجها النووي، رغم العزلة الدولية التي فرضت عليها.[68]

[67]- باسكال بيتي وولوك سويت، العولمة تبحث عن المستقبل، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ع120،يونيو1999، ص45.

[68]- مجموعة من العقوبات الجديدة التي فرظة على كوريا نتيجة تجربتها الأخيرة بإطلاق صاروخين بالستيين، أنظر الموقع الالكتروني التالي:
- http://www.bbc.com/arabic/world-40838354

[68]- محمد طاهر رانية، المرجع السابق، ص323.

خلاصة الفصل الثاني

تمكنت الأسلحة النووية، بظهور كسبب لانتهاء حرب عالمية، ووقف أعمال القتال والأزمات بين الدول الكبرى خاصة، ولكنها في الواقع الخطر الأشد من ذي قبل، فمعظم الأزمات الدولية هي ناتج الميول السياسية، التي كرست في المؤسسات الدولية ، ويتم تفعيل الحسابات الضيقة التي تؤدي إلا الحروب والصراعات، فالسياسة الردع النووي شملت تلك الميول، ولعل منافعها ملموسة حقيقتا على أرض الواقع، على الأقل في الوقت الحالي وإن السلم والأمن الدوليين رهان الصراع القائم، في هذا العصر النووي، بين قوانين الدولية التي تسعى إلى الحد من الانتشار النووي، وبين الميول الاديولوجية والسياسية ومصالح الدول في العالم، التي يتم تسويتها عن طريق القوة أو عن طريق سياسة الردع المتبادل، من أجل تفادي أي اصطدام بين الدول النووية والعمل على الحد من انتشار الأسلحة النووية ، فالمعتدي لا يمكنه ردعه إلا عن طريق القوى العسكرية، إذا فإن القوة هو العامل الجوهري في العلاقات الدولية، وهذا ما يتضح عبر سياسات (الو.م.أ) لغزوها للعراق ونشر قواعدها العسكرية في كل أنحاء العالم، فكما قال الفيلسوف" **كونفوشيوس**" ذات يوم، العلاقة بين الأعلى والأسفل كالعلاقة بين الريح والنبات، فإذا هبت الريح بقوة فعل النبات أن ينحني، أي إذا كنت تملك القوة المناسبة، فإن الجميع ينحني احتراما لأوامرك، كما تنحني النباتات للريح القوية،[69] أما ما يخص توفير السلم والأمن فيجب على المجتمع الدولي احترام المعاهدات الدولية، وتسوية السلمية للنزاعات، فالملف النووي الايراني هناك سيناريوهات التعامل معه، إما ثورة داخلية تغير طبيعة النظام، أو ضربة عسكرية أمريكية أو إسرائيلية وهذا وارد بحكم الأزمة السورية اليوم، أو تصحيح ديمقراطي داخلي لنظام إيران، أما كوريا الشمالية بانهيار نظام الدكتاتوري، بفعل الضغوط الداخلية أو قبول كوريا كدولة نووية في أرض الواقع.

في بعض الأحيان متطلبات الأمن القومي، هو عدم خضوع لإملاءات الشرعية الدولية ونواهيها، كالقول الروماني: "إذا رغبت في السلم ، فعليك أن تستعد للحرب"، تكريس سياسة الردع النووي.[70]

[69]- عودة جهاد، مقدمة في الدراسة الاستراتيجية الشرق أوسطية،(ب ن ط)، المكتب العربي للمعارف، مصر 2014 ص19.
[70]- محمد طاهر رانية، المرجع السابق، ص 436.

خاتمة

الطاقة النووية هي من كبريات إبداع عقل الإنسان، حيث يمكن أن تحقق المنفعة الاقتصادية ألا متناهية ولكن أبدع فيها أكثر بتحويلها إلى أداة قتل ودمار، وركز على سلبياتها بشكل مفرط حتى تسابقت الأمم من أجل امتلاك السلاح النووي، لحماية أنفسها من غطرسة الدول المهيمنة وأصبح ذريعة من كل الأطراف ، لدلك يجب توحيد الجهود، وإقامة جسور للحوار بين الأمم وتجاوز المصالح الضيقة وتعديل بعض المعاهدات بشكل توافقي بين الأمم وليس بفرضها على الآخرين.

فسياسة الردع النووي حتمية واقعية نظرا لإخلاف مصالح الدول العظمى و الدول الأخرى فمعاهدة (TNP) التي تم وضعها من طرف الدول النووية الكبرى، باتت معنية من طرف الدول الغير الحائزة على الأسلحة النووية فإن كان لا بد من حظر انتشار الأسلحة النووية الأجدر أن تبرم اتفاقية بين الدول النووية لنزع السلاح لأنه تهديد واضح لمستقبل الأجيال، ورفض ذالك يعتبر سوء نية واحتكار لتلك الأسلحة وهذا لا يخدم السلم والأمن الدوليين، بل أصبحت وسيلة من أجل السيطرة على الشعوب الضعيفة مما ساهم بشكل كبير في توسع انتشارها ورغبت الدول لحماية مصالحها وردع أعدائها، والنتيجة تسابق الدول مثل كوريا الشمالية وإيران إلى امتلاك الأسلحة النووية، إن الالتزام بالطاقة النووية السلمية ليس حكر على الدول النووية الكبرى بل هو منفعة إنسانية عالمية خارجة عن كل حدود، والمسؤولية المترتبة عن استعمال تلك الطاقة يجب أن تكون جماعية وبدون تمييز وحسب واقع العالم اليوم لا يمكن لنا أن نحلم بتعديلات في القوانين الدولية بصيغة تخدم كل البشرية دون استثناء وعليه فسياسة الردع العامل الوحيد لمجابهة الدول الكبرى في حالة الاعتداء على سيادة الدول بالإضافة عامل يجعل من الحرب جحيم لا يتمناه كا إنسان فإذا كان الردع النووي حق فهو حق لكل الدول سعيا من ورائه لمنع الحرب والأصلح هو القضاء على جميع الأسلحة وعدم تصعيد الأزمات إلى درجة يحدث فيها ما لا يحمد عقباه. .

فمنه يمكن لنا أن نقترح مجموعة من الافكار أن تكون إيجابية لهذا الموضوع :

– سياسة الردع النووي هي منع الخصم من الاعتداء لان النتائج ستكون وخيمة على الاثنين لذا أقترح بالتزام الدول النووية كلها بنزع أسلحتها لأنها غير نافعة

– على منظمة الأمم المتحدة العمل من أجل الحد من انتشار الأسلحة النووية وحظر التجارب النووية حظرا شاملا.

–اعتبار الاستخدام السلمي للطاقة الذرية حقا مشروعا لجميع الدول وخضوع للرقابة من دون استثناء.

– وجوبيه أن يكون دور مجلس الأمن في العمل على تطبيق القرارات الدولية على نحو يتماشى مع تحقيق الأمن والسلم الدوليين، وذلك باللجوء إلى الفصل السادس من الميثاق وفي حالة عدم نجاعة هذه الآلية اللجوء إلى الفصل السابع دون التطرق إلى الاعتبارات السياسية التي تحكمه

– تنفيذ القضاء الدولي دوره المتمثل في محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية بكل حرية ونزاهة، و القيام صراحة بتجريم الأسلحة النووية.

– تفعيل نظام الضمانات الدولية من أجل منع أي اعتداء بالأسلحة النووية أو إلغائها.

- على المجتمع الدولي إعادة النظر في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لكثرة عيوبها وفشلها في تحقيق أهدافها وعدم قدرتها على تنفيذ ومواجهة التحديات النووية العالمية وبذالك تعديلها بما يناسب كل الدول والحد من انتشار الأسلحة النووية.

- العمل على حماية البيئة من مخاطر الأسلحة وتخزين بقايا فضلات المواد النووية في أماكن خاصة وبعيدة عن الحضارة الإنسان.

- العمل الدولي الدؤوب من أجل التفاوض مع الدولتين إيران وكوريا الشمالية وعدم استفزازها بالعقوبات الاقتصادية وتوفير مساعدات في مجال الطاقة النووية السلمية، ويجب أن تعامل كما تعامل دولة إسرائيل، وحل النزاعات عن طريق المفاوضات.

- القضاء على التمييز بين الدول وتكريس الشفافية الدولية.

قائمة المراجع:

1/المراجع باللغة العربية:

أولا:الكتب :

1- كتب متخصصة:

1- أم سيراكوسا جوزيف، الأسلحة النووية، ط الاولى، مؤسسة هونداي للتعليم والثقافة، مصر 2012.

2- أصبر أمين، السلاح والتسلح النووي، ط. الأولى، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق 1995.

3- كارلتون ستوبير، الأمن النووي: مركز الدراسات و البحوث ، مطابع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،(ب ن ط)،الرياض ،2007.

4- محمد طاهر رانية، السلاح النووي بين مبادئ الشرعية الدولية و حتميات القوة، المكتب العربي للمعارف، ط الاولى، مصر، 2013.

5- محمد عبد السلام، الانتشار النووي أخطر المفاهيم العلاقات الدولية، ط الاولى ، نهضة مصر، مصر، 2007.

6- معهد ستوكهولم لأبحاث والسلام، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان ، جانفي2004.

7- محمد مصطفى يونس، استخدام الطاقة النووية في القانون الدولي العام، (ب ن ط)، دار النهضة العربية ، القاهرة، 1996.

8-ستيف توماس، اقتصاد الطاقة النووية: آخر المستجدات، سلسلة منشورات عن علوم البيئة (ب ن ط)، مؤسسة هينرش بل، 2011.

9- عودة جهاد، مقدمة في الدراسة الاستراتيجية الشرق أوسطية،(ب ن ط)، المكتب العربي للمعارف، مصر2014.

10- عدي محمد الحامدي شجاع، الردع النووي الإسرائيلي في ضوء المتغيرات الإقليمية (الواقع و المستقبل)، ط الاولى، القدس، دار الجندي للنشر و التوزيع، 2017.

11- رزيق المخادمي عبد القادر، سباق التسلح الدولي، الهواجس والطموحات والمصباح، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2010م.

12- تيرتري برونو، السلاح النووي بين الردع الخطر، الطبعة الأولى، هيئة أبو ضبي للثقافة والتراث، أبو ظبي 2012.

13- خيري بنونة محمد، القانون الدولي و استخدام الطاقة النووية، ط2 ،مؤسسة دار الشعب ، القاهرة،(ب ن س).

أولا: كتب متنوعة:

1- أمل يزجي، القانون الدولي الإنساني(آفاق وتحديات)، الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط الأولى، 2005.

2- د إبراهيم أحمد خليفة، الرقابة الدولية على تطبيق القانون الدولي الإنساني، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر،2007.

3- د إبراهيم أحمد خليفة، الرقابة الدولية على تطبيق القانون الدولي الإنساني، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007.

4-د أمل يزجي، القانون الدولي الإنساني(آفاق وتحديات)، الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط الأولى، 2005.

6-باسيفيتش أندرو، الإمبراطورية الأمريكية، حقائق وعواقب الدبلوماسية الأمريكية ،ط الاولى، الدار العربي للعلوم، لبنان 2014.

7- دلال محمود السيد محمود، الاستمرارية والتغير في السياسة الدفاعية الإسرائيلية، الجزء الأول، المكتب العربي للمعارف, 2015.

8- طلاسي مصطفى، الإستراتيجية السياسية العسكرية (ب ن ط) ، دمشق دار طلاس، 1991.

9- يوسف أحمد سباتين، الاستراتيجية الأمريكية للهيمنة على الأمة الإسلامية، (ب ن ط)، عالم الكتب الحديث، الأردن،2004.

10- لوفا بفر ماكسيم، السياسة الخارجية الأمريكية، ط الأولى، عويدات للنشر والطباعة، لبنان، 2008.

11- كالينيكوس أليكس، الإستراتيجية الكبرى للإمبريالية الأمريكية، (ب ن ط) ، مركز الدراسات الاشتراكية ، 2004.

12- محمد جمال مظلوم، الصراع النووي في قارة آسيا، ط الاولى، المكتبة الأكاديمية لشركة مساهمة مصرية، 2010.

13- محمد مصطفى علوش، كوريا الشمالية كما تراها أجهزة المخابرات الأمريكية، وكالة الأخبار الإسلامية النبأ، 29 أكتوبر 2006.

14- نخبة القادة العسكريين الفرنسيين، 2194 يوما من أيام الحرب العالمية الثانية، يوميات معززة بالصور والوثائق السرية، ط 01، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2005.

15- سامي عوض ،معجم المصطلحات العسكرية ، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان ، ط الاولى سنة 2007.

16- سعدي عبد الله إيناس الحرب الباردة، دراسة تاريخية للعلاقات الأمريكية-السوفيتية 1945-1963، ط الاولى، أشور بانيبال للكتاب، العراق ،2010.

17- سيبيغنو بريجنسكي، الفرصة الثانية ثلاث رؤساء وأزمة القوى العظمى الأمريكية، دار الكتاب العرب بيروت، 2007.

18- سعد حقي توفيق، الاستراتيجية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ط الاولى، دار زهران للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية،2008.

19- عودة جهاد، مقدمة في الدراسة الاستراتيجية الشرق أوسطية،(ب ن ط)، المكتب العربي للمعارف، مصر2014 .

20- قسم الأبحاث العسكرية الاستراتيجية، (ب ط ن)، أكاديمية جيش التحرير الشعبي الصيني للعلوم العسكرية، 2013.

21- روبرت جيه ما كمان، الحرب الباردة، ط الاولى ،مؤسسة هونداي للتعليم والثقافة مصر،2014.

22- غنيمي الشيخ رأفت، أمريكا في التاريخ الحديث والمعاصر، ط الاولى، عين للدراسات و البحوث الإنسانية و الاجتماعية، مصر،2013.

ثانيا:الشهادات واالمذكرات الجامعية:

1.مذكرات الماجستير:

1- إمام بن عمار، الحرب الوقائية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، دراسة حالة العراق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2008 .

2- العمري زقار منية، الدفاع الشرعي في القانون الدولي، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في القانون العام فرع القانون و القضاء الجنائي الدوليين، جامعة الاخوى منتوري، قسنطينة، 2011.

3- زايدي وردية، استخدام الطاقة الذرية للأغراض العسكرية و السلمية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي العام، جامعة مولود معمري تزي وزو، الجزائر،2012.

4- مسعودي سحين، إستراتيجية الأمم المتحدة في العلاقات الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، تيزي وزو،1987.

5- ناتو ري كريم، استخدام الأسلحة النووية في القانون الدولي العام، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، في القانون الدولي فرع قانون التعاون الدولي، جامعة ملوذ معمري، تزي وزو 19 جويلية 2009.

2.شهادات الماستر :

1- هيبة نعيمي وبن سعدة عواطف رانية، نظرية الردع النووي في ظل المتغيرات الإقليمية دراسة مقارنة إيران، إسرائيل، مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، جامعة الجلفة كلية الحقوق العلوم السياسية ،2016.

ثالثا :المقالات:

1- أحمد حسن الحاج علي، "حرب أفغانستان التحول من الجيوستراتيجي الجيوثقافي"، مجلة المستقبل العربي، بيروت العدد 2002 ،2006، ص18-29.

2- أحمد سيف الدين، "الأسلحة النووية في القانون الدولي"، مجلة الجيش، ع 2015،364 ،ص01-23.

3-أنور الياسين، "استراتيجية الردع في ضل الاستراتيجية العسكرة الأمريكية الجديدة، وآثارها في الاستقرار الدولي"، جريدة النهار، العدد423، الاثنين 03 نوفمبر2008.

4- الراشد عبد الرحمان، "ثورة الخميني وقراءة الاستخبارات، جريدة الشرق الأوسط"، ع 13953، فبراير 2017، ص01 .

5- الصفدي عقبة، "حروب ونزاعات مسلحة"، ما هو الردع وما مفهوم السلاح النووي"، مجلة بابونج، (ب د ع)، 2016 ، ص ص 01-12.

6- الزهار هدير،" أزمة كوبا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ، عندما تتحول الحرب الباردة "لنووية "،مجلة الاهرام ،ع 46293،2007، ص ص01-04.

7 - جراي كولن،" سياسة الردع والصراعات الإقليمية، المطامع و المغالطات والخيارات الثابتة"، مركز الإمارات و البحوث الاستراتيجية، ع26 ، ص ص19،20.

8-سعد آل مرعي إبراهيم، "الردع النووي"، جريدة الرياض ، العدد 1669، جانفي2005 ص ص02-04 .

9- بووالعشة فرج،" شهادات ألمانية عن الحرب العالمية الثانية"، جريدة الشرق الأوسط ،ع 8930 ،الأحد 11 ماي 2003م ،ص15.

10- زيعور إبياد "سلاح الاختلاق الشامل" :محرقة درسدن نموذجا، جريدة الأخبار، ع2598، 2010،ص03.

11- سمرك حسن حسين، لا تثقوا بالولايات المتحدة، "مشروع مارشال: هل كانت خطة استغلال و تأمر أمريكية أم خطة لوجه التنمية ؟"، صحيفة المثقف، ع 3999، الخميس 2017/08/17، ص ص 01-04.

12- درية شفيق البسيوني، "الاستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي الثوابت والمتغيرات"، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، ع 41، د ن س،ص ص 89-106.

13- النملة صالح،" الضربة الاستباقية للسياسة الأمريكية : من مفهومها العسكري إلى مفهومها الاستراتيجي و السياسي و الاقتصادي"، جريدة الرياض،ع 13344، 5جانفي 2005،ص04.

14- حسون محمد، "إستراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد24، ع 01، 2008، ص ص480-491.

15- جراي كولن، سياسة الردع والصراعات الإقليمية، المطامع و المغالطات والخيارات الثابتة، مركز الإمارات و البحوث الإستراتيجية، ع26 ،2011 ، ص ص19،20.

16- كيلة سلامة، "الإمبراطورية سياسة أم اقتصاد سياسي؟"، جريدة الأخبار،ع 1752، لبنان، 9 جويلية 2012، ص05.

17- السامرائي ولاء،" الحفاظ على الهيمنة الغربية يمر عبر الشرق الأوسط الكبير"، جريدة القدس، ع 6682، 3 ديسمبر 2010، ص ص18-32.

18- خروع أحمد، "العولمة و السيادة"، المجلة الجزائرية للعلوم الاقتصادية و القانونية والسياسية، ع36،رقم01، 1998، ص ص65-74.

19- اللباد مصطفى ،"الملف النووي الإيراني وتخصيب اليورنيوم"، ملف الأهرام الاستراتيجي،ع 101،جوان2007 ص24.

20- جوردون مايكل، "المفتشون الدوليون يلاحظون أن برنامج إيران النووية أكثر تقدما من العراقي بسبب المساعدة الباكستانية"، جريدة الشرق الأوسط، 24فبراير 2003،ص ص183-184.

21- مغاوري شلبي، "الاقتصاد الايراني بين العقوبات الدولية واحتمالات الحرب"، مجلة السياسة الدولية، ع168، 2007،ص 124.

4. النصوص القانونية:

أ.النصوص القانونية الوطنية:

1- المرسوم الرئاسي 94-287 المؤرخ في 21 سبتمبر 1994، يتضمن النظام لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية، ج.ر.ج.ج، العدد 62 الصادر في 26 أكتوبر 1994.

2- المرسوم الرئاسي 96-435 المؤرخ في 30 مارس 1996، ج.ر.ج.ج، العدد 75 الصادر في 1 ديسمبر 1996، يتضمن المصادقة على الاتفاقية بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية.

ب. النصوص القانونية الدولية:

- **المواثيق والاتفاقيات الدولية:**

1- ميثاق الامم المتحدة و النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية، الموقع من مندوبي حكومات الامم المتحدة في مؤتمر سان فرانسيسكو بتاريخ 26جوان 1945، دخل حيز النفاذ في 24 أكتوبر 1962 بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 176 (د- 17)، الصادر بتاريخ 4 أكتوبر 1962 في جلستها رقم 1020.

2- معاهدة عدم إنتشار الاسلحة النووية الموقعة بنيويورك في سنة 1968، و تم المصادقة عليها في 1970 ،انضمت إليها الجزائر بموجب المنظوم الرئاسي 94-287، المؤرخ في 21سبتمبر 1994.

- **القرارات منظمة الأمم المتحدة::**

أ – قرارات الجمعية العامة:

1- قرار 1472 حول أنشاء بإنشاء لجنة سلمية دائمة في هيئة الامم المتحدة للاستخدامات السلمية للفضاء. الجلسة العامة رقم 856 المنعقدة في 1959/12/12، تحت رقم A/RESS/1472.

2- القرار رقم 73/48 في 07جانفي 1993م في دورتها 48، اعطاء الدول الغير الحائزة على الاسلحة النووية ضمانات ضدّ استعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها برقم:(1993) A/RES48/73 .

3- قرار رقم 48/61 بتاريخ 16 ديسمبر 1993 المتضمن حظر استخدام أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الاسلحة، رقم:)(A/RES48/61.

ب- قرارات مجلس الأمن:

1- قرار 687 بشأن نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية والتزامها بدون أي شرط مسبق بعدم السعي مستقبلا لحيازة هذا النوع من الأسلحة وحظر الأسلحة الجرثومية الموقعة تحت رقم:S/RESS/687.

2- قرار 984 بتاريخ 11أبريل 1995 الاقتراح المقدم من الاتحاد الروسي والصين وفرنسا وبريطانيا و وارلندا الشمالية و(الو.م.أ)، بشأن الضمانات الامنية تحت رقم: (1995)S/RESS/984.

3- قرار مجلس الأمن 1540 (2004)، قرر مجلس الأمن أن تمتنع جميع الدول عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم للجهات غير التابعة للدول التي تحاول استحداث أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية ووسائلإيصالها، أو احتياز هذه الأسلحة والوسائل أو صنعها أو امتلاكها أو نقلها أو تحويلها أو استعمالها، ولا سيما في الأغراض الإرهابية(2004)S/RESS/1540.

4- قرار مجلس الامن 1441 في سنة 2002 الذي يقرر أن الحكومة العراقية يتعين عليها الامتثال للالتزامات المتعلقة بنزع السلاح ويمنح للعراق فرصة أخيرة وبلا شروط مسبقة رقم:(2002)S/RESS/1441

د.النصوص التنظيمية:

- **الاجتهاد القضائي الدولي:**

1- الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بإستخدام أو إستخدام السلاح النووي في نزاع مسلح في 1996/07/08.

2- حكم محكمة العدل الدولية الصادر في 20 ديسمبر 1974 بشأن قضية التجارب النووية بين أستراليا وفرنس.

2/المراجع باللغة الاجنبية:

A/: LES OUVRAGES :

1-BAYERLEIN Bernhard, and Denis PESCHANSKI, moscou-paris-berlin, Ed : Taillandier, 2003.

2- BRUNO, TERTRAIS, la belle avenir de l'arme nucléaire, critique international, 2001

3-_____, La dissuasion nucléaire en 2030, essai de prospective, Fondation pour la Recherche Stratégique, paris ,2007.

4- _____, défense et illustration de la dissuasion nucléaire, ED la fondation pour la recherche stratégique, no05, PARIS, 2011.

5- _____, la France et la dissuasion nucléaire : concept, moyens, avenir, la documentation française, 2007.

6-BRUNEAU, Michel, Des géographes et l'Asie du Sud-est, Espace géographique, 1986.

7-CHAUDET, Didier, PARMENTIER, Florent, et PÉLOPIDAS, Benoît, L'empire au miroir: stratégies de puissance aux Etats-Unis et en Russie, Librairie Droz, 2007.

8- CHEVALIER François SAINT-GEOURS, crises, (soulèvements, révolution),Ed. Nouvelle Clio, PARIS 1993.

9- CHATEAURAYNAUD, Francis. Sociologie argumentative et dynamique des controverses: l'exemple de l'argument climatique dans la relance de l'énergie nucléaire en Europe, *A* contrario, 2011.

10- Coagulables, Au Milieu Des Produits De Désorganisation Du Nucelle. Bulletin de la Société Botanique de France, 1890.

11- DEBRUN, Aymeric, "L'Iran de retour dans le concert des Nations: opportunités d'affaires et enjeux géopolitiques", Sécurité et stratégie, 2014.

12- ESCAITH, Hubert. Cuba pendant la «période spéciale»: ajustement ou transition?», *Cahiers des Amériques latines*, 1999.

Fondation pour la Recherche Stratégique, paris ,2007.

13- GERGORIN, Jean-Louis, La stratégie furtive de Barack Obama: une novation majeure, Commentaire, 2012.

14- HOFFMANN, Stanley, La France dans le nouvel ordre européen, Politique étrangère, paris, 1990.

15- JANKOWITSCH-PREVOR, Odette. "Convention internationale pour la répression des actes de terrorisme nucléaire", Bulletin de droit nucléaire, 2006, vol. 2005.

16-KATSUMATA, Makoto, "Le mouvement pacifiste japonais depuis les années 1990: les débats en cours", Recherches Internationales, 2009.

17-LACORNE, Denis, Où est l'intérêt national des États-Unis? Approche réaliste et conflits périphériques. Critique internationale, 2000.

18- Lecoq, Tristan. "La France et sa défense depuis la fin de la Guerre froide, Éléments de réflexion sur la réforme comme chantier permanent," Outre-Terre3, 2012.
19- MURDOCH, James C,ET SANDLER, Todd. Complementarily, free riding, and the military expenditures of NATO allies, Ed. Journal of public economics, 1984.
20- MELANDRI, Pierre, and Justin Visse, Empire du milieu (la guerre froide) : les Etats-Unis et le monde depuis la fin de la guerre froide, ODILE JACOB ,2001 .
21- MUXAGATO, Bruno. Les relations Brésil-Iran et la question du nucléaire. Sécurité globale, 2010.
22- MELANDRI, Pierre, and Justin visse, Empire du milieu (la guerre froide) : les Etats-Unis et le monde depuis la fin de la guerre froide, ODILE JACOB ,2001.
23- PINOL Julien, "l'usage de la bombe a fission nucléaire : le projet Manhattan, tome2", Paris, 2005.
24- TOURAINE, Marisol, Le facteur nucléaire après la guerre froide, *Politique étrangère*, 1992
25- TOURAINE, Marisol, "Le facteur nucléaire après la guerre froide", Politique étagère, paris, 1992.
26- VENESSON, pascale, "les relations internationales dans la science politique aux ETATS-UNIS", politix 11.41, 1998.

B/ LES ARTICLES:

1-BRUNEAU, Michel, "Des géographes et l'Asie du Sud-est", Espace géographique, 1986, vol. 15, no 4, pp. 247-255.
2-BERNARD, A. L. et VIELLE, Marc. "Comment allouer un coût global d'environnement entre pays: permis négociables VS taxes ou permis négociables et taxes". Economie Internationale, 2000, vol. 82, no 2, pp. 5-103.
3-Chaliand, Gérard, and Jean-Pierre Rageau," Atlas stratégique: géopolitique des - CHEVRIER, Guylain, Guerre du Golfe et télévision: un mariage stratégique", *Cahiers d'histoire,* Revue d'histoire critique, 2002, no 86, pp. 63-84.
4-CHATEAURAYNAUD Francis ,"Sociologie argumentative et dynamique des controverses: l'exemple de l'argument climatique dans la relance de l'énergie nucléaire en Europe", *A* contrario, 2011, no 2, pp 131-150.
5-COUSSIRAT-COUSTÈRE, Vincent," Armes nucléaires et droit international, A propos des avis consultatifs du 8 juillet 1996 de la Cour internationale de Justice", Annuaire français de droit international, 1996, vol. 42, no 1, pp. 337-356.
6- DIRLIK, André," L'arme nucléaire et la stratégie soviétique en Europe", *Études internationales*, 1980, vol. 11, no 4, pp. 751-755.
7-DE ROUGÉ, Guillaume." La dissuasion nucléaire sous la présidence Obama: bilan d'étape et perspectives". Hérodote, 2013, no 2, pp. 37-52.
8-DEGAGNY, M. Charles, "Origine Nucléaire Du Protoplasma (4° Note), Sur La Formation, Consécutive A Celle Des Ferments Solubles, De Matières Plasmiques Coagulables, Au Milieu Des Produits De Désorganisation Du Nucelle", Bulletin de la Société Botanique de France, 1890, vol. 37, no 5, pp. 180-188.

9-ESCAITH, Hubert, "Cuba pendant la «période spéciale»: ajustement ou transition?»", *Cahiers des Amériques latines*, 1999, vol. 31, no 32, pp. 55-82.
10-GERGORIN, Jean-Louis." La stratégie furtive de Barack Obama: une novation majeure", Commentaire, 2012, no 3, pp : 719-724.
11-HAY Donald A, "Sequential entry and entry-deterring strategies in spatial Competition", Oxford Economics Papers, 1976, vol. 28, no 2, pp. 240-257.
12-GOMART, Thomas. "Politique étrangère russe: l'étrange inconstance", *Politique* étagère, 2007, no 5, pp. 51,62.
13-JOXE, Alain, "L'empire du chaos", Revue du MAUSS, 2002, no 2, pp : 171-177.
14-KRAKOVSKÝ, Roman," Une représentation de la guerre froide: le camp de la paix et le camp de la guerre en Tchécoslovaquie", (1948-1960), Relations internationals, 2007, no1, pp. 21-35.
15-KRIGE, John," Atoms for peace, scientific internationalism, and scientific intelligence", Osiris, 2006, vol. 21, no 1, pp. 161-170.
16-LAVOIE, SEBASTIEN. "Des mots pour le dire au féminin: Pleine lune, Lettres québécoises": La revue de l'actualité littéraire, 2015, no 160, pp. 60-61.
17- MURDOCH, James C. et SANDLER, " Complementarily free riding, and the military expenditures of NATO allies", Journal of public economics, 1984, vol. 25, no 1-2, pp. 83-101.

18 -MORAND, Brigitte." La guerre froide dans les manuels scolaires français des années soixante à nos jours: une recomposition douloureuse de l'histoire de l'Europe et du monde", Tréma, 2008, no 29, pp. 49-62.

19-rapports de forces dans le monde: "l'après-guerre froid", Vol. 48, Editions complexe, 1994, pp 16-22.

20-S.MAIER Chales," treading in the city: debates and silences about the aerial bombing of word war 2", volume 87 n 859, September, pp. 2-5.

21- TOURAINE, Marisol, "Le facteur nucléaire après la guerre froide". Politique étagère, 1992, pp. 395-405-YERASIMOS Stéphane, "La Grèce et la Turquie dans les Balkans: la complémentarité introuvable," Cahiers balkaniques no : 33, (2004), pp. 10- 11.

D/Les thèses :

1- Desnoyers Marc, la réaffirmation des armes nucléaire dans le monde : Quand la culture pose un dilemme, mémoire présenté exigence a partielle de la maitrise en science politique université de Québec a Montréal 2009.

2- Saad Jaldi Abdeslam, les états unis dans les relations internationales de l'après-guerre froide : le statut de la superpuissance, université Hassan 2 faculté des sciences juridiques de Mohammedia, Maroc, 2008.

الفهرس:

إهداء:..... أ
الشكر والتقدير:..... ب
قائمة المختصرات:..... ج
المقدمة:..... 01
الفصل الاول :الدراسة المفاهمية لسياسة الردع النووي:..... 04
المبحث الاول: سياسة الردع وإطارها التاريخي:..... 05
المطلب الاول: مفهوم سياسة الردع:..... 05
الفرع الاول: التعريف بالردع:..... 06
الفرع الثاني: الاطار التاريخي لسياسة الردع:..... 10
أولا: المرحلة الأولى: تمتد من 1945 إلى 1949:..... 12
1.الدور الأول: الدور الأول: ويمكن تسميته بالفترة الانتقالية من " 1945 – 1947:..... 12
2:الدور الثاني: الدور الثاني: بلوغ الحرب الباردة ذروتها وامتدت من" 1947 – 1949:..... 13
ثانيا: المرحلة الثانية: : بدايات النزاع في 1950:..... 15
1.الدور الأول: الأحداث التي تلت 1950:..... 15
2الدور الثاني: الحرب في الشرق الأوسط:..... 15
3الدورالثالث: توسع رقعة النزاع:..... 16
المطلب الثاني: إستراتيجية الردع النووي..... 19
الفرع الاول: إستراتيجية الردع النووي إبان الحرب الباردة: 19
أولا: : إستراتيجية الردع النووي الأمريكية:..... 20
1. : إستراتيجية الردع النووي (الاحتواء):..... 20
2. إستراتيجية الردع الشامل:..... 21
3. إستراتيجية الردع المرن (flexible response):..... 21
4. إستراتيجية الردع المتدرج:..... 22
5. . إستراتيجية الردع المتدرج:..... 22
ثانيا: الإستراتيجية النووية السوفييتية:..... 23
1. المرحلة الأولى:..... 23
2.المرحة الثانية:..... 23
الفرع الثاني: الإستراتيجية النووية بعد الحرب الباردة:..... 24

أولا: الإستراتيجية النووية الأمريكية بعد الحرب الباردة:..... 24
1: مرحلة التفرد (1990 -2001): 26
2.الإستراتيجية الأمنية خلال حكم بيل كلينتون 1993-2001:..... 27
أ: مرحلة الهيمنة والنفوذ (2001 -2012):..... 27
1.الإستراتيجية الأمية في فترة جورج دبليو بوش(2001-2008):..... 27
2.الإستراتيجية الأمنية في فترة أوباما (2008-2012):..... 30
ثانيا: الإستراتيجية النووية لروسيا (الاتحاد السوفييتي سابقا) بعد الحرب الباردة:..... 31
المبحث الثاني: سياسة الردع النووي والقانون الدولي:..... 31
المطلب الاول: الجهود الإقليمية والدولية لمواجهة المشكلة النووية:..... 33
الفرع الاول: جهود منظمة الأمم المتحدة :..... 34
أولا: قرارات الجمعية العامة:..... 34
1. الحظر الشامل للتجارب النووية:..... 35
ثانيا: قرارات مجلس الأمن:..... 36
الفرع الثاني: الوكالة الدولية للطاقة الذرية (AIEA)..... 37
1.أهداف الوكالة الدولية للطاقة الذرية:..... 38
المطلب الثاني: المواقف المختلفة بشأن سياسة الردع النووي:..... 39
الفرع الاول: موقف الدول الكبرى من سياسة الردع النووي:..... 41
الفرع الثاني: موقف الدول الغير النووية من سياسة الردع النووي:..... 42
أولا: التطور التقني العلمي: 42
ثانياً: ازدواجية المعاملة والتمييز بين الدول:..... 43
ثالثا: السوق النووية السوداء:..... 44
الفرع الثالث: موقف محكمة العدل الدولية من سياسة الردع النووي:..... 44
أولا: التهديد بانتهاك قواعد القانون الدولي:..... 47
ملخص الفصل الأول:..... 49
الفصل الثاني: الردع النووي بين السلم والحرب:..... 50
المبحث الاول: الردع النووي وسيلة للحفاظ على السلم والأمن العالمي:..... 51
الفرع الاول: الردع النووي وسيلة استقرار:..... 51
أولا: اختفاء النزاعات المسلحة الكبيرة في العالم:..... 53
ثانيا: عدم وجود نزاع معلن بين الدول الكبرى النووية:..... 53

الفرع الثاني : الردع النووي عامل التوازن الدولي:..... 54
المطلب الثاني: التغيير الاستراتيجي لا يغير من سياسة الردع:..... 56
الفرع الاول الردع النووي سياسة غير ممنوعة:..... 59
الفرع الثاني: سياسة الردع النووي سياسة لا بد منه:..... 61
المبحث الثاني: سياسة الردع النووي سياسة بسط النفوذ والقوة:..... 62
الفرع الاول: سياسة القوة في العلاقات الدولية:..... 64
أولا: السياسة بعد الحادي عشر من سبتمبر:..... 65
ثانيا: الممارسة الدولية للدفاع الوقائي:..... 68
المطلب الثاني: هيمنة الدول الكبرى على الإنتاج النووي العالمي:..... 70
الفرع الاول: الرقابة على الصادرات النووية:..... 70
أولا: وضعية الدول في وكالة (AIEA):..... 72
ثانيا: الرقابة على الاستعمال السلمي للطاقة الذرية :..... 73
الفرع الثاني: الضغوط الدولية على البرامج النووية لكل من إيران وكوريا الشمالية:..... 73
أولا: الصراع الأمريكي الايران(الأزمة الإيرانية):..... 74
1: معضلة تخصيب اليورنيوم:..... 78
2.العقوبات الاقتصادية على إيران: 79
عقوبات تفرضها الأمم المتحدة:..... 82
عقوبات من منظمة الإقليمية:..... 84
3.التأقلم الإيراني مع العقوبات:..... 84
ثانيا: أزمة البرنامج النووي لكوريا الشمالية:..... 81
2. أهداف الإستراتيجية لكوريا الشمالية:..... 83
ثالثا: أسباب الرئيسية لحيازة كوريا الشمالية لأسلحة الردع:..... 83
أ. صعوبة التأقلم مع العولمة:..... 85
العولمة السياسية :..... 85
ملخص الفصل الثاني:..... 86
خاتمة:..... 87
قائمة المراجع:..... 98
الفهرس:..... 101

ملخص:

تناولت هذه الدراسة سياسة الردع النووي، والأبعاد الاستراتيجية والأمنية التي تم نهجها في الأزمات العالمية، منذ انفجار القنبلة الذرية على اليابان إلى يومنا هذا.

لقد تم تبني هذه السياسة تطبيقا لمبدأ الردع من أجل الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وهذا مالقي رفض من الدول الغير الحائزة على الأسلحة النووية، واعتبرته تهديدا لها ولأمنها القومي، لأنها وسيلة تستعملها الدول الكبرى من أجل الهيمنة على الدول الضعيفة، ثم ظهر ما يسمى (سباق التسلح)، وعلى هذا الأساس اتجه المجتمع الدولي إلى وضع حد لانتشار الأسلحة النووية عبر أجهزته الدولية المختصة بهذا الشأن.

Abstract:

This study supported on the policy of nuclear deterrence, and the implementation of the principle of strategy and security, which has been adopted in global crises, since the explosions of the atomic bomb in Japan to the present day.

This policy has been adopted in the application of the principle of deterrence in order to maintain international peace and security, countries which do not possess nuclear weapons, and has considered it a threat to its national security, is a means used by the great powers to dominate weak states. This is the basis for the international community to end the proliferation of nuclear, weapons through its competent international bodies.